

قضايا ونظرات

تجديد الوعي بالعالم الإسلامي والتغيير الحضاري

تقرير ربع سنوي

العدد العاشر - يوليو 2018



قضايا ونظرات

تقرير ربع سنوي يصدر عن مركز الحضارة للدراسات والبحوث

تجديد الوعي بالعالم الإسلامي والتغيير الحضاري

إشراف/ د.نادية محمود مصطفى

مدير التحرير/ أ.مدحت ماهر

سكرتير التحرير/ أ.مروة يوسف

العدد العاشر يوليو 2018

محتويات العدد

رؤية معرفية:

ملف العدد- شبكة التحالفات والتحالفات المضادة الراهنة في المنطقة العربية:

رؤية معرفية

إشكاليات فهم أنماط التحالفات والتحالفات المضادة منذ اندلاع الثورات 2011

أ.د.نادية محمود مصطفى[*]

يشهد الفضاء الحضاري العربي الإسلامي منذ 2011 أنماطًا متجددة من التحالفات والتحالفات المضادة التي تتسم بالتعقيد والتركيب من ناحية، والسيولة الشديدة من ناحية أخرى؛ بحيث يصعب على المراقب والمهتم –بحثًا أو حركة– رسم خريطة محددة لهذه الظاهرة بين عوامل تشكلها ومحاورها قبل أن تتغير من جديد وبسرعة.

إذًا، أليس هناك من قواعد علمية نستند عليها لرصد وتشخيص وتفسير حالة التحالفات والتحالفات المضادة في المنطقة منذ اندلاع الثورات العربية والانقلابات والثورات المضادة عليها؟ والأهم: ما الجديد منذ 2011 مقارنة بما سبق من مراحل تطور هذه الظاهرة في المنطقة؟ ولماذا العام 2011 على وجه الخصوص؟ وماذا جدَّ منذ هذا التاريخ حتى الآن وكيف؟ وألا يستقيم فهم هذه الحالة ويسهل تفسيرها إذا ما رددناها إلى سوابقها التاريخية إقليميًا وعالميًا؟

ودراسة ظاهرة وعملية التحالفات موضع الاهتمام تنبني على عدة ركائز :

من ناحية أولى: من ضد من: تحالفات أعداء وأصدقاء ضد أصدقاء، أو أعداء مع أعداء ضد أصدقاء؟ تحالفات نظم وحكومات أم تحالفات فواعل غير رسمية؟

من ناحية أخرى: تحالف من أجل ماذا؟ تحرير واستقلال ووحدة وتنمية أم من أجل هيمنة ونفوذ عالمي أو إقليمي؟

من ناحية ثالثة: كيف تدار التحالفات: حربًا أم دبلوماسية؟ وتحت أي مظلة أو شعار أو مرجعية؟

وأخيرًا، فإن دراسة هذه العملية تقتضي التمييز بين نمط تحالفات آنية حول قضية ما هي الأقرب لمواقف تكتيكية، وبين نمط تحالفات استراتيجية مناطها التوجهات الخارجية؛ وهي الأقرب إلى تكوين "محاور". والدراسة تستدعي النمط الثاني بدرجة أساسية، سواء فيما يتصل بالذاكرة التاريخية أو المرحلة الراهنة محل الاهتمام. فهذه ليست دراسة رصدية بقدر ما تقدم رؤية حول إشكاليات فهم العملية الراهنة في سياقها التاريخي سواء الممتد أو المعاصر.

تبدأ محاولة الإجابة عن التساؤلات المطروحة غالبًا، على ضوء الركائز السابقة الإشارة إليها، من مقولة أساسية، مقولة تنطلق من دلالات للذاكرة التاريخية لمنطقتنا وتحالفات القوى فيها، وصولاً إلى إشكاليات الوضع الراهن للتحالفات والتحالفات المضادة، وتتلخص هذه المقولة في الآتي:

"**نظام الدائرة الحضارية العربية، كإحدى دوائر الحضارة الإسلامية، وقع دائمًا عبر تناوب فترات القوة والضعف، الصعود والانحدار، الوحدة والتجزئة، وقع في قلب تفاعلات هذه الأمة فيما بين مكونات شعوبها المتنوعة، وفي قلب تفاعلاتها مع بقية النظم المحيطة في العالم. وتتأثر أنماط التحالفات والتحالفات المضادة "البينية" بطبيعة ودرجة تدخلات النظم الخارجية فيها، ويزداد هذا التأثير قوة مع تزايد الوهن الداخلي وتعمق الفرقة، ثم يزيد ذلك التدخل الخارجي من عوامل هذا الوهن وهذه الفرقة؛ في عملية تغذية دائرية ومتبادلة بين الداخلي والبيني والخارجي. وفي هذا الإطار يمكن فهم مستدات التحالفات في المنكقة العربية وحولها منذ 2011**".

(*) مدير مركز الحضارة للدراسات والبحوث، وأستاذ العلاقات الدولية المتفرغ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

(1)

التحالفات والتحالفات المضادة ظاهرة وعملية سياسية دولية تاريخية ممتدة، ويصعب عادةً وضع نظرية علمية لرصد هذه الظاهرة وتحليلها في سياقاتها الزمنية والمكانية والموضوعية المختلفة، وتزداد صعوبة استدعاء إطار نظري للفهم والاستشراف مع تعدد الخبرات وتنوع التجارب؛ سواء من منظار المركزية التاريخية الغربية، أو من منظار المركزية الإسلامية التاريخية (على الأقل خلال القرون الخمسة الأخيرة) التي شهدت التداول الحضاري العالمي تدريجيًا من الشهود الحضاري الإسلامي إلى الشهود الحضاري الغربي. وقد انعكست هذه الحالة النظمية العالمية والإقليمية –من التداول والتدافع– سواء في الدائرة الحضارية الغربية أو الإسلامية أو في مناطق التقاطع أو التماسّ بينهما عبر القرون الخمسة الأخيرة، على حالة التحالفات والتحالفات المضادة.

ويبرز للفضاء الحضاري العربي الإسلامي وضعية خاصة في هذه التفاعلات النظمية التبادلية، وضعية اكتسبت صبغات متعددة باختلاف السياق الزماني والتنافس العالمي[1]؛ وصولاً إلى النظام الدولي المعاصر (القرن العشرين)، وحتى المفصل التاريخي الذي نعيشه الآن (منذ 1991–2011 وإلى اليوم)[2].

فمن منظار تاريخ المركزية الغربية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى: يقدم لنا التنافس على الزعامة الأوروبية منذ صلح ويستفاليا على الأقل وتأسيس الدول القومية الحديثة من ناحية، والتنافس الغربي على استعمار العالم الجديد ثم العالم القديم من ناحية أخرى، يقدم لنا نماذج حية من التحالفات والتحالفات المضادة الكبرى التي لعبت فيها الحروب دورًا كبيرًا بين القوى الأوروبية المتعددة المتنافسة على الزعامة؛ مثل: البرتغال، إسبانيا، هولندا، فرنسا، وبريطانيا، تحركها مصالح القوى التقليدية بالأساس (مكانة الأسرة الحاكمة، الثروة، والهيمنة العالمية) ممزوجة بعوامل عقيدية مذهبية (التبشير بالمسيحية أو بمدنية الرجل الأبيض ودوره الحضاري) كغطاء أو رداء لمصالح القوى الصراعية.

وبقدر ما شهد نظام توازن القوى المتعددة (القرون من الخامس عشر حتى الثامن عشر) تحالفات الكبار ضد الكبار في إطار تغير دوراني متتالٍ في قيادة النظام الأوروبي، بقدر ما شهد القرن التاسع عشر السلام البريطاني الذي حكم نظام التحالفات والتحالفات المضادة (الكبرى والجزئية منها) حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى.

وكان القرن التاسع عشر (قرن السلام البريطاني) ثم القرن الأخير (قرن نمط التوازن متعدد القوى) قد أفسحا المجال بالتدريج، منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وحتى الحرب الثانية، للتحول إلى مرحلة انتقالية في توازنات القوى العالمية المتعددة، نحو مرحلة جديدة ونظام عالمي جديد ثنائي القطبية بالأساس؛ وذلك بعد تصفية الإمبراطورية العثمانية والإمبراطورية النمساوية المجرية في تسويات الحرب الأولى، والإمبراطورتين الفرنسية والبريطانية ضمن تسويات الحرب العالمية الثانية.

ومن منظار تاريخ المركزية الإسلامية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى: فلم يكن نظام التحالفات أو التحالفات المضادة على صعيد الفضاء الحضاري الإسلامي، عبر القرون الخمسة السابقة (من السادس عشر إلى مطلع العشرين)، من أجل إدارة التنافس على عامة العالم الإسلامي بالأساس. فلقد كانت المركزية العثمانية، منذ منتصف القرن السادس عشر، أي مع صعود سليمان القانوني، تأكيدًا للمركزية العثمانية في مواجهة الصفوية الصاعدة حديثا، وعلى ركام الدولة المملوكية التي تمت تصفيتها رسميًا مع بداية الحكم العثماني لمصر والشام منذ أوائل القرن السادس عشر. فلقد كانت بدايات هذا القرن السادس عشر، نقطة تحول في توازنات القوة الإسلامية مثل ما كانت بدايات القرن نفسه نقطة تحول في توازنات القوة الأوروبية (مع استرداد الأوروبيين

---

(1) د. نادية مصطفى، الهجمات الحضارية على الأمة وأنماط المقاومة: بين الذاكرة التاريخية والجديد منذ الثورات العربية، د.نادية مصطفى (إشراف) حولية أمتي في العالم العدد الثالث عشر " المشروع الحضاري الإسلامي: الأزمة والمخرج" (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2017) ص ص30-31

(2) المرجع السابق، ص ص 72-88.

للأندلس، واستكشاف العالم الجديد، والالتفاف حول العالم الإسلامي من الجنوب). وبذا بدأت صفحة من التحالفات والتحالفات المضادة العثمانية-الأوروبية، حيث أصبحت الدولة العثمانية مركبًا أساسيًا وميزانًا للتحالفات الأوروبية ذاتها بين البوربون والهابسبورج، كما كانت عند بداية فتوحاتها في شرق أوروبا عامل تأثير في توازنات الدولة البيزنطية الشرقية والإمارات اللاتينية.

كما ظهرت تحالفات قوى إسلامية (كالدولة الصفوية) مع قوى أوروبية في مواجهة تحالفات الدولة العثمانية، وكان الاقتتال الصفوي-العثماني ذاته من عوامل انحسار المد العثماني في بقية أوروبا ما وراء أسوار فينيا، كما كان التمدد الصفوي أيضًا، ناهيك عن الالتفاف البرتغالي حول العالم الإسلامي من الجنوب، من عوامل اتجاه الدولة العثمانية جنوبًا نحو الدائرة العربية (الشام، وادي النيل، شمال أفريقيا، الجزيرة العربية) وبأشكال متعددة من الحكم والنفوذ المباشر وغير المباشر.

ولذا ظلت دائرة التحالفات "الأوروبية" مع قوى من هذه الدوائر، أداة أساسية من أدوات الحرب الأوربية على الدولة العثمانية سواء في مدة قوتها ومركزيتها أو في مدة تراجعها وتفتت أوصالها بالتدريج. فلقد كانت المنافسة بين المركز العثماني، ومراكز القوة الصاعدة في هذه الدوائر (دولة محمد علي، الدولة السعودية، حركة الشريف حسين على التوالي) من أهم مناطق تغلغل "الأوربيين"؛ بحثًا عن تحالفات ضد الكيان العثماني وسعيًا لتفكيكه من داخله أو حرمان الدائرة الحضارية الإسلامية من مراكز قوة جديدة واعدة (محمد علي) أو التلاعب بقوى واهية طامعة (الثورة العربية بقيادة الشريف حسين)، ومن وراء الستار كانت التحالفات الأوروبية على أشدها لتنظيم عملية التصفية واقتسام ما تبقى من الدائرة العربية (الاتفاق الودي 1904، سايكس-بيكو 1916، وعد بلفور 1917، معاهدة لوزان الأولى 1920 والثانية1923).

وإذا كان نظام التحالفات والتحالفات المضادة حتى الحرب العالمية الأولى كان يمكن التمييز -على صعيده- بين مجالين حضاريين متوازيين ولكن غير منفصلين، يعرفان مناطق احتكاك والتحام وتقاطع عديدة (كما سبق الشرح)، فإنه منذ نهاية الحرب العالمية الأولى لم يعد من الممكن استدعاء هذه الازدواجية في المنظار بسهولة، وخاصة ما يتصل بالفضاء الحضاري العربي الإسلامي، الذي تم استكمال استعماره طيلة القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، وتم تصفية استقلاليته بل ووجود قوته الكبرى المشاركة في التوازنات العالمية؛ أي الامبراطورية العثمانية.

وبذا أضحت هذه الساحة الحضارية، في هذه المرحلة الانتقالية في هيكل وطبيعة النظام الدولي مسرحًا لأنماط من التحالفات والتحالفات المضادة ذات دلالة قوية على أمرين: أحدهما- كيف تحول هذا الفضاء من الشهود الحضاري ومركزية الدور العالمي الضابط لتوازنات وتحالفات عديدة (الأموية فالعباسية في مواجهة البيزنطية، والعثمانية في مواجهة الإمبراطوريات الأوروبية) إلى الانحدار الحضاري وحيث أضحى "الخارجي" المتحكم في "البيني" و"الداخلي"؟ والأمر الآخر- كيف أن فشل التحالفات البينية في مواجهة "الخارج" أو "العدو الأصلي" جاءت لصالح التحالفات مع الأعداء في مواجهة "إخوة الدين"؟

في ضوء هذه الإطلالة السريعة على حالة التحالفات والتحالفات المضادة، من منظارين متقابلين للتوازن العالمي حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، يمكن القول: إنه بقدر ما مثَّل السلام البريطاني ميزان نظام التحالفات والتحالفات المضادة الكبرى والصغرى، حتى اندلاع حرب عالمية (الأولى)، وبقدر ما كان لعملية تصفية تركة رجل أوروبا المريض (الدولة العثمانية) تأثيراتها الشديدة على التحالفات الإسلامية-الإسلامية ذاتها منذ منتصف القرن التاسع عشر، وبقدر ما أضحى نظام التحالفات والتحالفات المضادة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وظهور نظام الثنائية القطبية (الجامدة ثم المرنة)، يشهد نمطًا آخر من التحالفات بين (كبير وصغار) ضد (كبير وصغار) في إطار الحرب الباردة الساخنة وتحت تأثير الصراع الأيديولوجي العالمي؛ حيث صعدت الحروب بالوكالة، وتحالف العملاء والأصدقاء على أسس أيديولوجية بالأساس.

ولقد كان "العالم الثالث" ساحة خصبة لهذه الصراعات العالمية بالوكالة؛ ولذا برزت على صعيد أقاليمه –وخاصة العربية– ظاهرة **التحالفات–التحالفات المضادة**؛ بين كبار وصغار على كل جانب. وحين حاول الصغار التحالف المرن فيما بينهم (حركة عدم الانحياز، مبدأ الحياد الإيجابي، رفض الأحلاف العسكرية كحلف بغداد، مجموعة السبعة والسبعين لدول الجنوب) سياسيًا واقتصاديًا، حالت الانقسامات الداخلية –الموظفة من الخارج– ناهيك عن فشل السياسات الداخلية ابتداء، دون فاعلية هذا التحالف في مواجهة الثنائية القطبية أو على الأقل كسر حدتها وتداعياتها السلبية[3].

ولم يعد الأمر أفضل على الصعيد العالمي والصُّعد الإقليمية، بعد انتهاء الحرب الباردة والصراع الأيديولوجي العالمي في ظل الثنائية القطبية (الجامدة ثم المرنة)[4]. فلم يحمل "النظام العالمي الجديد" منذ 1991 نذر تحالفات عالمية لصالح الإنسانية والعدالة والديمقراطية بقدر ما حمل رياح تحالفات وتحالفات مضادة صراعية بالأساس، تحركها عوامل القوة الاقتصادية بالأساس ثم ما صاحبها من صعود العوامل الدينية الثقافية الحضارية التي لم تستبدل العوامل التقليدية (العسكرية والاقتصادية) بقدر ما مثلت أردية جديدة لها تفرضها ضرورة "العولمة" وعصر جديد من صعود دور الشعوب إلى جانب دور الحكام...[5].

(2)

ومن بين دلالات هذه السياقات التاريخية، الإقليمية والعالمية، تبرز خصائص وضع الدائرة الحضارية العربية الإسلامية (أو ما سُمي النظام الإقليمي العربي منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية) سواء طيلة القرن التاسع عشر، في إطار المنافسة العثمانية–الأوروبية وما اقترن بها من تحالفات كبرى عالمية أو جزئية (حول المنطقة) كما سبق البيان، أو سواء خلال النصف الأولى من القرن العشرين، في إطار المنافسة الأوروبية–الأمريكية–السوفيتية على النفوذ حيث تمت تصفية الإمبراطوريات الأوروبية (الفرنسية والبريطانية) وبدا الصعود الإمبراطوري في الجديد المنطقة في أردية أمريكية وسوفيتية متصارعة أيديولوجيا على المصالح الاستراتيجية منذ منتصف القرن العشرين.

وانعكس ذلك الوضع العالمي بقوة على المنطقة بصفة عامة وعلى نمط تحالفاتها الإقليمية بصفة خاصة، سواء في ظل الحرب الباردة أو ما بعدها.

ففي ظل الحرب الباردة يمكن استدعاء كيف اقترنت حركات استقلال الدول العربية بعسكرة هذه الدول في معظمها، ولبست هذه العسكرة أردية ثورية تقدمية من أجل العدالة الاجتماعية والاستقلال الوطني، وبذا تشكل نمط تحالفي وفق طبيعة النظم الوليدة في مواجهة نمط تحالفي مضاد من الملكيات المحافظة التقليدية. وتولدت حرب باردة عربية بين المحورين؛ في ظل راية القومية العربية من أجل الوحدة والاشتراكية والقضاء على إسرائيل والاستقلال عن الغرب، ومن ناحية أخرى في إطار حرب باردة أيديولوجية كبرى بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، صبغت –بدورها– ودعمت من الثنائية الاستقطابية الحادة بين المحورين

---

(3) د.نادية محمود مصطفى، أوربا الغربية وأمن الخليج (1980–1987)، مجلة الفكر الاستراتيجي العربية، العدد 28، أبريل 1989.

(4) د.نادية محمود مصطفى، العالم الثالث في النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة: خريطة أنماط الصراعات وأدوات التدخلات الخارجية (1991–2011)، مجلة الغدير اللبنانية، سبتمبر 2012.

(5) انظر الآتي:

- د. نادية محمود مصطفى، تحديات العولمة والأبعاد الثقافية الحضارية والقيمية (رؤية إسلامية)، في: مجموعة باحثين، مستقبل الإسلام، دمشق: دار الفكر العربي، 2004.
- د. نادية محمود مصطفى: التحديات السياسية الخارجية للعالم الإسلامي: بروز الأبعاد الحضارية الثقافية، (في): د. نادية مصطفى، د. سيف الدين عبد الفتاح (محرران)، موسوعة الأمة في قرن، عدد خاص من حولية أمتي في العالم، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، دار الشروق الدولية، 2002، (الكتاب السادس).

أو التحالفين العربيين، وكانت الأيديولوجية والكاريزما –وليست الثروة– هي المحك عربيًا وعالميًا[6]. وكان العدو أو الحليف (ولا أقول الصديق) واضحًا جليًا على الصعيدين العالمي والإقليمي، وكان الصراع مع إسرائيل في القلب من كل هذه التفاعلات أو على الأقل هو الاستراتيجية المعلنة من الجميع (ثوريا كان أو محافظا) ولو بدرجات مختلفة.

وتوارت المذهبية (السنية–الشيعية) والطائفية الدينية (الإسلامية–المسيحية) والتفرقة القومية (العربية—الكردية—الفارسية–البربرية) وراء الانقسام الأيديولوجي والعسكرة الصاعدة النامية. فالسعودية (الوهابية) كانت حليفة إيران الشاهنشاهية (الشيعية اسما، العلمانية)، فكلاهما في حظيرة الغرب في مواجهة "النظم العسكرية (السنية اسما، والتي اندفعت نحو حظيرة الشرق).

وكانت هذه النظم العسكرية تعتقد أو تتلاعب بأنهم يخوضون معركة استقلال وطنية، لكن بأدوات الاستبداد الداخلي الذي يدغدغ مشاعر الناس بشعارات الاشتراكية والاستقلالية والاستقطاب الأيديولوجي الإقليمي واستبدال مستعمر قديم (الغرب) بآخر جديد (الاتحاد السوفييتي). فإطار الحرب الباردة الحادة الساخنة في الخمسينيات والستينيات غذَّى من هذه الحالة الاستقطابية الواضحة والصريحة والممتدة لعقدين على الساحة العربية؛ بين تحالف "ثوري تقدمي" وآخر "محافظ رجعي".

ثم كان لإسرائيل من ناحية، والوفاق الأمريكي—السوفيتي وانخفاض حدة الحرب الباردة من ناحية أخرى، وسوء الإدارة السياسية الداخلية والخارجية لأركان النظام العربي من ناحية ثالثة، فضل كبير في كشف زيف كل من هذين النمطين من التحالفات المستقطبة للمنطقة (الثورية/الرجعية، والجمهورية/الملكية، والاشتراكية/الرأسمالية، والقومية العربية/إسرائيل)، وهشاشتها وكارثية نتائجها.

فلقد كانت هزيمة 1967 نقطة مفصلية تغيرت –حولها وبسببها– أنماط التحالفات وعناوينها، في وقت أخذت تتغير مصادر القوة الإقليمية من الزعامة الكاريزمية وشعارات القومية والاشتراكية والاستقلال إلى مصادر قوة كانت أكثر كارثية بدورها على المنطقة؛ ألا وهي قوة البترو–دولار، وخاصة منذ 1973، وأعيد تشكيل التحالفات بعد أن اهتزت العداوة بين النظم "الملكية" والنظم "الجمهورية" تحت وطأة هزيمة 1967 ومقتضيات علاجها إقليميًا وداخليًا، والأهم من حيث إعادة تشكيل نمط العلاقة مع الغرب حليف "الملكيات" ومصدر المساندة المالية المطلوبة للنظم "الجمهورية" لتواصل معركتها.

وبرزت محاور وعناوين جديدة للتحالفات: تحالف دول المواجهة، تحالف دول المساندة، وكانت صريحة وواضحة وكبرى ومعلنة حتى بدأ ينافسها ويستبدلها منذ اتفاقية كامب ديفيد 1978 ما عرف بتحالف الاعتدال في مواجهة ما عرف بتحالف الصمود ثم دول الطوق ثم دول الممانعة .. وجميعها تركت بصمات قوية وسلبية منذ 1978 على الساحة اللبنانية (الحرب الأهلية 1975–1990) وعلى الساحة الفلسطينية (بعد أيلول الأسود 1969، ثم مذبحة بيروت 1982)، ثم كانت الثورة الإيرانية 1979، وغزو العراق للكويت 1990 ثم حصار العراق، ونهاية الحرب الباردة 1991 وما بدا أنه هيمنة أحادية أمريكية على العالم، وبداية عملية التسوية السلمية العربية–الإسرائيلية 1991، وتسوية الحرب الأهلية اللبنانية في ظل الاحتلال السوري، والتغيرات السياسية في الداخل التركي ... **جميع هذه الأحداث الكبرى وغيرها، وضعت بصماتها بقوة على نمط التحالفات والتحالفات المضادة في المنطقة، فلم تعد بنفس الصراحة والوضوح والاستمرار والاستقطاب، ولكن بدأت إرهاصات التعقد والتركيب والسيولة في التراكم تدريجيًا**.

فلقد تفكك كل تحالف كبير وتحركت الحلفاء من تحالف إلى آخر وفق معايير أخرى؛ مثل: طبيعة الموقف من الأحادية الأمريكية العالمية ومن التسوية السياسية السلمية مع إسرائيل، ومن ثم الموقف من "القضية الفلسطينية"، وأخيرًا طبيعة الموقف من

---

(6) جميل مطر، على الدين هلال، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

النظام الاقتصادي العولمي. فأضحت مصر—مبارك والخليج والأردن في قلب "محور الاعتدال"؛ وفي مواجهة ما يسمى محور "الممانعة والصمود": سوريا والمقاومة؛ مدعومتين من إيران.

وبدا أن دولا عربية أخرى تقف موقف المراقب (اليمن، الجزائر، تونس، المغرب) في حين تورطت السودان ولبنان في حرب أهلية أو امتداداتها. وأضحت الاختبارات العملية للتحالفات ظرفية وفق كل حالة (حصار العراق، التهديدات لوحدة اليمن والسودان، الهجوم الأوروبي المرن الجديد باسم اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية، والهجوم الأمريكي بمبادرة الشرق الأوسط الكبير، توجهات تركيا وإيران نحو المنطقة منذ 2001). وفي المقابل كانت إرهاصات ما يسمى "الحرب الدولية على الإرهاب" قد أخذت في الظهور في "التسعينيات" وبمبادرة إسرائيلية لصيقة بالمقاومة الفلسطينية، وأضحت هذه الإرهاصات منذ 2001، استراتيجية أمريكية متكاملة يلتحق بها حلفاؤها الأوربيون (ولكن باختلافات تكميلية حول الأسباب والأدوات) ومن ورائهم حلفاؤهم من المنطقة.

بعبارة أخرى: مارست تطورات استراتيجية كبرى (الآثار السلبية للسلام المصري مع إسرائيل منذ 1978 ثم الثورة الإيرانية ومشروعها، ثم حرب الخليج الأولى ثم الثانية ثم احتلال العراق، التوجه التركي الجديد نحو المنطقة منذ 2002)، آثارها على أنماط التحالفات المتضادة في المنطقة واختبرتها على نحو يبرز كم كانت الظاهرة في تآكل وفي تغير، تفقد مصادرها الذاتية التي تشكلها وتصبح متغيرا تابعا بقوة للتأثيرات والتدخلات الخارجية.

وفي المقابل كانت قضية مهمة تتشكل في رحم هذه المنطقة منذ 1991، وقد خرجت إلى النور منذ 2001؛ وهي قضية الإصلاح والتحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، والتصقت —كعلاج مقترح– بوجه آخر للعملة؛ وهو الحرب على الإرهاب. وفي قلب القضيتين كان يتشكل حال الحركات السياسية الإسلامية ومستقبلها، ولم تكن كافة النظم العربية بصديق حميم لقضية الديمقراطية بقدر ما كانت عدوا لدودا للإرهاب ومنفذا مطيعا لتعاليم الخارج بشأنه.

وبذا لم تكن هذه القضية بصالحة كمعيار للتمييز بين أنماط للتحالفات؛ بين نظم ديمقراطية أو غيرها، فلم تعد الشعوب وقودا للتعبئة لمعارك من أجل صالحها بقدر ما أضحت وقودًا لمعارك الخارج على أراضينا.

(3)

وكانت ثورات 2011 الشعبية نقطة انقلاب في مصادر وأشكال هذه التحالفات وعلى نحو صبغ طبيعة أنماطها. فلقد استدعت الثوراتُ الشعوبَ بقوة، ولكن على نحو مختلف عما حدث في مراحل سابقة؛ سواء في الخمسينات والستينيات أو السبعينيات والثمانينيات أو مرحلة ما بين 1990–2010. فكما رأينا كانت الشعوب مستهدفة وموظفة في تحالفات المراحل السابقة والأولوية كانت للحكام ونخبهم وفقط. **إلا أن قيام الثورات، ثم الثورات والانقلابات المضادة، قد كسر من منظومة هذه المعايير لتقدم ساحة ما بعد 2011 حالة جديدة من التحالفات والتحالفات المضادة.**

فمنذ 2011 دخلت الشعوب (الأحرار منهم بصفة خاصة) هذه المرة –بوضوح وصراحة وقوة– في معادلة الحرية والكرامة والعدالة، في مواجهة كاشفة مع النظم المتكلسة؛ ملكية كانت أو جمهورية، تلك النظم التي أضحت جميعها –مهما اختلفت قبعاتها أو شعاراتها– في تحالف واحد، وإن كان متعدد الروافد؛ وهو تحالف (النظم–الخارج) في مواجهة أحرار الشعوب، وعلى نحو ينال من التنمية والعدالة الاجتماعية، ومن الديمقراطية وحقوق الإنسان وحكم القانون، ومن الاستقلال الوطني والتصدي للمشروع الصهيوني، ومن هوية الشعوب وقوة المجتمعات وتماسكها؛ ومن ثم من وحدة وفعالية "ما يسمى" النظام العربي الإقليمي وعلاقاته بجواره الحضاري الإسلامي: الإيراني والتركي. **فلم يعد إلا منظومة معايير واحدة لتحديد أساس تحالف النظم السائد في المنطقة: الهرولة تجاه إسرائيل، ومقاومة الإرهاب، ومنع التغيير الحضاري.**

فالمرحلة الراهنة منذ 2011 تقدم تجسيدًا حيًا لنمط من التحالفات ونمط من التحالفات المضادة، مرتكزهما: التغييرات ما بعد الثورات، ومناط هذه التغييرات هو مستقبل الشعوب والأوطان في مقابل مستقبل النظم؛ وذلك في ظل تجزئة وطنية وإقليمية تلعب فيها العوامل المذهبية والطائفية والدينية دورًا أساسيًا في تأجيج صراعات دموية داخلية بالأساس، تخفي وراءها أو تُظهِر مصالح استراتيجية كبرى توظف لخدمتها هذه العوامل، حماية ودعمًا لمصالح قوى إقليمية وعالمية.

فلا يمكن القول، مقارنة مع الحالتين المفصليتين بعد نهاية الحرب العالمية الأولى ونهاية الحرب العالمية الثانية، أو مع حالة مفصلية تالية منذ نهاية الحرب الباردة؛ لا يمكن القول إنه يمكن وصف نظام التحالفات في المنطقة بسهولة ودقة على نحو يرسم خرائطه بوضوح؛ حيث السيولة الشديدة والتغير المستمر وتداخل معايير التشكل هي السمات الغالبة للتحالفات الراهنة. فلم يعد ممكنًا الاحتكام إلى العامل الأيديولوجي فقط، أو المذهبي الطائفي فقط، أو طبيعة النظم (ثورية/محافظة، ملكية/جمهورية، ديمقراطية/سلطوية) فقط. فلقد تداخلت معايير التشكل التقليدية وغير التقليدية، وانهارت معايير التمييز التقليدية بين النظم كأساس لتشكل التحالفات؛ فظهرت سمات وملامح أخرى.

وليس بالطبع، ممكنًا في هذه الدراسة –التي تستهدف تقديم رؤية عن الحالة الكلية لنظام التحالفات الراهنة– أن تتوقف بالتفصيل لشرح ملابسات صعود هذه الحالة بأمثلة محددة من الأحداث والوقائع، ناهيك عن صعوبة وتعقد وتسارع هذه الأحداث الشارحة عبر أرجاء المنطقة طوال ثماني سنوات؛ بحيث يمكن الاكتفاء بصددها باستدعاء ما صدر من تقارير وتحليلات متتابعة طيلة هذه السنوات الثماني[7]، على نحو يمثل المادة الأولية اللازمة لاستخلاص الرؤية الكلية عن حالة الظاهرة؛ ومن ثم يمكن الاكتفاء بمنهج آخر؛ وهو: المراحل الزمنية، وخصائص الفواعل أطراف التحالفات، وانعكاساتها على أنماط التحالفات.

وبالنظر إلى مفاصل زمنية عبر هذه السنوات الثماني يمكن التمييز بين أربع مراحل فرعية مرت بها التفاعلات الإقليمية بين القوى وانطلقت هذه التفاعلات من "الثورات المتعاقبة"، ثم تمحورت حول الانقلابات والثورات المضادة التي حولت الثورات إلى حرب على الإرهاب[8]، كما تشابكت حول إدارة الصراعات المسلحة العنيفة (حروب أهلية) في اليمن، سوريا، العراق وليبيا؛ وهي حروب، بين نظم أو أشباه نظم وبين قوى وحركات مسلحة متعددة الأطياف، حروب وضعت على المحك مستقبل الدول القائمة ومستقبل النظم الحاكمة التي ثارت عليها الشعوب، بقدر ما تختبر مستقبل "الحركات الإسلامية السياسية" بكافة تياراتها (التي وضعت جميعها في كفة الإرهاب). ولقد مثلت هذه الحروب منظومة غير مسبوقة من حيث التزامن في الانفجار، ومن حيث الدموية، ومن حيث تعقد خرائط الفواعل الداخلية وتداعي الأعداء والأصدقاء من الخارجي على نحو تكتيكي فج.

وهذه المراحل المتمايزة الأربع هي كالآتي:

- مرحلة 1– صدمة اندلاع الثورات، وتشكل الموجة الأولى من التحالفات سريعة الأهداف (adhoc): (2011–2012).
- مرحلة 2– سفور الثورات والانقلابات المضادة: الموجة الثانية من ردود الفعل بقيادة هجوم مصري سعودي إماراتي: (2013–2014): من الثورة إلى الحرب على الإرهاب.

---

(7) انظر على سبيل المثال: تقارير كل من موقع الجزيرة نت ومركز الجزيرة للدراسات.

(8) يتناول الملف التحالفات حول كل ساحة من هذه الساحات خلال العامين المنصرمين (نوفمبر 2016– يوليو 2018) على نحو يبرز التفاعل بين كافة هذه المحاور.

- مرحلة 3– انفجار الحروب الأهلية: أدوار داعش، والحوثيين، وحفتر، والأسد، ورؤوس الحربة المحركة: السعودية–الإماراتية–المصرية، والدعم الخارجي المباشر (الروسي–الإيراني)، والتردد الأمريكي، والمناورة التركية القطرية، وانفجار الصراع الإيراني السعودي بعد عقد الاتفاق النووي (2014-2016).
- مرحلة 4: سيولة التحالفات وفشل استراتيجيات هجومية مضادة، وارتفاع التكلفة، وصعوبة التسويات السلمية، وارتفاع ثمن الحسم العسكري: (2016- 2018). وتمثل المرحلة الراهنة، منذ صعود ترامب للسلطة، والتي تركز عليها دراسات الملف، مرحلة كاشفة بقوة لمدى النجاح أو الفشل في تحقيق أهداف التحالفات المضادة للثورات العربية.

وكما تقدم ذكره، اتسمت هذه التفاعلات بسيولة التحالفات وتداخلها على نحو أبرز غياب "دور القائد"، أو "الميزان أو الموجه" للتحالفات، ناهيك عن تعدد وتعقد معايير انعقاد هذه التحالفات بسرعة وانفراطها بسرعة أيضًا. ولذا كانت الحالة هي حالة انفراط العقد وانفجار المجتمعات ومحاولات النظم الحاكمة إنقاذ أنفسها بأي ثمن، في مقابل صعود دور حركات سياسية مسلحة معارضة.

وعلى ضوء ما سبق، فإن التحالفات قد شاركت فيها أربع مجموعات من الفواعل: القوى العربية (نظمًا حاكمة وفصائل وحركات معارضة)، القوى الإقليمية من الجوار الحضاري (إيران، وتركيا)، القوى الكبرى، إسرائيل. وقد اتسم توجه كل مجموعة من هذه المجموعات بسمات واضحة ميزت هذه المرحلة من تاريخ تحالفات المنطقة منذ 2011، وتجسدت سمات هذا التوجه بوضوح في السلوك تجاه الأحداث الهامة، الأمر الذي انعكس على سيولة شبكة التحالفات ونمطها المتمايز: اشتراك الجوار الحضاري (إيران وتركيا) –وبشكل مباشر ومؤثر– في تشكيل المنطقة؛ فلم يعد هذا الجوار نظامًا تدخليًا أو هامشيًا في النظام الفرعي العربي، تنسيق تنافسي أو صراعي بين القوى الكبرى (روسيا–أمريكا) وعلى نحو تشاركي وليس استقطابيًا حادًّا، سلوك هجومي سعودي إماراتي غير مسبوق يفوق القدرات والإمكانيات، وإسرائيل شريك في التحالفات وليست هدفًا أو عدوًا لها.

أ) القوى العربية نظمًا وحركات مسلحة معارضة

خمسة ملامح رئيسية وسمت هذه الدائرة، وشكلت تحالفاتها، تتلخص في الأمور التالية:

الأمر الأول: بعد تزامن اندلاع الثورات، تزامنت الثورات والانقلابات المضادة، وفي حين لم تنجح الثورات في التحاضن فلقد كان حلف الشيطان سريع الانعقاد تُحرّكه حربة ثلاثية الرؤوس: توجه انقلاب مصر على الشرعية، والتوجهان السعودي الإماراتي المعاديان للثورات والهجومي التدخلي المباشر على نحو غير مسبوق يفوق القدرات والإمكانات (عدا الإمكانيات المالية)(9).

وبذا أضحى المحك في استمرار هذا التحالف هو ضرب "التيار الشعبي الوطني المستقل"، مسلحًا كان أو مدنيًا؛ سواء في سوريا، اليمن، ليبيا، أو في مصر. فاصطف هذا الحلف إلى جانب حفتر وإلى جانب السيسي، وانقسم –في أوله– حول سوريا؛ بين مساند للأسد وصامت تجاه إيران وروسيا (السيسي)، وبين مساند لحركات مسلحة –حتى حين– ورافض بقوة للدور الإيراني والروسي (السعودية والإمارات). كما انقسم هذا الحلف حول اليمن، فبعد التدخل السعودي المفاجئ تحت راية "تحالف عربي" وبعد اصطفاف الإمارات معه، ظلت مصر صامتة مراقبة تحسب حساباتها بدقة ليس خوفًا على تورط مصري؛ ولكن مناورة لتعبئة

---

(9) انظر: د. نادية مصطفى، من الثورة للحرب على الإرهاب: تحالفات الداخل والخارج، دراسة منشورة على موقع مركز الحضارة للدراسات والبحوث، بتاريخ 27 أبريل 2017، ص 3-4، ص ص 16-28.

مزيد من المساعدات المالية من الخليج. ويواجه التحالف العربي بعد ثلاث سنوات من التدخل في اليمن –بقيادة السعودية والإمارات– صعوبات جمة تعكس من الفشل أكثر مما تعكس من النجاح.

وفي العام 2016 اصطف الحلف من جديد وبقوة لحصار قطر، ولمهاجمة تركيا بأكثر من ورقة، ووصلت مؤخرًا لتحذير ملك الأردن من زيادة النفوذ التركي. ولكن الأخطر في هذا المقام أنه لم يصطف حلف من قبل في المنطقة مثلما اصطف هذا الحلف وراء إسرائيل ومعها في خندق واحد، وكان الحدث الكاشف هو تنازل مصر عن تيران وصنافير وصولاً إلى ما يسمى صفقة القرن[10]. وكان المحفِّز والمسرّع لذلك وصول ترامب إلى مقعد الرئاسة في أمريكا، وهو الذي وطد معه هذا الحلف أواصره باعتباره –وإسرائيل– الحليف الأبرز ضد إيران، وضد الإسلام السياسي، على عكس أوباما الذي بدا لهم صديقا لإيران وللإسلام السياسي خاصة خلال سنتي الثورات2011-2013[11].

ولقد كان تولي محمد بن سلمان ولاية العهد الثانية ثم الأولى في السعودية (وعلاقته مع محمد بن زايد) نقطة انطلاقة في هذه السياسة السعودية التدخلية الهجومية على أكثر من جهة في نفس الوقت. فلم يكن حصار قطر إلا حلقة تلتها حلقة التدخل في لبنان؛ مناوأة في حزب الله حليف إيران والأسد؛ خاصة بعدما أضحت إيران (منذ الاتفاق النووي 2015 الذي دشن إيران شريكًا للغرب) العدو الأول المعلن لهذا الحلف على نحو غير مسبوق.

وفي المقابل، ورغم ادعاء أذرع نظام السيسي عودة مصر لدورها الإقليمي الفاعل، ورغم إعلان النظام أن مصر تخوض حربًا على الإرهاب نيابة عن العالم، فلم تكن مصر تدير تحالفاتها الإقليمية بمثل الصبغة الهجومية الخارجية التي أضحت تصبغ السياسة السعودية والسياسة الإماراتية بفجاجة. وكانت مصر تراقب وتناور خارجيًا لحسابات داخلية بالأساس: استهداف "الإسلام السياسي الإخواني" أينما كان وبأي ثمن (في ليبيا، اليمن، سوريا..)، وتعبئة الدعم المالي الخليجي باستخدام كافة الأوراق. ورغم أن مصر تقود حربًا في سيناء منذ خمس سنوات، ولم تشهد صراعًا مسلحًا مفتوحًا مثل دول جوارها، فإن تحالفاتها لم تنفصل عن تفاعلات إدارة هذه المنظومة الدموية؛ تحالفًا مع النظم المتهالكة وهرولةً نحو ترامب ومن قبله إسرائيل.

الأمر الثاني يتصل بطبيعة ما أضحت عليه علاقة النظم المتكلسة بالقوى الخارجية الكبرى المتدخلة في المنطقة بأدوات عدة ولأهداف متنوعة متنافسة. فلم تعد هذه العلاقة مستقطبة بين نظم صديقة لطرف ونظم أخرى صديقة لطرف آخر، ولم تعد هذه النظم مجبورة لتقديم تنازلات استراتيجية وخاصة تجاه إسرائيل أو على صعيد ترتيبات الأمن الإقليمية أو على الصعيد الاقتصادي والمجتمعي (ويظل الداخل السياسي بعيدًا عن أية ضغوط خارجية من أجل تحول ديموقراطي حقيقي)، وذلك تحت ضغط الأمر الواقع (اختلال موازين القوى) وبذريعة الواقعية والبراجمتية وحماية المصالح الوطنية (وفقًا لتقدير نظم الحكم المتهاونة في حق الأوطان والشعوب). فلم تعد هذه النظم التي دخلت معركة حياة أو موت للحفاظ على بقائها، مجرد أدوات للخارج بل أضحت هذه النظم جزءًا من منظومة الخارج وجزءًا من الاستراتيجية التدخلية الخارجية، هي التي تدفع القوى الخارجية للتدخل لحمايتها وتقبل بفجاجة وعلانية ما كانت لا تقبله من قبل إلا سرًّا، بل وتبادر من جانبها بما يصب في صالح هذه الاستراتيجية ويسهل من خطواتها، وذلك خدمة لمصالح بقائها ولو على حساب المصالح الوطنية والقومية، كما تطمح إليها الشعوب. فلم يعد

---

(10) انظر : د.نادية مصطفى، الحاضر الغائب والمسكوت عنه في مشهد صفقة الجزيرتين": التداعيات والدلالات الاستراتيجية الإقليمية، مقال منشور على موقع مركز الحضارة للدراسات والبحوث، بتاريخ 13 أبريل 2016، متاح على الرابط التالي: https://goo.gl/zW9zDJ

(11) انظر: د.نادية مصطفى، في ذكرى انهيار سور برلين 9 نوفمبر 1990وبمناسبة فوز ترامب العنصري اليميني المتطرف الرأسمالي المتوحش برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية 9 نوفمبر 2016، مقال منشور على موقع مركز الحضارة للدراسات والبحوث، بتاريخ 14 نوفمبر 2016، متاح على الرابط التالي: https://goo.gl/SVWUts

في "الخارج" –غربيًا أو شرقيًا– عدوٌ، ولكن توحدت النظم مع قوى الخارج –إما كتابع مستميت لأحد هذه القوى (الولايات المتحدة الأمريكية) أو بالمناورة تجاه الآخر (روسيا).

الأمر الثالث: العسكرة من جديد وبأردية أكثر تسلطية (السيسي في مصر) أو طائفية (صالح في اليمن والأسد في سوريا) أو قبلية (حفتر في ليبيا) على نحو يهدف لمنع التغيير الحضاري المدني السلمي التعددي لصالح استمرار تحكم فئة محدودة في مصائر الشعوب تحت زعم حماية "الدول" من تهديد الإرهابيين (الذين ضموا إليهم المعارضة غير الإسلامية أيضًا).

والوجه الآخر لهذه العسكرة –في حلف الشيطان– هو النظم الخليجية الملكية الموصوفة بالمحافظة والرجعية من جانب سلف العسكر الحاليين. فلقد أضحى أعداء الأمس في "الخمسينيات والستينيات" حلفاء اليوم، بعد أن نزع الخليج أرديته المحافظة وتمسك بأرديته الرجعية الرافضة لكل تغيير حضاري حقيقي نحو تحرر واستقلال وطنين. ثم زادت روابط تبعيته "للولايات المتحدة" مع ترامب بعد سحابة الصيف مع أوباما والاتفاق النووي الإيراني.

وعلى هذا النحو ظهر في هذه المرحلة من التحالفات، منذ 2014، كيف أن معايير تكوينها السابقة (طبيعة النظم) قد سقطت بلا رجعة. فلقد تحالفت كافة النظم المتآكلة مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية أو مع روسيا وإيران ضد الشعوب وضد كافة محاولات التغيير تحت ذريعة "الإرهاب" وحماية "الدولة". وهكذا لم تعد التحالفات والتحالفات المضادة عربية بامتياز، بل أضحت "النظم العربية" في تحالف عسكري–رجعي واحد في مواجهة تحالفات مضادة من قوى إقليمية غير عربية مسلمة، أو من حركات مسلحة معارضة.

الأمر الرابع: لم تقتصر نطاقات التحالفات العربية على مناطق الصراعات الساخنة والحروب الأهلية المفتوحة فقط، ولكن امتدت إلى ما يسمى بـ"أطراف" ما كان يعرف بالنظام الإقليمي العربي مثل: الصومال، جيبوتي، وإريتريا، وظلت السودان حبيسة المناورة والمراقبة لا تدخل إلا لمامًا في قلب المعارك؛ فهي المحاصرة الموضوعة قياداتها على قائمة الإرهاب المقطَّعة الأوصال (جنوب السودان) والمهددة بمزيد من التقسيم (دارفور)، بعد أن كانت الضحية الأولى لإعادة رسم خرائط المنطقة.

ولم تقفز هذه الأطراف إلى قلب التحالفات الراهنة –وبهذه العلانية– إلا بعد الهرولة نحو التحالف مع إسرائيل عقب التنازل المصري عن تيران وصنافير، وبعد التحرك التركي نحو السودان والصومال وجيبوتي، وفي ظل التعثر المميت للتحالف العربي في اليمن إلى درجة فتح جبهة جديدة (الحديدة) قبل الحسم في جبهات أخرى، وخاصة "تعز".

فلقد ارتفعت قيمة هذه "الأطراف" الاستراتيجية على ضوء الصراع الساخن المفتوح مع إيران من ناحية، وعلى ضوء التحالف الاستراتيجي السافر مع إسرائيل من ناحية أخرى، وأخيرًا، ظلت أطراف أخرى عربية (دول المغرب العربي وموريتانيا) بعيدة ظاهريًا عن هذا النمط من التحالفات العربية في القلب العربي، (مصر والشام "الهلال الخطيب") وبعد أن التحق به النظام الفرعي الخليجي الذي تحول من الدفاع إلى الهجوم.

الأمر الخامس: يتصل بالحركات المسلحة داخل كل وطن من الأوطان التي تعاني الحروب والصراعات والتي تتمحور حول أزماتها التحالفات والتحالفات المضادة، ناهيك عن الحركة العابرة للحدود (في المنطقة وإلى خارجها) وهي داعش (ومن قبلها ومعها حتى الآن القاعدة)[12].

---

(12) انظر :

- د.نادية مصطفى، الحرب على داعش: ملخص دراسة الاستنفار الغربي ضد داعش، دراسة منشور على موقع مركز الحضارة للدراسات والبحوث، بتاريخ 20 سبتمبر 2014، متاح على الرابط التالي: https://goo.gl/o35uEN
- د.نادية مصطفى، التحالف الدولي: ضد من ولماذا؟، دراسة منشورة على موقع مركز الحضارة للدراسات والبحوث، بتاريخ 17 أغسطس 2015، متاح على الرابط التالي: https://goo.gl/bM5MQo

فبقدر ما سارعت الدول في الداخل ومن الخارج في عقد التحالف الدولي ضد "الإرهاب" يستهدف داعش سواء في سوريا أو العراق، بقدر ما فرضت خرائط الحركات المسلحة (متعددة الروافد والتوجهات الفكرية والسياسية) تحالفات أخرى لمساندة بعضها أو ضد بعضها الآخر.

ففي ليبيا، تم استهداف حركات الثورة المسلحة (الإسلامية) سواء في طرابلس أو بنغازي باعتبارها إرهابية، سواء كانت مرتبطة بداعش أم ضدها. وكلما أحرزت العملية السياسية تقدمًا كلما قفز إلى السطح تهديد إسلامي مسلح: ظهور داعش أولاً في سرت، التي قامت على مواجهتها فصائل الشرق المضادة لحفتر، ثم تصدي حفتر وما يسمى الجيش الوطني الليبي لفصائل أخرى في "الشرق الليبي" كما يحدث في درنة منذ رمضان 1439هـ. وفي حين يساند التحالف الانقلابي المصري–الإماراتي—السعودي حفتر، يساند حكومةَ طرابلس وفصائلها الاتحادُ الأوروبي، وتلعب دوله فرادي وخصوصًا فرنسا أدورًا متأرجحة بين الفريقين المتنازعين على ليبيا.

وفي سوريا: ما بين الجيش السوري الحر، وجبهة النصرة (فتح الشام لاحقًا)، وقوات سوريا الديمقراطية (الكردية) والميليشيات الشيعية و...إلخ، ينفرط عقد الحركات المسلحة المعارضة للأسد، حيث تتقاتل فيما بينها بقدر ما يقاتل كل منها داعش سواء بمناصرة دول عربية أو تركيا أو إيران وحزب الله وروسيا. وتعد ساحة المعارك هي المحدد للأوزان السياسية لهذه الحركات وانشقاقاتها واندماجاتها، وللتحولات في تحالفات هذه الحركات وفي نتائج المفاوضات بينها وبين النظم والقوى الخارجية.

وفي اليمن: تبدو الصورة أكثر وضوحًا؛ فالمبادرة الخليجية بعد ثورة 17 فبراير 2011، وكسبيل لاحتواء هذه الثورة وتقييدها أظهرت في الصورة نظامًا انتقاليًا برئاسة هادي عبد ربه (هو الوجه الآخر لنظام على صالح الذي ثار عليه الشعب)، سرعان ما تعرض لانقلاب داخلي من أعداء السعودية، الحوثيين حلفاء إيران، والذين تحالفوا مع عدوهم السابق علي صالح قبل أن ينقلبوا عليه ويقتلوه. ولم ينجح التحالف العربي العسكري حتى الآن في حسم المعارك؛ لأن لعبة التحالفات الخارجية والداخلية تفرض تأثيراتها على ساحة المعارك (لماذا عدم تحرير تعز وتحرير عدن؟... لماذا تشجيع الإمارات الاتجاهات الانفصالية الجنوبية في عدن على حساب ما يسمى الحكومة الشرعية... ولماذا...إلخ؟). فلقد أضحت اليمن، كما أضحت سوريا، ساحة للمواجهة الإيرانية—السعودية/الإماراتية بالأساس تلعب بهما وحولهما القوى الخارجية، والإقليمية.

ب) دول الجوار الحضاري (إيران وتركيا):

عرفت دومًا بدول "التدخل" أو النظام التدخلي intrusive أو دول الجوار الإقليمي للنظام العربي. وتاريخ علاقات هاتين الدولتين، ركيزتي الدائرتين التركية والفارسية، بالدائرة العربية من الأمة الإسلامية، تاريخ ممتد وغني بجولات الصراع والتعاون، (كما سبق ورأينا في الذاكرة التاريخية)؛ وهو تاريخ يبرز حقيقة الأركان الثلاثة للأمة (العرب، الترك، الفرس) وعملية التداول والتدافع بينها عبر تاريخ الأمة؛ تجسيدًا لسنن الله سبحانه وتعالى، وإن كانت رؤى أخرى قد رأت في هذه العلاقات إما صراعات قومية أو صراعات أيديولوجية، والآن تعلو الأقنعة الطائفية على الأقنعة القومية والأيديولوجية.

وإذا كانت استراتيجية كل من تركيا وإيران تجاه "العرب" قد شهدت نقاط تحول كبرى، سواء مع النظام العلماني في تركيا منذ 1923، أو النظام الشاهنشاهي في إيران منذ بداية القرن 20 أيضًا، أو سواء مع الثورة الإيرانية بالنسبة لإيران أو انتهاء الحرب الباردة بالنسبة لتركيا، فلقد ظلت الدولتان تتحركان تجاه المنطقة وتشتبكان في تحالفاتها من خارجها كقوى إقليمية تبحث عن موطئ قدم ونفوذ، إلا أن كلا من الدولتين حققتا تقدمًا في مشروعيهما الإقليمي بالتدريج خلال العقد الأول من الألفية الجديدة، وكان التصدي الناجح لحزب الله في مواجهة العدوان الإسرائيلي على لبنان 2006 من ناحية، ووصول حزب العدالة والتنمية التركي إلى الحكم في تركيا منذ 2002، علامتين هامتين على بداية تسارع المشروعين الإيراني والتركي في المنطقة. وهما مشروعان متنافسان وفق حدود لعبة مصالح كبرى، وذلك في غياب مشروع عربي مقابل. كلاهما يبحث عن جوار مستقر وساكن

لا يمثل تهديدا لمشروع كل منهما الإقليمي والعالمي في مواجهة الاستراتيجيات الغربية (وخاصة الأمريكية) التي لا تتربص بالقلب العربي فقط لإعادة تشكيله ورسم خرائطه من جديد، ولكن تستهدف أيضًا المشروعين الإيراني والتركي، كلاً بحسبه وكلاً بطريقته.

بعبارة أخرى: لم تعد تركيا وإيران قوى إقليمية تناور على أطراف النظام العربي في منظومة تدخلية تقليدية عن بُعد، ولكن أضحتا شريكين مندمجين ظاهرين في التحالفات المتحركة والسائلة وعاملين مساعدين على عودة الاستقطابات إلى التحالفات وخاصة خلال العامين الأخيرين (منذ وصول ترامب لرئاسة أمريكا في نوفمبر 2016).

فتركيا وقطر والمقاومة الفلسطينية والثورات عند اندلاعها شكلت تحالفًا في المرحلة الأولى يستهدف دعم اتجاه التحرر والديمقراطية، في حين أن إيران منذ البداية استهدفت الثورات لإجهاضها كما في سوريا؛ ولتحفيزها (ثورة المعارضة الشيعية) كما في البحرين، والقفز عليها كما في مصر، وللهيمنة عليها (ثورة السنة ضد حكم المالكي 2015) كما في حالة العراق. **وبذا تشكل –عبر الحدود– تحالف أو محور إيراني مع نظام عراقي ونظام سوري وحركة حزب الله اللبنانية، والمعارضة الشيعية في البحرين، والحوثيين في اليمن.**

ولم تكن المصالح القومية الكبرى، بعيدة بالطبع من حسابات القوتين الإقليميتين، مهما رفعتا من شعارات أو منظومات قيم متقابلة (مساندة تحرر الشعوب العربية وتدعيم الديمقراطية، أم مساندة النظم "المقاومة" حفاظًا على تماسك الدول أو النظم الموالية المهددة).

فعلى سبيل المثال: رغم مساندة تركيا فصائل الثورة المسلحة السورية (بمساندة مالية خليجية في البداية)، ورغم استقبال موجات اللاجئين السوريين وفق منظومة قيمية إنسانية حضارية لا مثيل لها في دول استقبال اللاجئين الأخرى، إلا أن تركيا لم تتدخل عسكريًا وبصورة مباشرة في الحرب الدائرة في سوريا، إلا بعد أن تبلور التهديد من جانب كيان كردي مستقل ذاتيًا على الحدود التركية، بمساندة أمريكية بالأساس وبرضاء خليجي وروسي وإيراني، كل ذلك بزعم أن هذا الكيان –الحليف للأسد ضمنيًا– يحارب داعش بالأساس (التي اتهموا تركيا بالتحالف معها). وبذا أضحت جولات التدخل العسكري التركي المتوالية تستهدف "حماية الأمن التركي" من الاتجاهات الانفصالية الكردية، حتى لو أدى الأمر إلى التنسيق مع روسيا ومع الولايات المتحدة الأمريكية، بل وإيران، تحت غطاء المفاوضات السياسية وخاصة بعد مأساة إسقاط المقاومة السورية في حلب 2016، والتي كانت البداية لهجوم مضاد للنظام السوري في أرجاء أخرى (الجنوب الغربي وإدلب) بمساندة إيرانية وروسية. بعبارة أخرى أضحى للمساندة التركية لفصائل المقاومة حدودها وقواعد ضوابطها.

وفي المقابل لم تمتنع تركيا، وعلى عكس مقتضيات تحالفها الابتدائي مع السعودية حول سوريا واليمن، وليس حول مصر أو ليبيا، من توسيع نطاق حركتها جنوبًا نحو مداخل البحر الأحمر (السودان، جيبوتي) والتمسك بمواقفها ضد تصعيد العدوان الإسرائيلي على القدس والمقاومة، وتدهور علاقاتها مع الولايات المتحدة بعد محاولة الانقلاب الفاشلة عليها (برعاية إماراتية وسعودية وغربية)، وبعد وصول ترامب إلى الإدارة الأمريكية، كما ظلت تركيا تتمسك بمواقفها ضد حصار قطر وتهب لمساندتها بطريقة قوية عسكرية ومالية، في نفس الوقت الذي كانت رؤوس الحربة الخليجية تتراجع عن مساندة فصائل سوريا، وتدعم حفتر وتحاصر قطر، وتتدخل في لبنان، وتهرول نحو إسرائيل وترامب وتتوالى هزائمها في اليمن.

ج) القوى الكبرى:

لم يعد النظام التدخلي الخارجي في القلب العربي يواجه مهاما صعبة مثل التي كانت تواجهه من قبل في الخمسينيات والستينيات، وبدرجة أقل بعد ذلك، حين كان يواجه مقاومة بعض النظم المتحالفة مع بعضها الآخر، ولكنه أضحى يواجه مهاما أكثر تعقيدًا وتركيبًا وتداخلًا، وبقدر ما يسهم في خلقها وانفجارها بقدر ما تمثل عبئا في عملية إعادة رسم خرائط المنطقة من جديد والجارية منذ 1991 وتصل لذروتها الآن. فإن كان النظام التدخلي لم يعد يجد مقاومة من النظم الحاكمة، بل تعاونًا، إلا

أنه أضحى يواجه مقاومة فواعل أخرى معارضة للنظم القائمة، تزيد من تعقيد الحسابات والتكلفة. ولذا، لم يكن أسهل عليه من وضعها جميعًا في سلة "الإرهاب" والتحالف مع النظم المتهالكة في تحالف عالمي ضد هذا الإرهاب، يدير معاركه العسكرية "عن بُعد" بقدر المستطاع، ولكنه يرسم خططها ويحدد أهدافها ومآلاتها من وراء الكواليس ووفق توازنات وحسابات القوى العالمية.

ومن ناحية أخرى: لم يعد صراع القوى الكبرى على المنطقة، في ظل مرونة هيكل النظام العالمي بعد نهاية الثنائية القطبية والصراع الأيديولوجي، صراعًا استقطابيًا وفق اللعبة الصفرية، ولكن أضحت العلاقات تنافسية تنسيقية تشاورية؛ وهو الأمر الذي انعكس على نمط مشاركة هذه القوى الكبرى في تحالفات المنطقة وتحالفاتها المضادة.

فعلى سبيل المثال: لم يكن الدور الأمريكي في ظل رئاسة أوباما تجاه الثورات وتجاه الخليج وإيران دليلًا على انسحاب أمريكي من المنطقة لصالح "الشرق الأقصى"، ولكنه كان دورًا يعيد ترتيب أولوياته في مناطق العالم وفق منطلقات استراتيجيته العالمية وأهدافها (تخفيف التورط العسكري المباشر، وكسب أصدقاء جدد، وتقليص الأعداء، وإظهار مساندة "الحريات وحقوق الإنسان"). كذلك فإن تولي ترامب لم يؤجج حربًا باردة جديدة مع روسيا، فإن التنسيق الأمريكي-الروسي على كافة الجبهات وخاصة الجبهة السورية متعدد المستويات، يدعمه ويكمله نوع من توزيع الأدوار التنافسية على كافة الجبهات الأخرى.

ومن ناحية ثالثة: ففيما عدا الساحة السورية، حيث تتضح خطوط مشاركة القوتين الروسية والأمريكية في التحالفات والتحالفات المضادة السياسية والعسكرية على حد سواء، فإن هذه الخطوط واهية ومتداخلة على بعض الساحات بل ومتحركة ومتغيرة على ساحات أخرى، وذلك بالطبع على مستوى الأحداث والوقائع المتسارعة؛ ولكن إجمالًا يمكن القول إنه ما زالت المنطقة وتحالفاتها الداخلية ساحة لاختبار القوى الكبرى لحالة التوازنات العالمية فيما بينها، ولحالة علاقات القوى الجديدة والعالمية والإقليمية. فلقد كان الدور الروسي في سوريا مفتاح عودة دورها الإقليمي الهجومي دعمًا وحماية لمصالحها في جنوب البطن الرخوة للدولة الروسية.

إلا أنه تظل هذه العلاقات التنافسية المحكومة بين مصالح الكبار تدعم في مجملها النظم المتهاوية المتكلسة أكثر مما تدعم الشعوب. ولذا تظل مصائر تشويه الحروب الدائرة مرهونة ليس فقط بساحات المعارك وما تسفر عنها من توازنات بل أيضًا بالمفاوضات السياسية من وراء الكواليس حول مستقبل إعادة رسم خرائط أوطان المنطقة ولا تنفصل كل هذه الأمور عن مناط الأمر كله: المشروع الصهيوني.

ومن ناحية رابعة: إذا كانت النظم العربية المتهالكة غير الشرعية، المتحالفة في مواجهة شعوبها، لم تعد تجد ملجأً لها إلا حماية القوى الكبرى ودعمها بل ومساندة إسرائيل أيضًا، (ويصدق ذلك على الأسد كما يصدق على السيسي وحفتر، وعلى صالح قبل رحيله، وشيوخ الخليج وملوكه وأمرائه)، فإن قوى الجوار الحضاري الإسلامي، خاصة إيران وتركيا، يبدو أنها تلعب لعبة أخرى في مواجهة روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، فكما يبدو أن هذه القوى الكبرى قد جعلت من هذين الجارين —على وجه التحديد- متغيرًا أساسيًا في حساباتهما تجاه المنطقة: فالمحور الروسي—الإيراني في مقابل المحور الأمريكي-التركي ليس استقطابًا صريحًا وكاملًا، فمشاكل العلاقات الروسية الإيرانية حول سوريا، ناهيك عن الخليج واليمن ليست بالقليلة مما يعني أن إيران حليف وليس تابعًا. والاتفاق النووي الإيراني مع الغرب محكّ آخر واختبار لمدى قوة هذا التحالف.

وبالمثل فإن عضوية تركيا في حلف الاطلنطي لم تحل دون انفجار مشاكل العلاقات مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة حول اللاجئين وحول طبيعة الموقف من الثورات ناهيك عن الموقف من سوريا، وتزايد التوتر في العلاقات، بعد الانقلاب الفاشل في تركيا من ناحية، وتزايد التدخل العسكري التركي في سوريا من ناحية أخرى، وأخيرًا بسبب التغيرات السياسية الداخلية في تركيا التي لا يتوانى الغرب عن نقدها من حين إلى آخر. ومن ثم لا تجد تركيا غضاضة من الاتجاه شرقًا نحو روسيا للتنسيق حول سوريا، أو من الاستمرار في العلاقات الممتدة مع إيران رغم كل الاختلافات حول سوريا.

د) إسرائيل:

منذ 1917 أضحى أحد أهم محكات التحالفات الخارجية–الإقليمية هو مصير المشروع الصهيوني ثم مصير دولة إسرائيل منذ 1948.

ولقد كان الموقف من الصراع العربي الإسرائيلي أحد معايير التمييز بين أنماط التحالفات والتحالفات المضادة في المنطقة، إلا أنه –وبالتدريج ومنذ 1991 وكما سبق ورأينا– اهتزت الخطوط بين هذين التحالفين (المعتدل والممانع) بل والخطوط داخل كل تحالف حتى لنصل الآن إلى أن تصبح "السعودية والبحرين" الأكثر هرولة لإسرائيل. وفي حين كان "سلام السادات" قد انبنى حينئذ على "انتصار أكتوبر"، فإن السلام المهيمن الذي يهرول له "المتصهينون العرب" الآن ويبررونه بكل الحجج الشرعية والسياسية والأمنية الراهنة، ليس إلا استسلاما ذليلا من النظم المتهاوية المتكلسة، التي لم تعد ترى في إسرائيل إلا الحليف ضد إيران، وضد الإسلام السياسي.

ومن ناحية أخرى: فإن لمشروع الصهيوني وإسرائيل قد وجّها ضربة قاصمة للنظم العربية العسكرية الثورية التقدمية في هزيمة 1967 على نحو نال من قوة ومصداقية أيديولوجية القومية العربية وقياداتها الكاريزمية، فلقد نجح المشروع الإسرائيلي وحلفاؤه في تحويل نصر أكتوبر إلى تسوية سياسية وسلام بارد مع مصر كان له تداعيات سلبية شديدة. فطيلة نصف قرن تحولت فيه القضية الفلسطينية إلى قضية شعب فلسطين فقط بالدرجة الأولى وتزايد عبر نصف قرن انخراط النظم العربية والقوى الفلسطينية في صراعاتهم الداخلية والبينية أكثر مما انصرفوا إلى مواجهة العدو الرئيسي. وصعد عبر نصف القرن هذا –على مستوى الشعوب– الحركات السياسية الإسلامية، التي ظلت تستحضر إسرائيل بأنها العدو الرئيسي الذي تهادنه النظم التسلطية وتتنازل له على كافة الأصعدة على حساب القضية الفلسطينية.

ومن ناحية ثالثة: إذا كانت الثورات العربية المتتالية 2011 مثلث صدمة لإسرائيل أفقدتها التوازن لفترة، إلا أن ما أجرته الثورات في نفسها بيد أبنائها وفي ظل التآمر الإقليمي والعالمي عليها، قد أعطى إسرائيل أكثر من فرصة انتهزتها باقتدار، في ظل الفوضى والاقتتال العربي–العربي، وعلى نحو انعكس بقوة الآن على مآل تحالفات المنطقة وتحالفاتها المضادة. فبالإضافة إلى دعم الاستيطان وتهويد القدس وحصار المقاومة والضغوط على السلطة الفلسطينية من ناحية، كان هناك المراقبة الدؤوبة للساحة السورية واستمرار انفجارها، حتى ولو لصالح استمرار بشار الأسد (العدو الظاهر لإسرائيل)؛ لأن استمراره يحقق مصالحها في تفكيك سوريا، ولذا يتم استهداف حزب الله وقوات إيران عن قرب كلما تخطيا حدود الأمن الإسرائيلي، كما كان هناك الدعم والتنسيق الكامل مع انقلاب السيسي والتحرك نحو البحر الأحمر بأيدي مصرية وسعودية، وكسر الهدنة مع الخليج والترحيب بالهرولة الخليجية...

كل ذلك وغيره لا يعني إلا شيئًا واحدًا أساسيًا؛ وهو أن التحالفات لم تعد تتشكل في مواجهة إسرائيل؛ ولكن أصبحت إسرائيل عضوا في حلف الشيطان ضد شعوب المنطقة في مواجهة حلفين آخرين (التركي–القطري–المقاومة)، (الروسي– الإيراني). وإذا كان لكل من تركيا وروسيا علاقات رسمية مع إسرائيل وقبول بوجودها في المنطقة، وإذا كانت قطر من أوائل الدول العربية التي أجرت علاقات "تجارية" مع إسرائيل بعد مؤتمر سلام 1991، فتظل إيران –ولو في الظاهر– العدو الرئيسي الآن لإسرائيل، لا يجاريها في درجة العداء المعلن إلا نظام بشار الأسد (ولا أتحدث عن المقاومة الفلسطينية السلمية والعسكرية).

ومن ناحية رابعة: أبرز الصعود الإسلامي، خلال الثورات، تهديدًا ظاهرًا لإسرائيل يضاف إلى تهديد المقاومة الفلسطينية المسلحة. ومن ثم فإن قراءة الدور الصهيوني طيلة ثماني سنوات يبين أنه لم يكن يستهدف نظمًا (فلم يعد هناك نظمًا معادية له

بقوة)، بل كان يستهدف ما يسمي "الإسلام السياسي"؛ رأس الحربة للتغيير السياسي والمجتمعي، والذي لابد وأن ينعكس، سريعًا أو بالتدريج، على موضع إسرائيل في المنطقة ودورها.

ولهذا توطدت أواصر العلاقة بين إسرائيل وبين النظم المتكلسة التي ناصبت هذا الصعود الإسلامي العداء ورفضت مشاركته في الحياة السياسية، الأمر الذي مثل أحد أهم أسباب الانقلابات والثورات المضادة، ليس على الديمقراطية والحرية فقط بل أيضًا على أي مشروع إسلامي فاعل للتغيير.

وإذا كانت إسرائيل اول من دشنت ما يسمي "الحرب على الإرهاب" في السبعينيات وحتي التسعينيات في مواجهة عمليات المقاومة الفلسطينية ضدها في الخارج ثم الداخل، وإذا كانت إسرائيل الأولى التي أعلنت تضامنها مع الولايات المتحدة الأمريكية، فور وقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، ضد الإرهاب و"ضد من يكرهوننا"، فلقد كانت إسرائيل هي التي أرست الحصار على غزة منذ 2007 كجزء من الحرب العالمية على الإرهاب التي دشنتها الولايات المتحدة منذ 2001، فإن إسرائيل –الإرهابية– أضحت شريكا فاعلا في التحالف الدولي ضد الإرهاب منذ 2013، والذي قادته الدول العربية برعاية أمريكية، ضد الحركات المسلحة التكفيرية أو الحركات المسلحة المعارضة أو الحركات السياسية السلمية على حد سواء، دون تمييز مقصود بين داعش، وبين جبهة النصرة، وبين الإخوان أو غيرهم... فهل ستكون إسرائيل وبعد نقل السفارة الأمريكية للقدس، وبعد الإعلان عن صفقة القرن، محفزًا لموجة أخرى من الانتفاضات الشعبية؛ تلك الانتفاضات التي تتشكل من جديد رفضًا لسياسات الانقلابات والثورات المضادة، سواء الداخلية أو الخارجية؟

*****

ملف العدد– شبكة التحالفات والتحالفات المضادة الراهنة في المنطقة العربية



سورية الثورة وتطور خرائط الواقع والتحالفات

أ.نبيل شبيب(*)

مقدمة:

سورية معروفة بحدودها السياسية الحالية منذ منتصف القرن الميلادي العشرين، وكانت نشأتها الأولى نتيجة مباشرة لاستهداف منطقة بلاد الشام وأرض الرافدين بالتقسيم كجزء أساسي من تقسيم الإرث الجغرافي للدولة العثمانية، ويمكن الرجوع بهذا الصدد إلى أسباب يعددها كثير من المتخصصين في العلوم السياسية والتاريخ، وتشمل بالنسبة إلى سورية عوامل تاريخية وجغرافية وبشرية ذاتية، كما تشمل دوافع خارجية دولية. سيان ما هي الأسباب، يبقى أن أي تقسيم لأي منطقة حسب التنوع البشري أو بمقاييس المصالح المادية، وحتى بموجب معطيات جغرافية و"جيوسياسية"، يسهم في تكوين تربة خصبة لتقلبات التحالفات الخارجية أو المشتركة بين قوى خارجية ومحلية، تبعا لمنظور كل منها إلى مصالح مشروعة ومطامع تتجاوز حدود المشروعية.

لهذا ينبغي في الحديث هنا حول متغيرات ما بعد ٢٠١٦م، استحضار عناصر عديدة كامنة في البعد التاريخي لتقسيم المنطقة وتكوين الدولة السورية، من حقبة سايكس بيكو إلى ما بعد اكتمال الجلاء العسكري الفرنسي عن الأرض السورية (١٧/ ٤/ ١٩٤٦م) ثم البعد التاريخي وبذور الصراع في الحقبة التالية التي كانت –باستثناء فترة قصيرة للتجربة الديمقراطية– حقبة انقلابات عسكرية وتسلّط استبدادي.

(*) الكاتب والإعلامي.

أولًا– مسارات انفرادية في تحالفات متقلبة:

شهدت العقود الماضية ولادة عوامل محلية عديدة، منها الانتماءات القبلية والعقدية مثلا، فتركت أثرها على توجيه الارتباطات الخارجية، المتشعبة مع تشعب مسارات الثورة نفسها، بعد انطلاقتها الشعبية المحضة في مارس ٢٠١١م. ومن ذلك الأثر ما ساهم في تقلب تحالفات أو شبه تحالفات، مما تشكل بدعوى "دعم" الثورة، أو بغرض العمل المضاد لها وللثورات الشعبية الأخرى في المنطقة.

ولكن العوامل الأشد تأثيرا في هذا التقلب تتجاوز ما يرتبط محليًا بسورية وثورتها، إلى محاور تاريخية / سياسية أخرى بالنسبة إلى كل طرف مشارك في التحالفات من الأطراف الخارجية على حدة، سواء من حيث أوضاعه الذاتية أو ارتباطاته بمسرح الأحداث الدولية المتشابكة، وهذا ما يحتاج إلى دراسات متعمقة ليست مطلوبة في هذا البحث الموجز، ومن ذلك مثلا:

إيران.. الدولة التي ضاعفت ثورتها عام ١٩٧٩م الاهتمام المحلي والدولي بها، بعد دور شرطي الخليج في عهد الشاه، فتركز على "الملف النووي" وعلى تصعيد عنفوان سعيها للهيمنة إقليميًا، وهو ما اختلط باستقطاب طائفي في "تصدير الثورة" من جهة، ومن جهة أخرى بتسويق الأهداف الإقليمية عبر العناوين الكبرى حول "المقاومة والممانعة"، التي اكتسبت مواقعها على خلفية التصادم الفعلي مع مشاريع الهيمنة الصهيوأمريكية.

وسورية تحت سلطة نظام (الأسديّين) أول دولة تحالفت تحالفا وثيقًا مع إيران منذ السنة الأولى لثورتها سنة ١٩٧٩م، وهو التحالف المتنامي في سنوات ما عرف بأحداث الثمانينات الدامية في سورية وأثناء الحرب الإيرانية–العراقية والمنعكس في إحلال "المقاومة" المرتبطة بإيران بزعامة "منظمة حزب الله" في لبنان، مكان المقاومة الفلسطينية.

تركيا.. الدولة الصاعدة اقتصاديًا وسياسيًا منذ بضعة عشر عامًا، بتوجه إسلامي حضاري تستهدفه قوى

دولية ومحلية مضادة، داخل الحدود التركية وإقليميًّا، وكان من المؤشرات المبكرة لذلك موقف تركيا أثناء حرب الاحتلال الأمريكي للعراق، ثم التجاذبات المزمنة بين تركيا وغالب العواصم الأوروبية بشأن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، فضلا عن مساعي التطوير المتواصل للعلاقات الإقليمية التركية في اتجاه المنطقة الإسلامية قبل ما عرف بثورات الربيع العربي.

روسيا.. تزامن اندلا ع الثورات الشعبية العربية مع خروج الاتحاد الروسي من حقبة سقوط حلف وارسو بعد سقوط الشيوعية ببعدها "الامبراطوري" سوفييتيا، ثم حقبة إعادة بناء الاتحاد الروسي وإخماد تطلعات محلية للاستقلال وسط آسيا، وصولا إلى حقبة التطلع لمكانة دولية متقدمة جديدة في نطاق ما يوصف بالعالم المتعدد الأقطاب، وهذا ما تزامن بالمقابل مع تعثر مسار الزعامة الانفرادية الأمريكية لعالم ما بعد الحرب الباردة، لا سيما بعد حصاد سلبيات التحركات العسكرية الأمريكية ما بين بحر الصين وبحر العرب.

أوروبا.. لم تتمكن في الألفية الميلادية الثالثة من تكوين "قطب سياسي/ عسكري" ينهي حالة "التصدعات المتعددة" في مسيرة الاتحاد الأوروبي، وهذا رغم تجديد قوتها الاقتصادية والمالية بعد الأزمة النقدية الأوروبية، التي وجدت نهايتها بالتوافق على عملة اليورو الموحدة، ونظام تعامل مالي أوروبي جديد، وانعكس ذلك في ضعف القواسم المشتركة للجمع بين رؤى القوى الأوروبية الرئيسية للتعامل مع ما صنعته موجة الثورات الشعبية العربية المجاورة، لا سيما التي امتدت زمنيا في سورية أكثر من سواها.

ويمكن تعداد المزيد من هذه المحاور بصدد تعدد منطلقات المسارات الانفرادية الخارجية المشاركة في تحالفات التعامل مع الثورة في سورية، وفي مقدمتها ما وصل إليه المشروع الصهيوأمريكي في فلسطين وما حولها، وما وصل إليه "تدمير" العراق كقوة إقليمية، ومن قبل مصر عبر "أغلال كامب ديفيد"، ثم ما طرأ من تصدّع على المسيرة الخليجية، مع متابعة تحجيم القدرات السعودية وهدرها مقابل تضخيم خطر مشروع الهيمنة الإيراني.. هذا ناهيك عما يرتبط مباشرة بضعف نسيج القوى السورية نفسها، داخليًا على خلفية ما أفرزه ترسيخ استبداد قمعي فاسد لعدة عقود، وخارجيًا عبر إنهاء الدور السابق للنظام في لبنان المجاور.

إن الأرضية التي تحركت عليها التحالفات وشبه التحالفات تشكلت أثناء الثورة الشعبية أوجدت بيئة تحتم تقلب التحالفات، وكان من انعكاساتها باختصار:

أ- بغض النظر عن عوامل القصور الذاتي والأخطاء.. وكذلك بغض النظر عن "المطامع" التقليدية الأجنبية للهيمنة، لم تجد الثورة الشعبية في سورية من يمكن الاعتماد عليه حتى مصلحيًا كحليف دولي أو إقليمي دائم، ربما باستثناء تركيا جزئيًا، كذلك لم تتحرك القوى الوطنية السورية وسواها، بعد أن فاجأتها الثورات الشعبية العربية، في اتجاه تنسيق جماعي -ناهيك عن تحالف- لتدعم قوى التغيير الثورية العربية بعضها بعضا.

ب- لم تتوافر للقوى الإقليمية والدولية المعادية للثورة عوامل فاعلة تجتمع عليها دون تقلب تحالفاتها، رغم هدف مزدوج يمثل قاسما مشتركا فيما بينها، وهو (١) منع تحرر الإرادة الشعبية تحررا يبدل موازين لعبة الهيمنة والتبعية في المنطقة و(٢) ترسيخ دعائم وضع بديل في سورية يتلاءم مع معطيات المنظومة الإقليمية والدولية القائمة.

ج- لم يتحرر تشكيل التحالفات من ارتباط كل طرف بعوامل ذاتية خاصة به وباللحظة الآنية لتموضعه دوليًا، ويسري ذلك على: (١) تركيا بين الاستمرارية والانقلاب، (٢) إيران بين قيود الاتفاق النووي وتخفيفها، (٣) روسيا بين أوكرانيا والعلاقات بالغرب، (٤) الولايات المتحدة الأمريكية بين عهدين رئاسيين متناقضين، (٥) الاتحاد الأوروبي بين أزماته الداخلية، ومنها صعود اليمين المتطرف ونكسة الانسحاب البريطاني، (٦) دول الخليج العربية بين جولات صراع الأدوار الإقليمية، (٧) بلدان الربيع العربي على إيقاع نكسات المسارات الثورية.

ليس مفعول هذه العوامل الذاتية عند كل طرف أقل شأنا من مفعول الأسباب الذاتية في مسار الثورة في سورية، فكان لا بد أن تتقلب التحالفات الآنية، إذا صح وصفها بالتحالفات، والواقع أنها كانت دوما أقرب إلى **التلاقي المؤقت على أهداف مرحلية متبدلة ومتطورة باستمرار.**

ثانيا– من محاور مسيرة "التحالفات" الخارجية

سيان حول أي "تحالف" يدور الحديث أو حول أي مرحلة من المراحل الزمنية لمسار الثورة في سورية، فإن معظم ما انعقد وينعقد من "تحالفات" يلتقي عند محاور مشتركة، تسهم في استشراف حصيلة الممارسات المتقلبة الصادرة عن تلك التحالفات، ومن تلك المحاور كأمثلة:

المحور الأول: محدودية استفادة الثورة من "التحالفات"

نتجاوز ما كان من تحركات تحت عناوين أصدقاء سورية وأصدقاء الشعب السوري وما شابه ذلك، ونتساءل عمّا حصلت عليه الثورة من "التحالفات"، ونعود إلى ما رسم توجهاتها قبل ٢٠١٦م:

(١) أول ما نشأ من "تفاهمات" أو ما أصبح "إطارا" لما تلاه من سياسات، هو "التفاهم الأمريكي–الروسي" سنة ٢٠١٢م على خلفية الإعداد لمسلسل لقاءات جنيف، والواقع أنه بقي ساري المفعول طوال السنوات التالية، وقد وضع حدودا لما سواه، وهو ما جعل تعامل الطرفين ومن يرتبط بهما في مسار الثورة في سورية تعاملا يتحرك بين تجنب التصعيد أو الانزلاق في مواجهة مباشرة، وبين توافق ضمني أو عملي واقعي على أسلوب الحرب الباردة القديم لاقتسام مناطق النفوذ إما توافقا ثنائيا، أو صراعا ولكن بصيغة الحروب بالنيابة، وإن لم يمنع ذلك من التدخل الروسي المباشر لعدم وجود قوة تعتمد "بالنيابة" عليها، وللاطمئنان إلى عدم توقع مواجهة مباشرة مع الطرف الأمريكي.

في فترة ما بعد سنة ٢٠١٦م كان من شواهد المعادلة الثنائية تعامل الطرفين مع رسم حدود "النفوذ" في منطقة حوض الفرات الزراعية والنفطية، وفي المنطقة ذات الأهمية المتميزة استراتيجيا في جنوب سورية وجنوبها الشرقي.

(٢) أعلن رسميا في آب/ أغسطس ٢٠١٤م عن تشكيل التحالف "الدولي" (أو الأمريكي بمنظور صناعة القرار وتنفيذه).. وكان هذا التحالف مؤشرا تطبيقيا لبداية تراجع أمريكا وحلفائها عن وعود "رسمية" سابقة بدعم الثورة عبر دعم "الفصائل" لإسقاط النظام الأسدي، والتحول بدلا من ذلك إلى تأكيد استهداف "داعش" فحسب، وهذا ما بقي الحال عليه رسميا من بعد.

ولكن.. تبين من نشر القواعد العسكرية على الأرض، ومن توجيه ضربات محدودة لقوات النظام الأسدي إذا تجاوز "خطوطا حمراء" معينة، وجود أهداف ذاتية لذلك التحالف، وأنها أهداف أمريكية وإسرائيلية في الدرجة الأولى، أمنية واقتصادية و"جيوسياسية" من حيث المضمون.

لا يأتي ما سبق بجديد أو استنتاج مفاجئ في إطار الحديث عن أغراض قوى أجنبية، أمريكية أو روسية أو إسرائيلية تخصيصا، ولكن يأتي ذكره هنا للتأكيد أن الصيغة المذكورة تنطبق بدرجات متفاوتة على جميع ما نشأ من تحالفات أو شبه تحالفات في مسار سنوات الثورة، بمشاركة قوى إقليمية أيضا، وهذا من قبل المتغيرات ذات التأثير على التحالفات، بما فيها عامل الانتخابات الأمريكية الذي كثيرا ما تصدر التحليلات والتنبؤات بصدد أي تبدل سياسي أو أمني على المستوى العالمي. ولئن تحققت رغم ذلك فوائد جزئية ما لصالح الثورة الشعبية في سورية، فهي تتحقق كنتائج جانبية أو تداعيات "غير مقصودة" فحسب.

الحصيلة: **لم تكن الثورة وتطورات مسارها عنصرًا أساسيًا لعقد التحالفات "حول سورية" ولسياساتها وممارساتها، بل كان المنطلق لذلك من البداية هو "التعامل" مع الثورة كواقع قائم فرض نفسه، وهو تعامل بأغراض ذاتية وبنتائج جانبية، هي –بمعيار تحقيق الأهداف الشعبية في سورية– مصدر ضرر كبير بها، وإن أفادتها أحيانا فبحدود ضيقة للغاية.**

المحور الثاني: تناقضات بين المتحالفين

لا يخفى أن مفعول التحالف يتأثر بحجم ما يوجد من تناقضات بين المشاركين فيه، وهذا ما يسري على "التحالفات" ذات العلاقة بالثورة في سورية، ومنها تناقضات جذرية باقية في المستقبل المنظور، إضافة إلى تناقضات آنية، يتم تجاوزها أثناء التحالفات، فإن اتخذت الأحداث مسارا غير متوقع من جانب أحد الأطراف يمكن أن يتبدل تعامله مع التحالف المعني سلبًا أو إيجابًا. هذا ما يسري على القوى الدولية عموما، ويسري أيضا على القوى الإقليمية بصورة ساهمت الثورات الشعبية لا سيما في سورية في الكشف عنه استعراضيا في غالب الأحيان.

من ذلك كأمثلة:

أولا– التناقض الجذري بين أطراف خليجية بزعامة سعودية وبين إيران، فهو تناقض قائم من قبل الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م، وقد كشف التعامل مع الثورة في سورية (واليمن.. وسواهما) أنه أعمق تجذرًا من إمكانية تجاوزه على المدى القريب والمتوسط بأي صيغة من صيغ التفاهم على "رؤية وسطية" فضلا عن استحالة التحالف وفق معايير المصالح المشتركة، بل ساهم هذا التناقض إلى حد كبير في انسياق الأطراف المذكورة إلى سياسات وتحالفات تصب في المصلحة الصهيونية، أي "العدو المشترك إقليميًا" بمختلف المقاييس المنطقية المعتبرة سياسيًّا.

ثانيا– التناقض الجزئي (على الزعامة الإقليمية) بين أطراف خليجية بزعامة سعودية (ومشاركة مصرية منذ كامب ديفيد) وبين الدولة التركية الجديدة في عهد حزب العدالة والتنمية، ولم يمنع ذلك من "محاولات" التفاهم والتقارب على صعيد التعامل مع الثورة في سورية، لا سيما في مواجهة الدور الإيراني لتقويض الثورة، ولكن لم تنجح المحاولات، وأصبح احتمال تجديدها ضعيفا بعد ما سمي الأزمة الخليجية، والدور الأمريكي فيها مع ربطها بمساعي تصفية قضية فلسطين.

ثالثا– التناقض الجزئي (على الزعامة الإقليمية) بين تركيا وإيران، لم يمنع من المشاركة فيما يشبه التحالف على المحور الروسي تحت عنوان "آستانا"، وقد أسهم في ذلك وجود مصالح مادية حيوية وبالغة الأهمية للطرفين على الصعيد الاقتصادي وعلى صعيد تموضعهما على خارطة المنظور العالمي للمنطقة، وكذلك وجود مصالح "أمنية سياسية" في التعامل مع قضية الأكراد إقليميًا. ولكن هذا "التحالف الثلاثي"، أضعف من ضمان استمراريته، وإن لعبت عودة السياسة الأمريكية إلى التصعيد مع إيران، دورا "غير مقصود" في تعزيزه، هذا مع عدم إغفال حجم المساعي الأمريكية، سلبًا وإيجابًا، للحيلولة دون استمرار تركيا على هذا الطريق.

الحصيلة: **إن هشاشة التحالفات ناجمة عن تناقض أغراض المتحالفين، وهذا ممّا يلغي وجود تحالفات فعلية ومستدامة بالمعنى الاصطلاحي للكلمة، والشواهد على ذلك قائمة ومن أبرزها للعيان ما يدور من مساومات أمريكية مع تركيا على حساب التحالف الأمريكي مع الأكراد (أو فريق من الأكراد)، ومن الشواهد أيضا تكرار التفاهمات الروسية الإسرائيلية على حساب الحليف الإيراني لموسكو، وكذلك على حساب عودة التوتر بشدة للعلاقات التركية الإسرائيلية الموروثة من عقود ماضية، هذا فضلاً عن انهيار محاولات التحالف أو التعاون التركية الخليجية، فضلاً عن بوادر تفاهم أمريكي–روسي لا يقف عند ما يتعلق بالثورة في سورية فقط.**

المحور الثالث: أرضية جديدة تخدم العمل المضاد للثورات

يمكن التمييز بوضوح بين مرحلتين في مواقف الدول الإقليمية والعالمية من الثورات الشعبية العربية:

المرحلة الأولى: امتصاص صدمة المفاجأة إزاء صعود قوة الثورات الشعبية على غير انتظار، وأول ما عبر عنه الموقف المتسرع من جانب وزيرة الخارجية الفرنسية آنذاك من انطلاق الثورة في تونس.

المرحلة الثانية: علنية التحرك المضاد للثورات بعد تواريه مؤقتًا خلف صيغ متعددة لوعودٍ كان محورها دعم حق التحرر من الاستبداد.

إنما تفاوتت في بلدان ما سمي الربيع العربي الفترة الزمنية لوقوع أحداث تصلح كذرائع من أجل الانتقال من مرحلة التورية إلى مرحلة العلنية، فكانت هي الأطول في سورية بالمقارنة مع سواها، وقد كانت البداية سنة ٢٠١٦، وبلغت العلنية أوجَها سنة ٢٠١٨م.

في هذا الإطار كان تطور ممارسات التحالفات وما يشابهها يزداد سوءا بمنظور الثورة وأهدافها، وهو ما اتخذ ثلاثة مرتكزات محليا وإقليما ودوليا:

1- على الصعيد المحلي: مع نهاية ٢٠١٦م وصل استنزاف الطاقة الثورية الشعبية في سورية إلى أقصى مداه في عدة اتجاهات، في مقدمتها:

(١) وصول حجم المأساة الإنسانية إلى أشد درجاته قسوة، ومن رموزه تشريد الملايين، وقد بلغ حجما غير مسبوق في اتجاه الدول الأوروبية خلال سنة ٢٠١٥م، وتزامن ذلك مع "استعراض" العجز الدولي، الحقيقي أو المزعوم، عن التعامل الواجب مع ما يتم الكشف عنه رسميًا من جرائم كبرى علاوة على التشريد، كما كان بشأن قتل الألوف تحت التعذيب، واستخدام الأسلحة المحرمة والفتاكة وإن لم تكن محرمة دوليًا.

(٢) إغراق الوجه الشعبي للحدث الثوري وأهدافه المشروعة في مساوئ مشاهد النزاعات الفصائلية (لا سيما في ريف حلب وغوطة دمشق)؛ وبالتالي تغييب البوصلة الشعبية نفسها عن مسار الثورة ميدانيًا وسياسيًا، رغم حجم التضحيات الشعبية الكبير في مسار الثورة.

(٣) وصول ضغوط جهات التمويل والدعم للفصائل المسلحة إلى أقصى غاياتها، بعد أن استحوذت عبر السنوات السابقة على مفاتيح المتطلبات المعيشية لعائلات المسلحين والحاضنة الشعبية، ولم تقف عند حدود السيطرة على مفاتيح نوعية التسليح وتأمين الذخائر.

(٤) تشويه مسارات الحدث الثوري الأصلي بشأن تحرير الإرادة الشعبية في مسارات التعامل مع ممارسات إرهابية دخيلة وطارئة انتحلت اسم الثورة أو اسم الإسلام تزويرًا، هذا بغض النظر عن حجم القسط الدولي والإقليمي، الاستخباراتي وغيره، في صناعة هذه الظاهرة أو دعمها لتصبح خطرًا طاغيًا على المشهد الثوري، عمومًا وليس في سورية فقط.

2- على الصعيد الإقليمي: مع نهاية سنة ٢٠١٦م تهيأت أيضا المعطيات الإقليمية الأساسية للانتقال من مرحلة إلى أخرى في التعامل مع الثورة الشعبية في سورية، ومن ذلك:

(١) الوصول إلى الهدف الأول من التحرك المضاد للثورات في البلدان الأخرى التي عرفت ببلدان الربيع العربي، فبعد إطالة أمد نزيف الطاقة الشعبية المتفجرة واستنزافها، لا سيما في مصر واليمن بعد تونس وليبيا، بدأت تظهر للعيان المعالم الكبرى للانحراف بالمسار السياسي والعسكري إقليميا، بعيدا عن تحقيق أهداف ثورية مشروعة، جنبا إلى جنب مع التركيز على مرحلة جديدة في جهود تصفية قضية فلسطين المحورية.

(٢) محاولة الانقلاب العسكري في تركيا، وبالتالي ظهور حجم ما يبذل لتحجيم الدور المتميز لتركيا، وقد ظهرت معالم ما يمكن أن ينبني عليه مستقبل حضاري وليس على الصعيد الاقتصادي والسياسي داخليًا وإقليميًا فقط، وهذا ما قوبل بمضاعفة جهود العمل للحدّ من تأثير تركيا إقليميًا، وانطوى على ما يتعلق بمسار الثورة في سورية المجاورة تخصيصا.

(٣) من المعطيات المتغيرة إقليميًا أيضا ما ارتبط بإيران، فتحركاتها ضد الثورات الشعبية، لا سيما في سورية واليمن (وكذلك في ساحة العراق من قبل) لم تكن تجد عوائق "غربية"، بل وجدت التسهيل واقعيًا ومن ذلك الدعم المالي غير المباشر عبر بنود "الاتفاق النووي"، وهو ما بدأ باستعداد أمريكي (٢٠١٢م بعد انطلاق الثورات الشعبية بعام) للمشاركة في المفاوضات حول الملف النووي.

وقد تحقق حتى سنة ٢٠١٦م أهم الأغراض الأساسية المطلوبة "غربيًا" من التحركات الإيرانية إقليميًا، وساهمت إيران واقعيًا في نشر ما يوصف أمريكيا بالفوضى الخلاقة في البلدان العربية، لا سيما مواطن الثورات الشعبية، وعادت الأولوية الغربية، لا سيما الأمريكية أو الصهيوأمريكية إلى التركيز على تحجيم الدور الإيراني الإقليمي مجددًا قبل أن يتجاوز الخطوط الحمراء المتعلقة بالتنافس أو الصراع بين مشروع الهيمنة الإيراني ومشروع الهيمنة الإسرائيلي.. ولا يخفى أن الساحة الأولى لهذه النقلة هي الساحة السورية.

(٤) من المعطيات المتغيرة إقليميًا، والتي لا تنفصل عن الدور الإيراني وعن قضية فلسطين، ما شهدته منطقة الخليج لاحقا تحت عنوان الأزمة مع قطر أو حصار قطر، وهو ما أضاف مزيدًا من الشروط لتقديم "دعم" خليجي لفصائل الثورة في سورية، بعيدًا عن تحقيق هدف تحرير الإرادة الشعبية.

3- على الصعيد الدولي: علاوة على التبدل الكبير في المعطيات المحلية والإقليمية بمنظور الثورة الشعبية في سورية، طرأت على الساحة الدولية تطورات أساسية أعطت سنة ٢٠١٦م أهمية خاصة في تبدل التحالفات وما يشابهها رسميا، أو من خلال ما تمارسه ميدانيًا. ومن أهم المعطيات المتبدلة في الساحة الدولية وبالتالي أهم عناصر التأثير على التحالفات المتعلقة بسورية:

(١) انتقال السلطة في الولايات المتحدة إلى ترامب في صناعة القرار الأمريكي وإخراجه، والواقع أن ما تغير هو الأسلوب وليس جوهر التعامل مع أحداث المنطقة عمومًا:

- تحت عنوان الفوضى الخلاقة مع إثارة نزاعات قطرية وإقليمية، وقد استأنف ذلك أوباما وترامب ما بدأ في عهد بوش الابن..

- والحروب بالنيابة، وهو ما تراجع في عهد بوش الابن ليستأنفه أوباما ثم تضاعف في عهد ترامب..

- واستخدام الأسلحة الموجّهة عن بعد (البداية مع بوش الابن والذروة في عهد أوباما)..

- وانتزاع تمويل محلي لتحركات أمريكية، وقد بدأ بحرب العراق منذ عهد بوش الأب، وبلغ درجة استعراضية في عهد ترامب..

جميع ذلك لا يستثني ميادين التحرك المضاد للثورات الشعبية بطبيعة الحال لا سيما في سورية.

(٢) الصعود الحزبي والسياسي لما يسمّى اليمين المتطرف في أكثر من دولة أوروبية رئيسية، وربط ذلك بصورة مباشرة بحركة التشريد واللجوء الكبرى من سورية في اتجاه أوروبا سنة ٢٠١٥م بعد أن اقتصرت أعباؤها الكبرى من قبل على الدول المجاورة، لا سيما تركيا.

(٣) تجدد أسباب النزاعات / المنافسات الأوروبية- الأمريكية، وما يرتبط بذلك من حجم التأثير الأمريكي على مسارات أحداث يمكن أن تعرقل المسيرة الأوروبية أو تزيد مشكلات الدول الأوروبية مع قوى ذات علاقة بالحدث الثوري في سورية، لا سيما روسيا وتركيا وإيران.

الحصيلة: إن ما تبدّل بين مطلع الثورات عام ٢٠١١م، وبين ما وصل إليه مسار الثورة في سورية تخصيصا سنة ٢٠١٦م، لم يبدّل التوجهات الكبرى للقوى الدولية والإقليمية، بل كان نقلة من مرحلة تنفيذية إلى أخرى، ومن ذلك الانتقال من التمويه بدعم "ثورات شعبية" إلى الجهر بممارسات عسكرية وسياسية لإعادة أوضاع شبيهة بما كان قبل الثورات ولكن بصيغ جديدة، وهو ما تحقق أو بدأ تحقيقه في بلدان الربيع العربي، ولا يزال متعثرا في سورية وإن بدأت مقدمات المرحلة الأخيرة منه بالظهور، فما تبدل عموما وعلى صعيد التحالفات بين ٢٠١٦ و٢٠١٨م أقرب إلى مواصلة العمل لتحقيق أغراض ثابتة بوسائل أخرى أو حتى بإخراج آخر فحسب، ولا أهمية هنا إن حصل بعض ذلك اضطراريا أو كان مدروسا وموجها من البداية، فالأهم هو الحصيلة على صعيد تموضع النفوذ على الساحة السياسية وميدانيا.

ثالثا– نماذج من تطور أدوار "التحالفات" الخارجية

إن الحديث عن "تقلب التحالفات" في الساحة السورية هو واقعيًا الحديث عن "تطور أدوار" تقوم بها، فتختلف الوسائل والأساليب بين مرحلة وأخرى، ولا يختلف جوهر تلك الأدوار، وأوجب بيان ذلك طرح الخلفيات أعلاه لعدة أسباب، أهمها:

١– استحالة فصل ما جرى ويجري في سورية – وبالتالي استحالة استيعاب ما يتعلق بالتحالفات في التعامل مع قضية سورية تحديدًا– عن رؤية أشمل لما يرتبط بتلك التحالفات محليًا وإقليميًا ودوليًا.

٢– انتشار استخدام تعبير "التحالفات" في وصف تشكيلات سياسية وعسكرية ما، دون الاعتماد على نهج علمي لتحديد المقصود بهذا التعبير اصطلاحيًا، من أجل انتقاء "منهجي" لما ينطبق اصطلاحًا على تلك "التشكيلات"، هذا مع ملاحظة نشأتها في ظرف تاريخي صنعته ثورات شعبية وهو استثنائي وجديد، منطلقًا ومآلًا، فلا تسري عليه بالضرورة جميع القواعد المنهجية السارية المفعول قبل وقوعه، للبحث في شؤون الثورات والتغييرات الكبرى، وقد استنبطت عبر النظر في ظروف تاريخية سابقة، واستقرت لدى الباحثين بعد انقضاء وقوع أحداث تلك الظروف، أي عند توافر إمكانات التأمل التاريخي العلمي فيها وقد استقرت مآلاتها ونتائجها فعلًا، مما لا يمكن القول به بالنسبة إلى ما شاع وصفه بالربيع العربي.

وبالعودة إلى تعبير "تحالف" يكفي للدلالة على ما سبق استحضار صورة حلف شمال الأطلسي منذ الحرب العالمية الثانية إلى اليوم أو حلف وارسو سابقا، ليظهر مدى ما تعنيه كلمة "مجازًا" عندما نتحدث عن "تحالف عربي" في اليمن وما أصبح عليه، أو "تحالف إسلامي ضد الإرهاب" وهو لا يقوم بدور عملي يستحق الذكر، فضلًا عن تحالفات جزئية أخرى مثل تحالف بعض دول الخليج مع بعض الفصائل الثورية في سورية، فنتجاوز جميع ذلك لنصل إلى أبرز ما يمكن الوقوف عنده من تحالفات "مجازا"، وبمقياس التأثير على مسار الأحداث ميدانيا.

ونتجاوز ابتداء ما نرصده من بذور تغيرات جديدة (أبرزها تشكيلة المجموعة الرباعية: السعودية والإمارات والبحرين ومصر) وبالتالي تطور التعامل مع قضية فلسطين المحورية وتأثير ذلك المتبادل مع قضية سورية، ولم يعد مناسبًا وصف هذه التغيرات بالجذرية، فالواقع أنها نتيجة تلقائية لإرث تاريخي بدأ في كامب ديفيد، على محور التعامل مع المشروع الصهيوأمريكي، إنما تأتي الإشارة لها على خلفية ما ينتظر من تأثير على قضية سورية لا سيما على حدودها الجنوبية.

ونخلص إلى تعداد:

١– التحالف الدولي ضد داعش بزعامته الأمريكية.

٢– تحالف فريق من أكراد سورية مع واشنطون وطرحه كتفرع عن التحالف الدولي.

٣– التحالف الثلاثي الواقعي من وراء النظام الأسدي.

٤– تحالف أو مسار آستانا / سوتشي الثلاثي بزعامته الروسية.

وتغني الفقرات السابقة حول الخلفيات عن التفصيل في الفقرات الموجزة التالية حول ما تبدل بعد سنة ٢٠١٦م أو ما وصلت إليه التحالفات الأربعة المذكورة آنفا، مع حصر ذلك في نطاق قضية سورية.

١– التحالف الدولي ضد داعش بزعامته الأمريكية

المفروض أنه أدّى المهمة الرسمية المعلنة لتشكيله وهو داعش، ولكن استمرار وجوده ومتابعة ممارساته، شمال شرقي سورية وارتباط ذلك بالدور الأمريكي في الجنوب، يؤكد ما تقول به التحليلات عموما أن داعش مهما كانت حقيقة نشأتها قد استخدمت أو استخدمت الحرب ضدها ذريعة لتحقيق أهداف هي ما يعمل التحالف الدولي على حصاده في الوقت الحاضر، في إطار ما يوصف بتقاسم النفوذ.

ومع ترجيح القول بأن السيطرة على أهم مواطن الثروة النفطية والمائية وبالتالي الزراعية في سورية ليس "هدفًا

اقتصاديًا أمريكيًا"، تصبح تلك المناطق أقرب إلى ورقة ضغوط ومساومات، لعل أهم عناصرها هو مستقبل جنوب سورية، أي المنطقة المحاذية لمرتفعات الجولان المحتلة منذ ١٩٦٧م، وما يجاورها شرقًا حيث يراد استعادة التواصل بين "النظام" الذي يستقر في دمشق وبين المملكة الأردنية الهاشمية وبالتالي شبه الجزيرة العربية جنوبًا.

إن الدور المرجح لهذا التحالف في ٢٠١٨م ومن بعد، هو دور انتزاع المزيد من المواقع السياسية والعسكرية على حساب وحدة الأراضي السورية، لا سيما في الجنوب، مع ما يشمل تحجيم الوجود الإيراني والتمكين للمشروع الصهيوأمريكي أكثر مما مضى.

٢- تحالف فريق من أكراد سورية مع واشنطون وطرحه كتفرع عن التحالف الدولي

لعل هذا التحالف هو النموذج والدليل الأوضح من سواه على إخفاق تحقيق أهدافه، التي كانت صياغتها في عهد أوباما ولم يبدأ ترامب في التخلي عنها إلا تدريجيًا وبعد أن لعبت تركيا دورًا حاسمًا على هذا الصعيد.

صحيح أن عنوان هذا التحالف كان تأمين الحرب البرية ضد داعش، ولكن لا يصمد ذلك التعليل طويلاً عند النظر في خارطة القوى الثورية والإقليمية، وقابلية تشكيل تحالف بري أقرب إلى تحقيق الهدف المذكور لولا التركيز على توظيف قضية الأكراد وبالتالي اختيار فريق منهم ليكون في الصدارة في تنفيذ المهمة المطلوبة "رسميًا".

المرجح وجود أهداف أخرى لهذا التحالف، تتناقض مباشرة مع أهداف الثورة في سورية، بما في ذلك رفض الإرهاب والتطرف.. وهذا ما تعززه:

- الممارسات الفعلية على الأرض جغرافيًّا على حساب القرى ذات الغالبية العربية في الشمال السوري، بغرض تحقيق أهداف سياسية/جغرافية كردية (بغض النظر هنا عن تقويمها وتقويم مشروعيتها أو مشروعية وسائل تحقيقها).

- عند ربط ذلك بالتعامل الغربي مع "تركيا الناهضة" يمكن ترجيح أن الهدف من هذا التحالف من البداية كان "قضية تركيا" أكثر من "قضية سورية".

إن الرد التركي على ذلك بالتقارب مع إيران وروسيا، والتنسيق معهما في الساحة السورية، وازدياد مظاهر رفض الارتباط المطلق بالسياسات الغربية، أدّى إلى بدء التراجع في اعتماد واشنطون على هذا التحالف، والتخلي تدريجيًا عن "الفريق" المعتمد عليه من الأكراد، وهو ما عجل به غياب الحاجة إليه في المواجهة البرية مع داعش، كما عجل به أيضا الخطأ الذي وقع فيه الأكراد في شمال العراق باختيار توقيت خاطئ إلى حد كبير من أجل الاستفتاء على هدف "الدولة الكردية".

المرجح هو غياب هذا التحالف بشكله الراهن عن الساحة السورية والإقليمية، مع عدم انقطاع خيوط التواصل الأمريكي والغربي مع الأكراد وتوظيف "قضيتهم المشروعة" لتحقيق أغراض أجنبية، كما كان عبر العقود الماضية.

٣- التحالف الثلاثي الواقعي من وراء النظام الأسدي

ما يوصف بالتحالف هنا أصبح بعد سنوات من نشأته تطبيقا صارخا لاحتلال أجنبي روسي إيراني مزدوج، يحوّل أي نظام قائم في دمشق أو يقوم عبر المساومات باسم مفاوضات سياسية، إلى أداة تنفيذية في الدرجة الأولى، بينما تمارس القوات الأجنبية ضد "السكان" أو الشعب عموما أشد ما تمارسه قوات أي احتلال أجنبي تقليدي.

وقد كانت مراحل تشكيل هذا التحالف من البداية حصيلة ردود أفعال متتابعة على عجز النظام المحلي عن استرجاع سيطرته على سورية وترنحه في اتجاه السقوط أكثر من مرة، جنبًا إلى جنب مع عدم رغبة القوى "الصديقة" للثورة أن تبلغ هدفها المحوري الأول بإسقاط النظام. بتعبير آخر: إن هذه القوى أسهمت في التمكين للتحالف الثلاثي من ممارسة دوره لقمع الثورة بقوة السلاح.

هنا نعود إلى التفاهم الأمريكي–الروسي في جنيف من سنة ٢٠١٢م؛ إذ بدأ مفعوله بالظهور بعد انحسار سيطرة الفصائل بغض النظر عن مسمياتها إلى حدود تواجدها في الشمال الغربي وفي الجنوب من سورية، ولم يعد مستبعدًا انتقال التواصل الثنائي إلى مرحلة حسم الوضع سياسيًا في سورية، بعد تثبيت مناطق النفوذ، مع إضعاف الوجود الإيراني دون تغييبه الكامل، ومع تعزيز الهيمنة الإسرائيلية دون وجودها المباشر، ومع مواصلة الاعتماد على بقايا النظام المحلي تحت سيطرة الأسد إلى أن يتم إيجاد بديل ملائم بالمنظور الدولي، الروسي الأمريكي، وهو ما تعززه مؤشرات عديدة للتقارب في الشأن السوري وغيره، رغم استعراض مظاهر المواجهة العدائية، وقد يكون تقاربا على حساب المجموعة الأوروبية.

إن الحديث عن تناقضات روسية–إيرانية إلى جانب تكامل أشكال التعاون العسكري جوًا وبرًا، لا يعكس حقيقة العلاقات الروسية الإيرانية التي لم تصل يوما إلى مستوى التحالف، وهذا ما يسري على سورية، ولكنها لم تصل أيضا إلى مستوى العداء المفتوح، لحاجة روسيا إلى الورقة الإيرانية دوليًا، وحاجة إيران إلى الدعم الخارجي في التعامل مع السياسات الأميركية تخصيصًا.

المرجح أن ينتهي دور هذا التحالف الثلاثي، الروسي–الإيراني–الأسدي، مرحليًا كما بدأ، وقد يستغرق ذلك سنوات، يزيد من طولها استمرار العجز عن إيجاد بديل عن النظام الأسدي في سورية، ويختصرها التمكن من ذلك أو من عودة الحياة إلى الثورة الشعبية بعد أن أضعفها في السنوات الماضية لاسيما بعد ٢٠١٦م، تضخم الاتجاهات الفصائلية داخليا، والتفرقة السياسية والنخبوية خارجيا.

٤– تحالف أو مسار آستانا/سوتشي الثلاثي بزعامته الروسية

نشأ هذا المسار بعد التدخل العسكري الروسي المباشر لقمع الثورة في سورية، ونجدة الطرفين الأسدي والإيراني، فكان مسارًا جمع روسيا وإيران وتركيا نتيجة تلاقي "الضرورات رغم المحظورات" إذا صح التعبير، دون أن يتجاوز عمومًا استمرار هيمنة الاتفاق الأمريكي–الروسي المتحكم منذ سنة ٢٠١٢م في رسم الخطوط العامة للتعامل الدولي مع قضية سورية.

سنة ٢٠١٦م لم يعد يوجد مجال للشك في أن الدول الصديقة، لا سيما الغربية، لن تنتقل من مستوى الوعود والتصريحات الكلامية إلى مستوى الدعم الفعلي، عسكريًا وسياسيًا، بما ينطوي على التخلي الفعلي عن "نظام الأسد" لصالح الثورة الشعبية. بالمقابل كان واضحًا أن حجم الدعم بالمال والسلاح، مباشرة أو عبر القنوات الإقليمية، كان مدروسًا، وأصبح من وسائل الحيلولة دون حدوث هذا التغيير.

على هذه الخلفية كانت ولادة مسار آستانا أقرب إلى ملء الفراغ الميداني عسكريًا وسياسيًا، تمليه الضرورة على روسيا وإيران حرصًا على استمرار النفوذ المتراكم منذ ١٩٧٠ و١٩٧٩م في سورية، وتمليه الضرورة على تركيا بعد أن أصبحت مستهدفة غربيًا بصورة مباشرة، مثل ثورات "الربيع العربي" التي دعمتها رسميا وعلى أرض الواقع.

بالمقابل كانت إيران عبر أوضاع الميليشيات التابعة لها في سورية، مضطرة إلى القبول بالمحظور ليس بشأن السيطرة الجوية الروسية وخطرها المستقبلي على الوجود الإيراني في سورية فحسب، بل كذلك على مستوى القبول بالشراكة التركية في الشمال السوري، رغم ما يقال عن المنافسة الإقليمية الشديدة بين التوجهات الإيرانية القديمة الجديدة، والتوجهات التركية الحديثة.

حتى سنة ٢٠١٨م أمكن تحقيق الغرض المطلوب من هذا التحالف عبر ما ابتكرت له تسمية "مناطق خفض التصعيد"، للسيطرة الميدانية التدريجية على أنحاء سورية، باستثناء ما بقي وراء الخطوط الحمراء الأمريكية، في الشمال الشرقي وفي الجنوب.

بمنظور الهيمنة الصهيوأمريكية إقليميًا اضمحل في نطاق قضية سورية الخطر المستقبلي المحتمل أو المرجح من تحقيق هدف الثورة عبر الفصائل الثورية مع حاضنتها

الشعبية، وكان ذلك في مقدمة نتائج المسار الروسي ميدانيا باسم "مسار آستانا".

هذا ما يفسر التحرك المكثف إسرائيليًا وأمريكيًا منذ بداية ٢٠١٨م لتحقيق هدفين: تحجيم الوجود الإيراني الإقليمي مجددًا بما يشمل الساحة السورية، والتفاهم مقابل ذلك مع الطرف الروسي على النفوذ في سورية.

مسار آستانا أشرف على نهايته واقعيًا، ولا يؤخر ذلك التحرك تحت عنوان سوتشي أو "الحل الدستوري" لتحقيق الثمرة السياسية المطلوبة عبر التحرك الميداني، بل الأرجح هو التحول مجددا إلى مسار جنيف، لإعطاء صبغة المشروعية الدولية لما يراد صنعه من وضع جديد في سورية، ولا ينفي ذلك أن الورقة الأصعب الباقية على هذا الطريق هي الورقة التركية ومدى ما يمكن أن يتجدد من توجه شعبي في مسار ثورات سورية وأخواتها، والتي لم تحقق أهدافها التغييرية حتى الآن.

مراجع:

- مناطق خفض التصعيد: إستراتيجية روسيا في حسم الصراع السوري عسكريًّا، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 4 يوليو 2018.
- القصف الإسرائيلي وضربة التحالف الثلاثي: منعطف جديد في الأزمة السورية، تقدير موقف، مركز الجزيرة للدراسات، 17 أبريل 2018.
- ضربة استعراضية ثلاثية على سورية: حساباتها ودوافعها، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 16 أبريل 2018.
- معركة الغوطة الشرقية: دوافعها وعوامل الصمود، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 1 مارس 2018.
- تدهور العلاقات الأميركية – التركية وتضارب المصالح في سورية، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 22 فبراير 2018.
- العدوان الإسرائيلي الأخير على الأراضي السورية وآفاق المواجهة الإسرائيلية –الإيرانية، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 15 فبراير 2018.
- عبد الناصر العابد، خريطة السيطرة في شمال شرق سورية ومستقبل الوجود العربي فيها، تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 31 يناير 2018.
- التدخل التركي في إدلب: ترتيبات العملية التركية وأهدافها، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 17 أكتوبر 2017.
- تطورات المشهد الميداني في سورية بعد ضربة الشعيرات ودلالاته، تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 16 يوليو 2017.
- اتفاق "هامبورغ" الروسي الأميركي حول سورية: أهدافه وتداعياته، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 10 يوليو 2017.
- المشهد السوري بعد أستانا، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 31 يناير 2017.
- هل يمثل إعلان موسكو صدى لسقوط حلب؟، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 22ديسمبر 2016.
- الصراع على حلب: خريطة عسكرية معقدة والاحتمالات متعددة، تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 21 نوفمبر 2016.
- فاطمة الصمادي، إيران وروسيا: متطلبات الشراكة وشروط التحالف، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 29 أغسطس 2016.

*****



خريطةُ الوضع على الأرض والتَّغيُّرُ في التحالُفات في ليبيا

أ.خالد خميس السحاتي(*)

مقدمة:

يُقاربُ عُمرُ الأزمة السِّياسيَّة الليبيَّة اليوم الأربع سنواتٍ (2014-2018)، ولا بوادر واضحة تلُوحُ في الأفق للوُصُول إلى حلٍّ قريبٍ، وكلما تأخر أطرافُ الصِّراع في التوصُّل إلى تسويةٍ مُلائمةٍ كانت النتيجة مزيداً من التعقيد في المشهد الليبيّ، ومزيداً من الوقت الضائع على الوطن في ظل أزماتٍ مُستفحلةٍ كأزمة الانقسام السِّياسيّ (وهي أخطرُها على الإطلاق، ومن ملامحها حاليّا: دخولُ حُكُومة الوفاق الوطني المُنبثقة عن اتفاق الصخيرات طرابلس في مارس 2017 دُون الحُصُول على الثقة من البرلمان الموجُود في طبرق والذي انبثقت عنه حُكُومة عبدالله الثني)، والأزمة الاقتصاديَّة (والتي من ملامحها: نقصُ السُّيُولة النقديَّة في المصارف، تدنّي سعر صرف الدينار الليبي في مُقابل العملات الأجنبيَّة، تزايد العجز في الموازنة العامَّة للدَّولة، ارتفاعُ الأسعار والتَّضخُّم).. وغيرها.

وغنيٌّ عن البيان، أنَّ الأوضاع الحاليَّة في ليبيا تشي بغيابٍ يكادُ يكُونُ كاملاً لمؤسَّسات الدَّولة وعوز تام للأمن والقانُون، وبالتالي للسلم المجتمعي والأمان الأهلي، وأن المجتمع والدولة الليبية تواجه الآن مُعظم أزمات بناء الدولة في وقتٍ مُتزامنٍ ما يُفاقمُ تأثيرها ونتائجها. فالملاحظ أنَّ هُناك تساؤلات كثيرة حول الهويَّة، ومشاكل مُلحَّة حول الشرعية، وعوزا واضحا في تغلغُل مُؤسَّسات الدولة، وعجزا كبيرا في قدرات الدَّولة التَّوزيعيَّة، وشُكُوكا حاضرة حول جدوى المشاركة السياسية وتأثيرها على القرار السياسي واتجاهاته[13].

ومع تزايُد الانقسام السِّياسيِّ في ليبيا وتحوُّل الصراع السِّياسيِّ إلى صراعٍ مُسلَّحٍ بعد انتخابات يونيو 2014 ورفْض الإسلاميين الاعتراف بهزيمتهم في الانتخابات لصالح التيَّار المدنيّ، أصبح هُناك مُعسكران رئيسيَّان هُما: معسكرُ "عمليَّة الكرامة" بقيادة المشير خليفة حفتر قائد الجيش الوطنيّ الليبيّ التابع للبرلمان المنتخب من الشعب، والموجُود في مدينة طبرق (شرق البلاد)، والثاني: "تحالُفُ فجر ليبيا" المدعُوم من قبل الأحزاب والقوى الإسلاميَّة والمؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته وحُكُومة الإنقاذ الإسلاميَّة المنحلَّة[14].

وقد نتج عن تلك الأزمة بأبعادها المختلفة تأثيرات سلبيَّة واضحة على ليبيا، (سياسيّاً واقتصاديّاً واجتماعيّاً)، بالإضافة إلى تنامي إرهاب التنظيمات المتطرفة كداعش والقاعدة، ولم تُفلح جُهُودُ المجتمع الدَّوليّ إلى الآن في

(*) كاتب وباحث سياسي ليبي.

(13) زاهي بشير المغيربي، "بناء الدولة والتعايُش السياسي والمجتمعي في ليبيا (1)"، موقع: أخبار ليبيا، بتاريخ: 27/مايو/2016م، متاح على الرابط التالي: https://goo.gl/BZwf1S

-انظر أيضًا: خالد حنفي علي، "الاشتباك المنخفض: التحوُّلات الانتقالية في السِّياسة الخارجيَّة الليبيَّة"، مجلة: السياسة الدولية، العدد: 193، المجلد: 48، يوليو 2013، ص 85. وفي هذا الصدد يرى د.خالد حنفي علي أن: الدولة الليبية عانت منذ استقلالها خللا بنائيا..، يشير إلى الفجوة بين جُغرافيا مُترامية الأطراف، وموارد نفطية هائلة، مُقابل ضعف سكاني، وهشاشة للجيش.. وفي مرحلة ما بعد الثورة أضيف للخلل الجيواستراتيجي لليبيا ثغرات جديدة كالقابلية للاختراق الإقليمي، والتشكك في بقاء الدولة المركزية الموحدة، بعد مطالب بعض الأقاليم بالفيدرالية..، مع ظُهُور مليشيات مُسلحة تتنازعُ مع الدَّولة الضعيفة على الوظيفة الأمنيَّة.

(14) عبد اللطيف حجازي، "التشابكات والتفاعلات القبلية والسياسية في ليبيا"، الملف المصري، القاهرة، العدد: 38، أكتوبر 2017، ص 7.

حلّ هذه الأزمة..، خُصُوصاً بعثة الأمم المتحدة للدَّعْمِ في ليبيا، التي أخفقت في التوفيق بين المصالح السِّياسيَّة لأطراف الصراع[15]. وشهدت البلادُ في ظل هذه الأوضاع الصعبة تحالفات[*] صراعية متعددة في الشرق والغرب، يسعى كل طرف من خلالها إلى دعم مصالحه، وتحقيق أهدافه.

ورغم توقيع الفرقاء الليبيين للاتفاق السياسي بالصخيرات المغربيَّة، برعاية الأمم المتحدة، في 17ديسمبر2015، بعد جولات حوار مضنية وشاقة، لتشكيل المجلس الرئاسي، تمهيداً لتشكيل حكومة الوفاق الوطني. ورغم مباركة المجتمع الدولي لهذا الاتفاق، إلاَّ أن المخاطر التي تواجهها ليبيا ما تزال قائمة على ما يبدو حتى هذه اللحظة؛ لأنَّ هذه الخطوة رغم أهميتها تمثل بداية الطريق الطويل نحو تحقيق السَّلام والمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، وبناء دولة القانون والمؤسسات، والسير قدماً نحو قيام حكومة الوفاق الوطنيّ بمهامها، ومعالجة كلّ المشاكل القائمة، والملفات العالقة، وتطبيق تدابير بناء الثقة والترتيبات الأمنية الواردة في الاتفاق، هذا بالإضافة إلى القلق من مسألة النجاح في تشكيل الحكومة ومنحها الثقة في مجلس النواب في الوقت المحدد، خصوصاً بعد الجدل الذي دار داخل المجلس حول المادة الثامنة بالأحكام الإضافية، والتي رفضها المجلس، وشدَّد على ضرورة إلغائها من الاتفاق السياسي؛ مما تسبب في امتعاض الطرف الآخر (المؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته)، الذي أكد على ضرورة قبول الاتفاق حُزمة واحدة[16].

ضمن هذا السِّياق تتناولُ هذه الورقة "خريطة الوضع على الأرض والتغير في التحالفات في ليبيا"، خصوصا منذ بداية عملية القضاء على تنظيم "داعش" الإرهابي (في سوريا والعراق وليبيا)، وصعود دونالد ترامب لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، وسيكون ذلك وفق المحاور الرئيسية التالية: أوَّلاً: أبرزُ مراحل الأزمة السِّياسيَّة الليبيَّة، ثانياً: خريطة الصِّراع الليبيّ وأنماطُ التحالُفات، ثالثاً: ملامحُ المشهد السِّياسيّ الليبيّ الراهن.

أولاً– أبرزُ مراحل الأزمة السِّياسيَّة الليبيَّة:

بدأت بوادرُ الخلافات السِّياسيَّة تلُوحُ في الأفُق عام 2014، حيثُ كانت ولاية المؤتمر الوطني العام ستنتهي بحلول 7 فبراير من ذلك العام، وبدأت تخرُجُ أصواتٌ من داخله تقترحُ التمديد له حتى نهاية العام، وذلك لم يكُن موضع قبولٍ شعبي، بل خرجت تظاهرات رافضة له في العديد من المدُن الليبية خاصة مع تواضُع أداء المؤتمر

(15) للمزيد أنظر: كريستوفر تورنتون، ليبيا على حافة الهاوية وكيفية استرجاعها: خيارات للفاعلين الدوليين، ترجمة: ماريا المنجد، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 2015، ص 5.
-كذلك: عماد حمدي، "ليبيا وإعادة تمركز داعش: المخاطر ومسارات المواجهة"، مجلة: السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد: 204، أبريل 2016، ص ص 184-185.

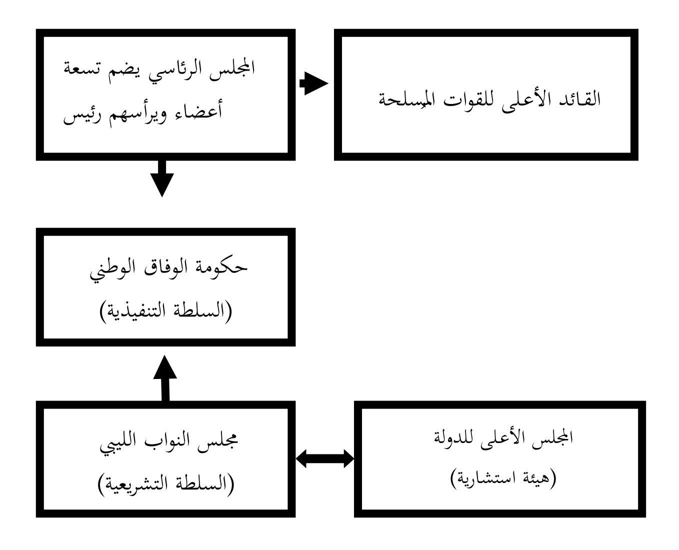
(*) يُشيرُ بعضُ الباحثين: "أنَّ التحالفاتِ هِيَ ارْتِبَاطاتٌ يتمُّ تشكيلُها لدعم المصالح أو القضايا المشتركة. وهي علاقة يتفقُ عليها بين مجمُوعةٍ من الدُّول أو الجماعات أو غيرها". كما أنها تعني "اتحادا مؤقتا بين مجموعتين أو أكثر من أجل الحصول على تأثير أعظم أو نفوذ أكبر من الجماعات والأحزاب المنفردة عندما تريد تحقيق أهدافها".
للمزيد أنظر مثلا: طالب حسين حافظ، "الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة"، مجلة: دراسات دولية، العدد: 46، جامعة بغداد، يونيو، 2010، ص 135.
-و أحمد مختار الجمال، "الموسُوعة السِّياسيَّة المعاصرةُ: الحلقة 29"، مجلة: شؤون عربية، العدد: 158، الصيف، 2014،ص ص 163-166.
-"تحالف القوى: دليل لبناء وللانضمام وبناء التحالفات السياسية"، موقع: المعهد الديمقراطي الوطني: https://goo.gl/dyu17R

(16) خالد خميس السحاتي، "الأزمة الليبية: هل من أفق للتسوية؟"، تقرير: قضايا ونظرات، القاهرة، مركز الحضارة للدراسات السياسية، العدد: الأول، مارس 2016، ص 101.

الوطني على أصعدة مُختلفة ومنها الجانب الأمني(17). ورغم ذلك واصل المؤتمر الوطني أداءه لمهامه، بناءً على مقرّرات خارطة الطريق التي تم إقرارها من المؤتمر، والتي تنتهي بتسليم السلطة إلى جسم منتخب آخر بعد عام. وقد أُجريت انتخابات مجلس النواب في أغسطس 2014 وفق قانون الانتخاب قبل أن يتمَّ الطعن في الفقرة (11) من المادة الثلاثين من التعديل الدستوري أمام المحكمة الليبية العُليا التي حكمت في 6 نوفمبر 2014 بعدم دستوريَّة هذه الفقرة، وكلُّ ما يترتبُ عليها من آثار.

وبعد جولاتٍ مُضنيةٍ من الحوار تمَّ التوقيعُ على "الاتفاق السِّياسيِّ الليبيِّ" في 17/ديسمبر/2015، في الصخيرات المغربيَّة؛ وهُو اتفاقٌ يتكوَّنُ من سبعةٍ وستين مادَّة، بالإضافة إلى الأحكام الإضافيَّة (15) مادة، والملاحق الستة وهي: أسماء المرشحين لعضويَّة مجلس رئاسة الوزراء، أولويات حُكُومة الوفاق الوطني، القواعد الأساسية لعمل مجلس الدولة، مقترح لتعديل الإعلان الدُّستوريِّ، مبادئٌ تنظيميَّةٌ لإدارة السياسة الليبية المالية والأصول الوطنية، والترتيبات الأمنية. وقد أكَّد الاتفاق على أنَّ مدة ولاية حكومة الوفاق عامٌ واحدٌ يبدأ من تاريخ نيلها ثقة البرلمان، وفي حال عدم إصدار الدستور خلال ولايتها يتم التجديد لها تلقائيّاً لعامٍ إضافي. وفيما يتعلق بدخول الاتفاق حيز التنفيذ فقد نصت المادة (67) على التالي: "يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ فور قيام أطراف الحوار السياسي بإقراره واعتماده كاملا وتوقيعه"(18).

العلاقات بين المُؤسَّسات الليبيَّة في اتفاق الصخيرات (2015)



المصدر: التقرير الاستراتيجي العربي 2016[19]

ورغم أن مجلس النواب أقر الاتفاق في يناير 2016 إلا أنه ألغى المادة (8) من باب الأحكام الإضافية، التي نقلت صلاحيات المناصب الأمنية لمجلس رئاسة الوزراء ليثير بذلك عقدة الشق الأمني في الاتفاق، خاصة أن إلغاء هذه المادة جاء حفاظًا من مجلس النواب على تحالفاته مع المشير خليفة حفتر، القائد العام للجيش الليبي التابع للبرلمان.

كما برزت عراقيل أخرى في إنفاذ اتفاق الصخيرات تجلت في عدم منح حكومة الوفاق الوطني الثقة من مجلس النواب، حيث بدا هذ الأخير مُنقسماً على نفسه تجاه تشكيلة الحكومة، ولم يمنع ذلك فايز السراج (رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق) من دُخُول العاصمة طرابلس في نهاية مارس 2016، مُعتمداً في ذلك على تحالفاتٍ مناطقيَّةٍ في الغرب الليبيِّ مع مصراتة، إضافة إلى بيان تأييدٍ

---

(17) نادين سعد، "تطور الأوضاع الدستورية والسياسية في بلدان الثورات والانتفاضات: تونس- مصر- ليبيا- اليمن"، في علي الدين هلال (تحرير)، حال الأمة العربية: 2014-2015، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015، ص 210.

(18) للمزيد أنظر: نص "الاتفاق السياسي الليبي"، الذي ترعاه الأمم المتحدة، ووقّع بتاريخ: 17/ديسمبر/2015. وكذلك: طارق متري، مسالك وعرة: سنتان في ليبيا ومن أجلها، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2015، وخالد خميس السَّحاتي، "الأزمة الليبية: هل من أفق للتسوية؟"، مرجع سبق ذكره، ص ص 110-112.

(19) مجمُوعة باحثين،التقرير الاستراتيجي العربي 2016،القاهرة:مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام،2017،ص 236.

لمئة من أعضاء مجلس النواب، بعد فشل اكتمال نصابه أو انعقاده من الأساس أكثر من مرة للتصويت على الحكومة، إضافة إلى الدعم الدولي، وخاصة من القوى الأوروبية والولايات المتحدة، كما أن مجلس الأمن اعتبرها الممثلة الشرعية الوحيدة لهذا البلد، وراهنت عليها تلك الأطرافُ لتحقيق الاستقرار[20].

وهذا يُمثلُ تسارُع الدعم الدولي لتنزيل نُصُوص "اتفاق الصخيرات" على الأرض خلال عام 2016، من خلال تكريس سلطة حكومة الوفاق الوطني، برئاسة السراج، كأحد نواتج تسوية الصخيرات، رغم كل العراقيل التي أشرنا لها سلفا، كعدم نيل الحُكُومة لثقة مجلس النواب الليبي، والخلافات حول الشق الأمني[21].

كما أنَّ من مُؤشِّرات ذلك الدَّعم الدَّولي المؤتمَرَيْنِ الدَّوليين حول ليبيا في روما (ديسمبر 2015)، وفيينا (مايو 2016)، اللذين أقرَّت خلالهُما القوى الدَّوليَّة الاعتراف بالمجلس الرئاسي، وحُكُومة الوفاق الوطني كحُكُومةٍ شرعيَّةٍ، ومُمثلاً وحيداً لليبيا. لكنَّ استمرار تضارُب المواقف الدَّوليَّة والإقليميَّة بشأن الاتفاق كان أحد العوامل التي شجَّعت أطرافاً مُتعنتة على التشبث بموقفها الرافض للاتفاق، من أجل انتزاع مُكتسباتٍ تُعزِّزُ موقفها في العمليَّة السِّياسيَّة، أو على الأقل المحافظة على مكانتها، وصلاحياتها، من خلال خلق مُبرِّراتٍ تهدفُ إلى إطالة أمد الأزمة، واستمرار امتلاك أغلب الصلاحيَّات والنفوذ التي انتقلت إلى حُكُومة الوفاق الوطنيّ[22].

(20) مجموعة باحثين، التقرير الاستراتيجي العربي: 2016، مرجع سبق ذكره، ص ص 235-236.

(21) خالد حنفي علي، "الأزمة الليبية بين مُحفِّزات التسوية وعراقيل الإنفاذ"، السياسة الدولية، العدد: 205، يوليو 2016، ص 118.

(22) كامل عبد الله، "ليبيا بين مفارقات المشهد الداخلي والمواقف الإقليمية والدولية"، مجلة: السياسة الدولية، العدد: 205، مرجع سبق ذكره، ص 150.

وفي هذا الصَّدد، تلقى فايز السراج دعما مُضافا من الغرب الليبيّ، بعد تشكُّل المجلس الأعلى للدَّولة في أبريل 2016، كجُزءٍ من إنقاذ "اتفاق الصخيرات"، الأمر الذي أخرج المؤتمر الوطني العام نظريّاً من اللعبة السِّياسيَّة، رغم مُعارضة بعض أعضائه للاتفاق. في الوقت نفسه، سعى السراج في مايو 2016 إلى بناء ظهيرٍ عسكريٍّ لاستيعاب بعض الميلشيات في الغرب ضمن ما سُمِّيَ "الحرس الرئاسي"، الذي أنيط به تأمين المنشآت الحيويَّة، وهُو يتبعُ مُباشرةً للقائد الأعلى للجيش، الذي هُو من اختصاص مجلس رئاسة الوزراء، وفقاً للمادَّة الثامنة (بند 2) من "اتفاق الصخيرات"[23].

وفي ظلِّ الصِّراع السِّياسيّ الذي تشهدُهُ الدَّولةُ، والذي ساهم في خلق فراغاتٍ جيواستراتيجيَّة، تزايد تمدُّدُ التنظيمات الإرهابيَّة في ليبيا كداعش، الذي عمل على إعادة تموضُعه في أكثر المناطق حيويَّة منْ أجل تدعيم عوامل بقائه. من زاويةٍ أخرى، فإنَّ ليبيا تُعَدُّ سُوقاً رائجة لتجارة الأسلحة[*] التي يحتاجُ إليها مُقاتلو التنظيم،

(23) مجموعة باحثين، التقرير الاستراتيجي العربي: 2016، مرجع سبق ذكره، ص 236.

(*) كان لتشجيع المجلس الانتقالي السابق في ليبيا على تشكيل مجالس عسكرية وكتائب مسلحة في المناطق ودعمها بالمال بطريقة غير خاضعة للقيود والرقابة، أن أصبح في كل منطقة كتائب وجماعات مسلحة بدعم المجلس الانتقالي، بينما ظهرت جماعات مسلحة مرتبطة بالعصابات، مستغلة الظروف وغياب أية سلطة فاعلة تحتكر استخدام السلاح، فازداد انتشار السلاح، وتم تشكيل فصائل جديدة. وأشارت تقديرات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية عام 2015 أن هناك نحو 1700 مجموعة مسلحة نشطة في ليبيا. للمزيد أنظر: يوسف محمد الصواني، "التحديات الأمنية للربيع العربي: من إصلاح المؤسسات إلى مُقاربة جديدة للأمن"، مجلة: المستقبل العربي، بيروت، العدد: 416، السنة: 36، أكتوبر/ تشرين الأول 2013، ص 31. وكذلك: محمد جمعة، "مُستقبل التشكيلات المسلحة في ليبيا"، الملف المصري، العدد: 38، مرجع سبق ذكره، ص 10. وأحمد عبدالعليم حسن علاء الدين، الفاعلون المسلحون من غير الدول وتأثيرُهُم على الاستقرار السياسي في ليبيا

بالإضافة إلى صُعُوبة ضبط الحُدُود بِمَا يسمحُ بانتقال المقاتلين القادمين منْ دُول الشَّمال الإفريقيّ، ومنطقة السَّاحل والصحراء، وجنُوب أوروبا، والتحاقهم بالتنظيم بسُهُولةٍ أكبر من سوريا[24]. وبسبب هذه الظُّرُوف، وفي مُحاولةٍ لتثبيت شرعيَّتِهِ وتغيير موازين القوى، سواءٌ تجاه مُعارضيه في طرابلس أو مع مجلس النواب وحُلفائه في الشرق، دخل المجلسُ الرئاسي لحُكُومة الوفاق وحُلفائه معركة سرت في مايو 2016، لإنهاء سيطرة داعش على المدينة، خاصة مع تمدد هجمات التنظيم إلى طرابلس ومصراتة والهلال النفطي.

واستطاعت قوات "البنيان المرصُوص"، المدعُومة بقُوَّةٍ جويَّةٍ أمريكيَّةٍ، تحرير غالبية سرت مع نهاية يوليو وأغسطس 2016، وأدَّى ذلك إلى خللٍ في موازين القوى مع تحالفات الشرق، بالنظر إلى أهمِّيَّة سرت كنُقطةٍ جيُوسياسيَّة تُحيطُ بها الموانئُ النفطيَّة، فضلاً عن تأييد القوى الكُبرى لسيطرة حُكُومة الوفاق على النفط[25].

وفي مُنتصف أكتوبر 2016 عادت حُكُومة الإنقاذ الوطني المنتهية ولايتها برئاسة خليفة الغويل، مدعُومة ببقايا أعضاء من المؤتمر الوطني الرافضين للاتفاق السياسي، لتستولي على مقر مجلس الدولة، بعد انشقاق الحرس الرئاسي على السراج، ودعا الغويل الحُكُومة المؤقتة في الشرق برئاسة عبد الله الثني إلى تشكيل حُكُومة وحدةٍ وطنيَّةٍ على أساس حوار ليبي—ليبي، وقد رفض السراج هذه الخُطوة، التي وُصِفَتْ بالانقلاب.

وتضامنت معهُ في هذا الموقف القوى الكبرى، والأمم المتحدة، وكذلك حُلفاؤه في غرب ليبيا، مثل: عبد الرحمن السويحلي، رئيس مجلس الدولة، وحزب العدالة والبناء– الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين. بيد أن فقدان السيطرة على طرابلس نسبيا أضعف موقف حكومة الوفاق، ودفعها باتجاه التكيف مع موازين القوى لتحالفات الشرق. إذ عرض السراج في مقابلة تليفزيونية، في 23/أكتوبر/2016، لقاء المشير خليفة حفتر أو أي قيادة عسكرية لحل الأزمة الليبية، كما أعلن أنه يجهز لتشكيل حكومة لعرضها على مجلس النواب، لكن بالمقابل، اتخذ المستشار عقيلة صالح أقويدر، رئيس مجلس النواب، موقفا مضادا لشخصية السراج ذاته، وطالب بتكليف شخصية بديلة لها[26].

وقد شهد عام 2017 تحول الكثير من معادلات الصراع على المستويين السياسي والعسكري، سواء بين الأطراف المتنازعة في الداخل الليبي، أو بين الأطراف الخارجية إقليميا ودوليا. وكان نتاج هذه التحولات هو وقوف ليبيا بنهاية عام 2017 على أبواب مرحلة جديدة من التفاوض لإقرار إطار التسوية السياسية؛ نظرا لقيام المجتمع الدولي، من خلال الأمم المتحدة، بلعب دورٍ مُختلفٍ في المشهد الليبي، يرتبط بالتخطيط طويل المدى أكثر من ارتباطه بتوفير الحُلُول الآنيَّة لوقف الاقتتال أو تسكين الصِّراع، وهُو النمطُ الذي اتبعتهُ بعثة الأمم المتحدة للدَّعم في ليبيا خلال ولاية كُلٍّ من: برناردينو ليون، ومارتن كوبلر[27].

خلال الفترة (2011–2015)، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2017.

(24) عماد حمدي، "ليبيا وإعادة تمركز داعش: المخاطر ومسارات المواجهة"، مرجع سبق ذكره، ص ص 184–185.

(25) مجموعة باحثين، التقرير الاستراتيجي العربي: 2016، مرجع سبق ذكره، ص 236.

(26) المرجع السابق نفسه، ص 237.

(27) مجمُوعة باحثين، التقرير الاستراتيجي العربي 2017، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2018، ص 158.

ثانياً– خريطة الصِّراع الليبيّ وأنماطُ التحالُفات:

1– خريطة الصِّراع الليبيّ: وهُنا يُطرحُ سُؤالٌ مُهمٌّ مفادُهُ: منْ هُم أبرزُ أطراف الأزمة الليبيَّة؟

الاسم	الطرف 1	الطرف 2	الطرف 3
جماعات سياسية (حكومات)	*الحكومة المؤقتة برئاسة عبد الله الثني في الشرق الليبي.*	*حكومة الإنقاذ برئاسة خليفة الغويل في الغرب.*	*حكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز السراج.*
جماعات سياسية (برلمانات)	*مجلس النواب الليبي المنتخب، ومقره المؤقت: مدينة طبرق شرق البلاد؛ بسبب الظروف الأمنية التي كانت تعاني منها مدينة بنغازي قبل التحرير.*	*المؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته، أصبح المجلس الأعلى للدولة، ومقره: العاصمة طرابلس.*	–
الوحدات المُسلحة	*الجيش الوطني العربي الليبي التابع للبرلمان الليبي المنتخب، بقيادة المشير: خليفة بلقاسم حفتر.*	*بقايا الجيش الموجود بطرابلس وبعض المناطق الغربية، ولا يتبع للبرلمان والقيادة العامة للجيش.*	*الزنتان، والصواعق، والقعقاع..*
جماعات مُسلحة	*ميليشيات "فجر ليبيا".*	*عمليات ثوار ليبيا*	–
مجالس عسكرية	*المجلس العسكري مصراتة.*	*مجالس عسكرية أخرى غير تابعة لسلطة الدولة.*	–
حركات سياسية مُؤدلجة	*جماعة الإخوان.*	*الجماعة الليبية المقاتلة.*	–
التنظيمات الإرهابية	*مجلس شورى ثوار بنغازي. وأنصار الشريعة.*	*مجلس شورى درنة.*	*سرايا الدفاع عن بنغازي.*

المصدر: من إعداد الباحث من واقع خريطة الصِّراع الليبي.

كما يتضحُ من هذا الجدول فإنَّ ثمَّة أطرافا مُتعدِّدة في الأزمة السِّياسيَّة الليبيَّة، باختلاف مراحلها، وباختلاف أدوار تلك الأطراف، والمآلات التي وصلت إليها[*]. ويُضافُ إلى ما سبق: مُحافظ البنك المركزي المقال من البرلمان الليبي المنتخب، والمفتي السابق للديار الليبية الموجُود في طرابلس، كذلك التنظيمات الإرهابية الدولية مثل: تنظيم داعش وتنظيم القاعدة وغيرهما؛ لما تقوم به من دور في إحداث مزيد الفوضى والإرباك في المشهد الليبي، استغلالاً للظرُوف التي تعيشُها الدولة من تشرذمٍ وانقسامٍ سيـاسيٍّ.

ويرى بعض الباحثين: أنه ترتب على إسقاط النظام السابق وتدمير البُنية الأساسية للدولة الليبية وظهُور المليشيات المسلحة، ظهور قوى جديدة (من رحم هذه الفوضى) تمكنت من السَّيطرة على السُّلطة والاستحواذ على مُقدرات الدولة ونهب مواردها المالية والنفطية بالتعاون مع بعض الأطراف الإقليمية والدولية، سياسات الهيمنة لهذه القوى على ثروات الدولة الليبية أدت إلى إفقار الطبقة الوُسْطى وبُؤس الطبقة الدنيا ممَّا زاد من عدد الذين يعيشُون تحت خط الفقر إلى حوالي ثلاثة ملايين.

تتكوَّنُ هذه القوى من العديد من العناصر أبرزهم: بعضُ كبار التجار وبعض كبار مُوظفي المصارف (المركزي والتجارية)، ومُهرِّبي النفط و المواد الغذائية ومُهربي الهجرة غير الشرعية، كبار قيادات المليشيات، وبعض مُوظفي المؤسَّسات الاستثماريَّة الدَّاخلية والخارجيَّة، وبعض عناصر النظام السابق التي اكتنزت أموال هائلة، سماسرة العقارات والمضاربون في السوق السوداء وتجار العملة (الدولار)، بعض البرلمانيين (بمجلس النواب والمؤتمر الوطني)، المجلس الرئاسي. والتداعيات السلبية لهيمنة القوى الجديدة على مُستقبل ليبيا منها: إدراك هذه القوى بأنَّ مصالحها ترتبط بالحفاظ على الوضعيَّة السَّائدة والدفاع عليها وعدم العمل على تغييرها؛ لذلك ستسعى هذه القوى بما لديها من سُلطة ونفوذ على إعاقة بناء الدولة[*] وتحقيق الاستقرار والأمن[1]. وبالتالي، "تكمُنُ المُعضلة الجوهريَّةُ (في هذه

(*) على سبيل المثال: اختفت حكومة الإنقاذ من المشهد السياسي الليبي، والمؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته، أصبح بعد توقيع الاتفاق السياسي: المجلس الأعلى للدولة، وبعد تحرير بنغازي من الإرهاب عام 2016 خرجت كل الجماعات الإرهابية من المدينة، وبعضها انتهى فعليا، والبعض الآخر انتقل إلى أماكن أخرى داخل ليبيا (بالذات في المنطقة الغربية) فرارا من الجيش الوطني الليبي..

(*) تعدّ الصفقات ذات الطابع الاقتصادي حاضرة في هذا المضمار، إذ أنَّ شبكة العلاقات التي يتمُّ إرساؤُها على مُستوى الأجهزة البيروقراطية، ذات الخلفية الإثنية، تسندُ المصالح الاقتصادية لأعضاء الإثنية المعنية. ويفسر ذلك جوانب كثيرة من الحركية السياسية في

ليبيا بعد الأزمة؛ كالتنافس القبلي للتموقع السلطوي على كل المستويات، فالسلطة هي المخولة بتوزيع القيم المادية وعائدات المحرُوقات

على نحو خاصٍّ؛ ويفسر ذلك أيضًا الاستقطاب الحاصل بين طرابلس وطبرق، والذي تسندُهُ مواقف سياسية تنطوي في جوهرها على تمايزات قبلية/عشائرية. في هذا الصدد، يشار إلى التقرير السنوي لديوان المحاسبة لسنة 2017، وتناول قطاعات الدولة المالية، وتشعباتها مع الأزمة المعيشية والسياسية. وأكد التقرير بالأرقام ما وصفه بالمبالغة في الإنفاق المالي، إلى درجة الهدر والإسراف. كما أوضح التقرير دور البنك المركزي في تدمير اقتصاد الدولة والفساد وتهريب المال العام. وأن من أهم أسباب الأزمة الاقتصادية التي تعيشها البلد غياب الدولة ممثلة في البنك المركزي (المعني بإدارة النقد) عن هذا السوق، بسبب الادعاء بوجود حظر دولي على توريد العملة. للمزيد أنظر: عادل زقاغ وسفيان منصوري، "الاقتصاد السياسي للأزمة الليبية"، مجلة: سياسات عربية، العدد: 25، مارس 2017، ص 50.وكذلك: "أرقام مفزعة يطرحها ديوان المحاسبة للعام 2017"، صحيفة: أخبار بنغازي، العدد:3267، بتاريخ: 27/مايو/2018، ص 1.

(1) أنظر: مالك عبيد أبو شهيوة، "ليبيا إلى أين؟ مخاطر السيطرة على السلطة و الثروة و السلاح وتداعياتها على المجتمع والدولة"، بتاريخ: 2018/3/31، الصفحة الشخصية على الفيس بوك:

الأزمة والوساطات التي تُجْرَى لحلِّها) في كيفيَّة التَّوصُّل إلى اتفاق سلامٍ مقبُولٍ ومُتوازنٍ، وقابلٍ للتنفيذ، يُلبّي الاحتياجات المتنافسة للفواعل المتصارعة، في ضوء قيُود مطرُوحة، كتعدُّديَّة أطراف الصراع وانقساماتهم الداخلية، وامتلاك كُلٍّ منهُم لظهيرٍ إقليميٍّ، وتردُّد القوى الكبرى في التدخل العسكريِّ لحسم الصراع الليبي"[2].

2- أنماطُ التحالُفات في الصراع الليبيّ:

خلال السَّنوات الخمس الماضية شهدت ليبيا تغيُّراً مُستمرّاً في التحالفات السِّياسيَّة والاجتماعيَّة؛ نظراً للتقلبات السياسية والأمنية التي واكبت وفاقمت تعقيدات المشهد العام، وأبرزت تقاطع المصالح القبلية، والجهوية، والأيديُولوجيَّة، فضلاً عن ما رافقها من تدخُّلٍ إقليميّ ودوليّ. وخلال العامين الماضيين لم تتوقف أطرافُ القتال عن عقد التحالفات ونقضها، وهو ما يُفسِّرُ غياب القُدرة على ضبط المشهد المحلي، الذي يتسمُ بالانشطار المستمرّ؛ نظراً لهشاشة الأسس التي أقيمت عليها التحالفات، وتغيُّر المصالح، وتقاطُعها، وتعارُضها في كثيرٍ من الأحيان[3].

ففي عام 2014 و2015 شهد هذا الصِّراعُ مجمُوعة من التحالفات، أبرزُها: في الغرب الليبيّ: تجمُّعُ الميلشيات المعرُوف بالجيش وتحالُفهُ مع ما يُعرف بـ"جيش القبائل"، ودرع الوُسطى وتحالُفهُ مع ميلشيات عددٍ من المدُن في الغرب، ودرع الشرقيَّة وتحالُفهُ مع أنصار الشريعة ومجلس شورى ثوَّار بنغازي. وفي درنة يوجد "مجلسُ شورى الشباب"، الذي أعلن مُبايعته لتنظيم الدولة الإسلاميَّة (داعش)، وهُو يسعى للتمدُّد خارج المدينة من خلال تحالفه مع جماعاتٍ تحملُ التوجُّه نفسه في مناطق مُختلفة من البلاد[4].

وفي 16 مايو 2014 انطلقت في بنغازي "عملية الكرامة" بقيادة اللواء خليفة حفتر، وهذه العملية العسكرية قامت على تحالف ضم ضباطا من الجيش الليبي، وأبناء القرى والمناطق الشرقية (الذين ينتمون للعديد من القبائل)، ويتسمون باختلاف توجهاتهم السياسية، ورؤيتهم لشكل الدولة، والنظام السياسي فيها، حيثُ شمل هذا التحالف: مُؤيّدين للفيدرالية، ومُعارضين لها، ومحسُوبين على النظام السِّياسيِّ السَّابق، وثورة فبراير، وليبراليين، وسلفيين، وبدوا وحضرا[5]. وبالتالي، اتَّسم هذا التحالُفُ بالتَّنوُّع الوَاضِح، وكان الهدفُ الرَّئيسيُّ الذي يجمعُ كُلَّ هؤلاء هُو مُحاربة الإرهاب، ووقف الاغتيالات التي شهدتها بنغازي. وقد حققت هذه العمليَّة انتصارات

---

https://goo.gl/RpfziQ

(2) للمزيد أنظر: خالد حنفي علي، "مُعضلات الوساطة الأممية في الصراع الليبي"، مجلة: السياسة الدولية، العدد: 203، يناير 2016، ص ص 154-161. وخالد حنفي علي، "الإشكاليات الأربع: احتمالات التدخل الدولي في الصراع بين خليفة حفتر والقوى الإسلامية في ليبيا"، حالة الإقليم، القاهرة، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، العدد: 10، أغسطس 2014. وكذلك: خالد حنفي علي، "أبعاد وجهود تسوية الصراع الليبي من منظور حساسية النزاعات"، مساراتٌ مُتشابكةٌ: إدارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط، القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، لندن: مجموعة أكسفورد للأبحاث،2015. وخالد حنفي علي، "مُعضلات الهوية الوطنية بعد الثورات: ليبيا نمُوذجاً"، مجلة: الديمقراطية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد: 56، أكتوبر 2014، ص ص 67-71.

(3) كامل عبد الله، "ليبيا بين مفارقات المشهد الداخلي والمواقف الإقليمية والدولية"، مرجع سبق ذكره، ص 151.

(4) محمد مصطفى التير، "ليبيا: من الدولة الفاشلة إلى اللادولة"، في: علي الدين هلال (تحرير) وآخرين، حال الأمة العربية(2014-2015) الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول، مرجع سبق ذكره، ص ص 565-598.

(5) كامل عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص 151-152.

واضحة، رغم أنها بدأت بإمكانيات بسيطة، وبعددٍ محدُودٍ من العسكريين، ولم يمض وقتٌ طويلٌ حتى تبناها البرلمانُ الليبيُّ، واعترفت بها الحُكُومة المنبثقة عنه[6].

وبسبب تغيُّر المصالح اختلفت مواقفُ هذا المُعسكر من مُخرجات عمليَّة الحوار السِّياسيّ بين الرَّفض والقبُول، وهُو ما يُمكنُ مُلاحظته مثلا من خلال قبُول المهدي البرغثي قائد الكتيبة 204 دبابات (سابقا) بمنصب وزير الدفاع في حُكُومة الوفاق الوطني، مدعُوماً ببعض التحالفات..، وجهاز حرس المنشآت النفطيَّة بالمنطقة الوسطى، الذي كان يقُودُهُ إبراهيم الجضران، المسيطر على موانئ النفط الرَّئيسيَّة في البلاد منذ يونيو 2013[7].

وفي المقابل، انطلقت في طرابلس في 13/يوليو/2014 عملية "فجر ليبيا" العسكرية، التي أعلن قادتها أنهم الثوار الحقيقيون، وأن حربهم للدفاع عن أهداف ثورة فبراير[8]، ورغم عدم قدرة تحالف "فجر ليبيا" على الصمود أمام التطورات السياسية، فإنه مثل في جوهره كيانا ضمَّ أبناء المدُن الرَّئيسيَّة في غرب ليبيا، مثل: مصراتة، وطرابلس، والزاوية..، في مواجهة الزنتان وورشفانة المتحالفتين مع عملية الكرامة في الشرق. وضمَّت "فجر ليبيا" في مُكوّناتها أطرافا مُختلفة في توجهاتها السياسية والاجتماعية، ما بين الاعتدال والتشدد، حيث شملت رجال أعمال، وإسلاميين معتدلين ومتشددين.. وقد استهدفت هذه العملية منع خُصُومها من محاولات الهيمنة على العاصمة طرابلس. كما أن تباين مواقف هذه المكونات من الاتفاق السياسي أدى إلى تشظي هذا التحالف، فقوته الضاربة المتمثلة في مدينة مصراتة ومجموعاتها المسلحة، انقسمت على نفسها بشأن الموقف من الاتفاق، حيث كان المجلس البلدي ونادي رجال الأعمال في المدينة من أبرز المؤيدين للاتفاق السياسي، في حين لا يزال كل من المجلس العسكري ومجلس الحكماء والشورى منقسمين حول ترتيبات الاتفاق، التي يرون أنها خضعت للتأثير الإقليمي والدولي أكثر من التأثير المحلي[9].

إن عملية "فجر ليبيا" تسببت في دمار مطار طرابلس العالمي، وخسائر فادحة للدولة، وهي عمليّة تحالفت فيها عديد التشكيلات الحربيّة التي يجمعُها نزوعها "الإسلامي" المتشدد (السياسي والحركي والجهادي). ولعلّ آخر مُؤشّر يدلّ على الطبيعة الأيديولوجيّة/الفئويّة لهذه العمليّة هُو قائمة القادة والميليشيات المنضوية تحتها، ومنهُم: صلاح بادي الذي عينه المؤتمر الوطني العام مُديرا للاستخبارات العسكرية، وأمراء الكتائب التابعة لدرع الوسطى ودرع الغربيَّة والقوَّة الوطنيَّة المتحرّكة والقوة الرابعة وفرسان جنزور، و"غُرفة عمليات ثوار ليبيا" التي يقُودُها عُضو تنظيم القاعدة شعبان هدية الملقب بـ«أبي عُبيدة الزاوي»[10].

وفي هذا الصدد، رأى البعض أن هناك خطوطا متشابكة ومصلحية بين ما هو إسلام سياسي ومسلح، فتراجع الحصة الانتخابية للتيار الإسلامي، وخاصة حزب العدالة والبناء الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين في الانتخابات البرلمانية في يونيو 2014، التي هيمنت عليها التيارات المدنية والفيدرالية والقومية، دفع بالحزب إلى التمترس خلف ميلشيات "فجر ليبيا" ومصراتة والمؤتمر الوطني وحكومة طرابلس الموازية.

(6) أنظر: محمد مصطفى التير، مرجع سبق ذكره، ص ص 592-593.

(7) أنظر: كامل عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 152.

(8) محمد مصطفى التير، مرجع سبق ذكره، ص 593.

(9) كامل عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 152.

(10) "كل ما تريد أن تعرفه عن "عملية فجر ليبيا"، بوابة إفريقيا الإخبارية، طرابلس،بتاريخ:2014/8/24، متاح على الرابط التالي: https://goo.gl/x8pC5n

وبدا أداء التيار الإسلامي وخصوصا حزب العدالة والبناء خلال 2015 مرنا وبراجماتيا بين تقديم الدعم لـ"فجر ليبيا" في صراعه المسلح مع معسكر مجلس النواب من جهة، وبين دعم جهود التسوية السلمية التي يقودها مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا من جهة أخرى، مما عرضه لانتقادات حادة من شركائه في غرب البلاد، خصوصا تحالف "فجر ليبيا" بعد أن شارك في جلسات الحوار الوطني، وتوقيعه على اتفاق السلام الليبي[11].

*** تغيُّرُ التحالفات القبليَّة والسِّياسيَّة في ليبيا:**

شهدت التحالفات القبلية-السِّياسيَّة تقلبات عدَّة منذ توقيع الاتفاق السياسي الليبي في 2015/12/17 وتشكيل حكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز السراج[*]، حيث أدَّى تبايُنُ مواقف القوى القبلية والسياسية والعسكرية الليبية بداخل التحالف الواحد من الاتفاق السياسي إلى إعادة تشكيل تلك التحالفات. وقد زاد من تقلب وتغيُّر التحالفات القبلية-السياسية إدراك أطراف الأزمة لمدى أهمِيَّة وثقل العامل القبلي في قلب موازين الصراع والقوة على الأرض، ومُحاولة استقطابهم بمنح عددٍ من أبنائهم مناصب سياسيَّة وأمنيَّة في مُؤسَّسات الدَّولة.

(11) "مآلات ثلاثية: اتجاهات التطورات الداخلية في الدول المغاربية"، في: مجمُوعة باحثين، التقرير الاستراتيجي العربي: 2015، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2016، ص 247.

(*) أكد فايز السراج منذ توليه لمنصب رئيس المجلس الرئاسي أنه: "سيعمل على توحيد مؤسسات الدولة، وتحقيق المصالحة الوطنية، وتنفيذ مجموعة من الإجراءات العاجلة للتخفيف من معاناة الشعب الليبي"، إلا أنه أخفق في تحقيق أي من هذه الوعود حتى هذه اللحظة. أنظر: صالح صرار وآخرين، "هل سيتمكن فايز السراج من توحيد ليبيا"، مجلة: بلومبرج بزنس ويك الشرق الأوسط، الإمارات العربية المتحدة، (UMS International FZ LLC)، بتاريخ: 1 مايو-31 مايو 2016، ص ص 40-43.

فعلى صعيد تحالف "معسكر الكرامة" المدعوم أساسًا من قبل المنطقة الشرقية، فقد انشق عنه إبراهيم الجضران قائد "جهاز حرس المنشآت النفطية"، ودخل في تحالف عسكري مع مصراتة، وشن هجوما على المشير حفتر، معتبرا أنه يسعى لتأسيس حكم عسكري، وانتهت المواجهات بين قوات الجضران وقوات الجيش الوطني الليبي بقيادة حفتر بنجاح الأخيرة في السيطرة على منطقة الهلال النفطي الاستراتيجية (البريقة، الزويتينة، رأس لانوف، السدرة)، وطرد قوات الجضران منها في سبتمبر 2016[12]. فيما سمي عملية "البرق الخاطف"، المدعومة من مجلس النواب، وقبيلة المغاربة التي ساندت الجيش، ومنعت أبناءها من القتال في صفوف ميليشيا الجضران. أثار ذلك التحول لمصلحة تحالفات الشرق تغييرا لقواعد اللعبة، فبدا أن ثمة ميلا، سواء أكان داخليا أم دوليا لاستيعاب المشير حفتر، خاصة في ضوء مُقترحٍ تفاوضي برز لحلحلة الشق الأمني في اتفاق الصخيرات، ويتعلق بإنشاء هيئة خماسية (فايز السراج، وأحمد معيتيق، وموسى الكوني، وعقيلة صالح، والمشير خليفة حفتر)، تقوم بدور القائد الأعلى للجيش.

وبعد أن طرد الجيش قوات الجضران أعلن المشير حفتر أنه سيسلم إدارة الموانئ النفطية للمؤسسة الوطنية للنفط، وهو ما رحبت به القوى الغربية، رغم أنها دعته للانسحاب دون قيد أو شرط[13].

ولوحظ خلال تلك الفترة قيام المجلس الرئاسي بإصدار قرارات تعيين في مناصب سياسية لأشخاص من قبائل الشرق، أو من معسكر الكرامة؛ لإحداث انقسامات في التحالفات القبلية، كتعيين المهدي البرغثي

(12) عبد اللطيف الحجازي، "التشابكات والتفاعلات القبلية والسياسية في ليبيا"، مرجع سبق ذكره، ص 8.

(13) مجموعة باحثين، التقرير الاستراتيجي العربي: 2016، مرجع سبق ذكره، ص ص 236-237.

وزيرا للدفاع في حكومة الوفاق، وتعيين فرج قعيم وكيلاً لوزارة الداخلية في حكومة الوفاق، بالإضافة إلى تعيينات أخرى (بنفس الأسلوب) في السفارات والقنصليات الليبية في الخارج.

وقد أصدر عددٌ من أعيان ومشائخ قبيلة العواقير من بينهم نائب رئيس المجلس الرئاسي (علي القطراني)، وعميد بلدية بنغازي المستشار (عبد الرحمن العبار)، بيانا أعلنُوا فيه دعمهُم للجيش الوطني الليبيِّ بقيادة المشير خليفة حفتر ومجلس النواب والحُكُومة المؤقتة المنبثقة عنهُ، ودعوا فيه أبناء قبيلة العواقير إلى عدم التعامُل مع المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق[14]، (المرفُوضة من مجلس النواب).

وتشير المعطيات إلى تقدم ملموس للمنطقة الشرقية والمشير خليفة حفتر على المستويين السياسي والعسكري عام (2017)، وهو التقدم الذي من المتوقع أن يستمر خلال عام 2018، خاصة إذا ما نجحت المحاولات التي ترعاها مصر لتوحيد الجيش الليبي، حيث إن عودة الضباط السابقين إلى صفوف الجيش ستقوم بتفريغ الغرب الليبي من عدد من القيادات العسكرية، كما سيرسخ من صورة المشير حفتر كقائد قادر على صياغة تحالفات ناجحة، سواء مع النخب القبلية، أو السياسية، أو العسكرية[15]. ولا ننسى أن الجيش الوطني الليبي تمكن من بسط سيطرته على رقعة جغرافية شاسعة، إذ تمكن من السيطرة على حيز جغرافي كبير من شمال شرق ليبيا، بدءا من طبرق قرب الحدود المصرية، وحتى بن جواد والنوفلية في المنتصف، مع وجود تحالفات له في الجنوب الشرقي مع قبائل التبو[16].

الخريطة العسكرية لليبيا في منتصف 2017 تتغير

المصدر موقع إيرونيوز[17]

وعلى صعيد تحالف الإسلاميين في الغرب الليبي والمسمى بـ"تحالف فجر ليبيا"، فقد شهد انقسامات (كما أسلفت) على خلفية تباين المواقف من الاتفاق السياسي وحكومة الوفاق الوطني، حيث شهدت مصراتة –أكبر داعم للتيار الإسلامي في ليبيا– انقسامات بين مكوناتها السياسية والعسكرية ما بين مؤيد للاتفاق السياسي وحكومة الوفاق ورافض له. وفي حين يرغب أعيان مصراتة في الانخراط في المسار السياسي لحل الأزمة الليبية وإنجاز ملف المصالحة الوطنية حرصا على مصالحها الاقتصادية، التي تأثرت سلبا من الصراع الليبي والاستنزاف العسكري الذي تعرضت له في قتالها ضد "داعش" في سرت، ترغب بعض المجموعات الأخرى مثل: الجماعة الليبية المقاتلة وكتيبة ثوار طرابلس وسرايا الدفاع عن بنغازي وميليشيات صلاح بادي في استمرار القتال ضد الجيش الوطني الليبي، وترفض الاتفاق السياسي معتبرة إياه خيانة لدماء الشهداء. وقد وصل الخلاف لحد مطالبة المجلس العسكري مصراتة في مارس 2017 بإسقاط المجلس

---

(14) عبد اللطيف الحجازي، مرجع سبق ذكره، ص 8.

(15) مجمُوعة باحثين، التقرير الاستراتيجي العربي 2017، مرجع سبق ذكره، ص 165.

(16) المرجع السابق نفسه، ص 159.

(17) الخريطة العكسرية الجديدة لليبيا تظهر سيطرة المشير حفتر، موقع إيرورنيوز، منشور بتاريخ 24 يوليو 2017، متاح على الرابط التالي: https://goo.gl/nEQ81e

البلدي مصراتة، وتشكيل مجلس جديد لإدارة شؤون المدينة[18].

ويُمكِنُ تفسيرُ مُراوحة تيار الإسلام السِّياسيِّ – مُتمثلاً هُنا في حزب العدالة والبناء– بين مُعسكري الحرب والسَّلام بعوامل عدَّة منها: سعي مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا لدمج الإسلاميين في التسوية السلمية لتقليص حدة التيارات المتطرفة، وفي الوقت نفسه، طبيعة الانقسامات في مُعسكر "فجر ليبيا"، وخُصُوصاً مع ميل مصراتة للحوار وإنهاء الحرب التي يُشكِّلُ استمرارُها تأثيرا سلبيّاً على مكانتها الاقتصادية، والأهمُّ من ذلك أنَّ القاعدة الشعبيَّة للتيَّار الإخوانيِّ في ليبيا أضعفُ من نظيرتها السَّلفيَّة[19].

وقد شهد الغربُ الليبيُّ استمرار حالة التشرذم التي بدأت منذ توقيع اتفاق الصخيرات، وهو ما أفصحت عنه المعارك التي ضربت مدينة طرابلس عام 2017، بين

---

(18) عبد اللطيف الحجازي، مرجع سبق ذكره، ص ص 8–9.

(19) "مآلات ثلاثية: اتجاهات التطورات الداخلية في الدول المغاربية"، مرجع سبق ذكره، ص 247. للمزيد حول تيار الإسلام السياسي في الوطن العربي بشكل عام وليبيا بشكل خاص أنظر: مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، "الإخوان المسلمون في ليبيا: تحولات العلاقة مع السلطة"، في مجموعة باحثين، ليبيا: الدين والقبيلة والسياسة، دبي/ الإمارات المتحدة: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2014، ص ص 115–158. وميلاد مفتاح الحراثي، "الإسلاميون وقضايا الحكم الديمقراطي"، مجلة: شؤون الأوسط، بيروت، العدد: 145، ربيع/ صيف 2013،ص ص 150–184. وجمال سند السويدي، السراب، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2015. وملف: "الإسلام السياسي إلى أين؟"، مجلة: الديمقراطية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد: 54، أبريل 2014.

وكذلك: "الجماعات الإسلامية في ليبيا: حظوظ الهيمنة السياسية وتحدياتها"، ألمانيا: منظمة فريدريش إيبرت، (د.ت)، على الرابط التالي:https://goo.gl/oTgTE3

ميلشيات خليفة الغويل وقوات المجلس الرئاسي، والتي أظهرت بوضوح أن الغرب خاصة طرابلس، لا يزال يبحث عن قوة عسكرية قادرة على قلب موازين القوى، ولكن القوى العسكرية المختلفة في الغرب قريبة من بعضها في خبراتها القتالية ونفوذها الميداني، وهو ما يعد نقطة تفوق للشرق الليبي في هذا الشأن؛ حيث إنه يمر بمرحلة من التماسك السياسي والعسكري، وتحول الجيش الوطني الليبي، وفقا لكل الحقائق الميدانية، إلى الكيان العسكري الأقوى والأكثر مهنية بين كل الكيانات العسكرية الأخرى في ليبيا[20].

وفي الغرب الليبي رصدت الأجهزة الاستخباراتية الغربية خلال شهر مارس (2018) مُحاولات لتوطين "جماعة أنصار الإسلام والمسلمين" في مناطق جنوب غرب ليبيا، و يمثل ذلك أول ظهور لهذا التحالف الجديد في مسرح العمليات الليبي، وهو التحالف الذي يضم أكثر من 15 تنظيما إرهابيا ومتمردا من مالي والنيجر وتشاد والسودان تنتشرُ على طول منطقة الساحل، من بينها تنظيم "داعش" وتنظيم "القاعدة في المغرب الإسلامي"، وأكدت بعض المصادر المحلية أن عددا من قيادات هذه التنظيمات التقوا بغرض تعزيز التعاون بينهم فيما يتعلق بتبادل المعلومات[*]. ويتردَّدُ أنَّ الاجتماع درس تسهيل

---

(20) "فجوة عميقة: الأزمة الليبية بين الانقسام السياسي والصراع العسكري"، مرجع سبق ذكره، ص 160.

(*) جدير بالذكر أن من أخطر نتائج هذه الأزمة المعقدة استغلال الجماعات الإرهابية لظروف الفوضى والتشرذم والقيام بعدة أعمال إرهابية، وبالتالي، دخول الدولة في إطار "الدول الفاشلة". حيث سجلت ليبيا في عام 2016 الترتيب الـ 25 من 178 دولة. للمزيد أنظر: ناجي عيسى سالم القطراني، "تصنيف الدولة الفاشلة وأثره على السيادة: ليبيا نموذجا"، مجلة: العلوم السياسية والقانون، برلين/ ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي، العدد: 9، يونيو 2018، ص ص 464–465. ومحمد أمين بن جيلالي، مشكلة بناء الدولة: دراسة

انتقال عناصر المجمُوعات المختلفة من المناطق التي تُسيطرُ عليها مجمُوعات أخرى حليفة. كما تمّ تدارُسُ مُشكلة السَّيطرة على نقاطٍ على الشواطئ البحرية لتأمين وُصُول المقاتلين والدعم من سوريا والعراق. ويُعتقدُ بأنَّ هُناك توافُقاً بشأن أهمِّيَّة مدينة "درنة" في هذا الإطار، ما يستدعي (بالنسبة لهذه الجماعات الإرهابية) دعمها حتى لا تسقط تحت سيطرة الجيش الليبي[21].

جدير بالذكر أن المشير حفتر القائد العام للقوات المسلحة أعلن في منتصف مايو الماضي "ساعة الصفر لتحرير درنة"[22]. وأكد الناطق الرسمي باسم القيادة العامة العميد/أحمد المسماري أنه: "تمت السيطرة على مواقع العدو الحصينة في محور الظهر الحمر والحيلة ومرتوبة. وتم تكبيد العدو خسائر فادحة في الأفراد والآليات". كما قام سلاح الجو بشن غارات استهدفت العدو قبل انسحابهم من مواقعهم[23].

إبستيمولوجية وفق أدبيات السياسة المقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد– تلمسان، 2014/2013.

(21) "ليبيا و التحالفات الجديدة"، موقع: أخبار ليبيا، بتاريخ: 18/ مارس/ 2018، متاح على الرابط الإلكتروني التالي: https://goo.gl/XC4LBy

(22) "الجيش الليبي يكبد شورى درنة خسائر فادحة: ثلاثة دوافع وراء المعركة"، صحيفة: برنيق، العدد: 378، بتاريخ: 21/مايو/2018،ص1.

(23) "المشير يحدد أفق زمني لعودة درنة الزاهرة"، صحيفة: أخبار بنغازي، بنغازي، العدد 3266، بتاريخ 24/مايو/2018، ص 1.

ثالثاً–ملامحُ المشهد السياسي الليبي الراهن: توصيفٌ مُوجزٌ:

كما تبين لنا من خلال ما تقدم فإن الأزمة السياسية الليبية[24] تتسمُ بالتعقيد الشديد، وهي "تهددُ ليبيا بالفشل أو الانهيار"[25]، ولم تكُن حالة عدم الاستقرار التي تعيشُ فيها الدولة نتاجا لتراكُمات النظام السابق فقط، بل إنَّ هشاشة السلطة الانتقالية بعد 2011 في مُواجهة قوى الانتماءات الأولية الصاعدة (القبلية، والدينية، والمناطقية) أسهمت في تغذية وديمُومة عدم الاستقرار[26]. وبمُوجب الاتفاق السِّياسيِّ الذي وُقِّعَ عام 2015 دخلت البلادُ مرحلة انتقالية رابعة، تختلفُ عن الثلاث السابقة في أنَّ الخلافات السياسية وحالة الصراع كانت في بدايتها[27]. وقد اتسم عاما 2016 و2017 بجُمُود المسار السِّياسيِّ[28]، وبقاء الوضع على ما هُو عليه.

(24) أنظر: ظريف شاكر، "ليبيا بعد خمس سنوات من سقوط نظام القذافي"، مجلة: شؤون الأوسط، بيروت، العدد: 153، ربيع – صيف 2016، ص ص 197-209. وعبد النور بن عنتر، "تهديدات غير وجودية: الارتهان المغاربي لصراعات ما دون الحرب"، تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية، ملحق مجلة: السياسة الدولية، العدد: 191، يناير 2013، ص ص 23-28.

(25) مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، "تأثير الهجرة غير الشرعية في العلاقات الإيطالية– الليبية"، مجلة: السياسة الدولية، القاهرة، العدد: 212، المجلد: 53، أبريل 2018، ص 67.

(26) مجموعة باحثين، التقرير الاستراتيجي العربي: 2013-2014، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2015، ص 143.

(27) كامل عبد الله، مرجع سابق، ص 153. حول مفهوم انتقالية انظر: محمد برادة، "انتقال: كلمة إشكالية"،دبي الثقافية، العدد 11، أكتوبر 2014، ص 53.

(28) مجموعة باحثين، التقرير الاستراتيجي العربي: 2016، مرجع سابق، ص 235. والتقرير الاستراتيجي العربي:2017، ص 165.

ومن المعرُوف أنَّ دور الأطراف الخارجيَّة (الإقليميَّة والدَّوليَّة) في هذه الأزمة مُهمٌّ ومُؤثِّر بشكلٍ كبيرٍ[29]، وسوف نُشيرُ بإيجازٍ للدَّور الفرنسي في هذا الجانب؛ حيثُ إنَّ فرنسا كانت أوَّل دولةٍ تدخلت عسكريّاً ضدَّ القذافي[30]، كما أنها قدَّمت مُبادرتها للحل السِّياسيّ في "اجتماع باريس" بين المشير حفتر وفايز السراج في يوليو 2017، وشملت نقاط الاتفاق وقفا مشرُوطاً لإطلاق النار وتنظيم انتخابات رئاسية ونيابية عام 2018، وتنفيذ المادة الـ34 من الاتفاق السياسي بشأن الترتيبات الأمنية. وقال ماكرون إن "المبادرة الفرنسية لإحلال الاستقرار في ليبيا جاءت على خلفية تزايُد العقبات التي منعت تطبيق اتفاق الصخيرات". و رأى البعض أن "موقف فرنسا من الجيش الليبي يُعتبرُ رسالة صريحة للأطراف الداخلية والخارجية على أنه الجهة الوحيدة التي ستُوكلُ إليها مُهمَّة الأمن والاستقرار في ليبيا"[31].

وفي 2018/5/29 احتضنت باريس اجتماعا مُهمّاً حول الأزمة الليبية، (حضرهُ: المشير حفتر قائد الجيش الليبي، وعقيلة صالح رئيس مجلس النواب، وفايز السراج رئيس المجلس الرئاسي، وخالد المشري رئيس المجلس الأعلى للدولة)، قُدِّمت فيه "مُبادرة فرنسية" تضمَّنت عدَّة بُنُودٍ، منها: الدَّعوة إلى "توحيد البنك المركزيِّ الليبيِّ فوراً، وحل جميع المؤسَّسات الموازية"، وإلى ضرُورة "الالتزام بدعم الحوار العسكريِّ الجاري في القاهرة وتوحيد الجيش الوطنيّ الليبيِّ، وتشكيل الهيكل الوطنيّ العسكريِّ الذي سيتمُّ تنفيذُهُ بعد الانتخابات تحت السُّلطة المدنيَّة"[32]. كما تضمنت "الإقرار بأهمية وضع أسس دستورية" للانتخابات القادمة، وأن الانتخابات ستُجْرَى وفق هذه الأسس مع الاستمرار في مُعالجة موضوع الدستور، ودعم الممثل الخاص للأمم المتحدة في المشاورات التي يُجريها مع السلطات الليبية بشأن تقديم اقتراحٍ لاعتماد الدستور، والاتفاق على الانتخابات البرلمانية والرئاسية، وفق ما يحدده "المبعوث الأممي "بعد التشاور مع الحكومة والبرلمان والمجلس الأعلى. كما تم التأكيد على أن الجهة التشريعية الوحيدة التي ستعتمد "الأسس الدستورية" وقانون الانتخابات هي البرلمان بعد "استشارة" مجلس الدولة. كما أشارت إلى ما يشبه القرار الأممي بانتهاء كافة الأجسام الحالية وحكوماتها، وأنه في حال اعتماد ما أعلن عنه ستكون شرعية كل الأجسام الموقعة عليه نابعة من وثيقة "اتفاق باريس" فقط، والتي ستنتهي في ديسمبر 2018[33].

والملاحظة المهمَّة أن الأطراف الحاضرين لم يُوقعُوا على المبادرة؛ لإعطاء فرصة للرجوع إلى ليبيا، والتشاور مع الجهات التي يُمثلونها، رغم أنهم وافقوا على مضمُون هذه المبادرة؛ حيث أصدر المجلس الأعلى للدولة، الذي بات تحت سيطرة الاسلام السياسي ويعبر صراحة عن وجهة نظره، بياناً وافق عبره –بعد تردد طويل– على المشاركة،

(29) للمزيد أنظر: كامل عبد الله، مرجع سابق، ص ص 152-153. وتوفيق بوستي، مواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي: المقاربة الجزائرية، كراسات استراتيجية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد: 283، ديسمبر 2017.

(30) طارق متري، مسالك وعرة: سنتان في ليبيا ومن أجلها، مرجع سبق ذكره، ص 21.

(31) "إجماع على أهمية لقاء باريس بين حفتر والسراج"، موقع: صحيفة العرب، لندن، بتاريخ: 2017/7/27، على الرابط التالي: https://goo.gl/2fsxrW

(32) منية غانمي، "المبادرة الفرنسية لحلّ أزمة ليبيا.أي فرص للنجاح؟"، موقع: العربية نت، بتاريخ: 28/مايو/2018، هذا الرابط: https://goo.gl/xXaicd

(33) "إعلان سياسي بشأن ليبيا" نص مبادرة باريس، بتاريخ:29/مايو 2018، ص ص 1-3.

غير أنه وضع قائمة شروط تصادم طبيعة الحوار وحجم أطرافه على الأرض.

وأصدرت المجالس العسكرية والكتائب –جنزور والزنتان وغريان وصبراتة والزاوية وزليطن وجادو ومسلاته وتاجوراء وسوق الجمعة والخمس وقوة الردع الخاصة– بياناً هي الأخرى جاء مُفككاً، ويُؤكِدُ ما تعيشُهُ هذه المجاميعُ من تخبط وفوضى وشُحٍّ معرفيّ. وأكدُوا فيه أن المبادرة الفرنسية "لا تمثلهم".. وهُو ما يُشيرُ الى احتمالات عرقلة الانتخابات التي يُعوِّلُ عليها المجتمع الدَّوليُّ.

إن هذا الاتفاق سيظل حبرا على ورق ما لم تكن هناك إرادة ليبية حقيقية لإنهاء الصراع، وما لم تتقاطع مصالحُ الدول الكبرى الراعية له بشكل يُؤدِّي إلى انسحاب أحدهما منه[34]. ويرى بعض المراقبين أن الاتفاق حمّل مجلس النواب مسؤولية تحقيق النقلة المرجوة؛ كي يأخذ الاتفاق طريقه إلى التنفيذ وصولا إلى استحقاق الانتخابات في 10 ديسمبر 2018. وقد حدد الاتفاق في بنده الرابع مسؤولية مجلس النواب في اعتماد المجلس القوانين الانتخابية المطلوبة وتنفيذها؛ وفقا للجدول الزمني المحدد ولآلية التشاور مع المجلس الأعلى للدولة؛ التي تم الاتفاق عليها في الاتفاق السياسي الليبي. وقد رحب العديد من النواب بالاتفاق، وأكدوا أن المسار الدستوري يرتكز على التوافق بين أقاليم ليبيا التاريخية بأغلبية موصوفة، تمثل التوافق في كل مرحلة أو استحقاق من المسار الذي ينتهي بإصدار قانون استفتاء شعبي يرتكز على موافقة ثلثي كل إقليم من الأقاليم الثلاثة (المنطقة الشرقية والمنطقة الجنوبية وطرابلس)[35]. ويسعى مجلس النواب لخلق حالة من التوافق بين جميع الأطراف، حتى يعم السلام والاستقرار البلاد[36]. وأكد المستشار عقيلة صالح رئيس مجلس النواب أن الطرف الآخر يريد الوصول إلى تحقيق أهدافه، وإلا فإنه لن يسير في الحوار، فهم يريدون اقتسام السلطة التنفيذية، ويأخذون وزارات معينة[37]. وذكر المستشار في تصريح آخر بأن "المجلس الرئاسي جسم غير شرعي وفقاً للإعلان الدستوري، ولم يتحصل على الثقة من مجلس النواب ويعمل بالمخالفة للدستور المؤقت للبلاد"[38].

من جهته أعلن الجيش الليبي أن قبول المشير خليفة حفتر دعوة الرئيس الفرنسي للجلوس على طاولة الحوار (مع المجلس الرئاسي ومجلس الدولة) كان اضطراريا فرضه الواقع وحكمته المتغيرات السياسية التي تمر بها البلاد، وهو تجنب لمحاولات القفز على السلطة والانفراد بها من قبل تلك الأطراف غير الشرعية. وهو –حسب بيان الجيش– ما دعمته فيه الدول الحليفة والصديقة حتى لا تكون القيادة العامة في مظهر الرافض للحوار والسلام في ليبيا. ونقل الجيش من خلال مكتبه الإعلامي توضيح القيادة

(34) عيسى عبد القيوم، "قراءة أولية في "باريس"، و"باريس في عيون: مؤسسات ومليشيات وشخصيات ليبية"، الصفحة الشخصية على الفيس بوك، متاح على الرابط التالي:
https://goo.gl/2Qy3rB

(35) "مبادرة باريس: نواب يرحبون، وآخرون: أمنيات مطبوعة على ورق"، بتاريخ: 2018/6/1، على الرابط الإلكتروني التالي:
https://goo.gl/x1GTd2

(36) "فخامة رئيس مجلس النواب المستشار عقيلة صالح يعود لأرض الوطن بعد مشاركته في اجتماع باريس"، بتاريخ: 2018/5/31، موقع: وكالة الأنباء الليبية، متاح على الرابط الإلكتروني التالي: https://goo.gl/sNjQVn

(37) كلمة مسجلة للمستشار عقيلة صالح (رئيس مجلس النواب)، برنامج: ليبيا الدار، قناة:ليبيا الفضائية، السبت، 2018/5/26،الساعة:2:00 صباحا.

(38) "تصريح للمستشار عقيلة صالح حول مُبادرة السراج"، بتاريخ: 2017/7/17، موقع: مجلس النواب الليبي، على الرابط التالي: **https://goo.gl/85h7aS**

العامة بأن "قبولها لهذا النوع من التفاوض لا يعني تنازلا للإرهابيين، ولا اعترافا بهم، أو تفريطا في دماء الشهداء من أبناء الجيش الوطني والقوات المساندة له، وأن اللقاء المزمع مع هؤلاء لا يعني منحهم الشرعية"، كما تؤكد القيادة أن "كسر شوكة الإرهاب في ليبيا مازال في سلم أولوياتها سواء في درنة أو طرابلس أو مصراتة وجميع ربوع البلاد"(39).

ورغم أهمية "مُبادرة باريس" إلا أنها تفتقرُ إلى آلياتٍ عمليَّةٍ للتنفيذ على أرض الواقع، وتحتاجُ إلى بيئةٍ مُلائمةٍ من الثقة والعمل الجاد من أجل إنهاء الصراع وإنقاذ الوطن وتحقيق السلام الدائم من قبل كافة الأطراف.

الخاتمة:

يجدُرُ القولُ ختامًا أن التحالفات المختلفة في ظل تعقد الأزمة الليبية اتسمت بالتغير والتبدل المستمر؛ تبعًا لاختلاف الظروف، وتبايُن المراحل، واختلاف مواقف الأطراف، وأن إنهاء الأزمة وتحقيق التسوية الملائمة يتطلبُ إدراك الجميع لخطورة المرحلة وحساسيتها، وأن من ركائز الدولة بناء المؤسسات الديمقراطية، وتقديم مصلحة الوطن على المصالح الفئوية أو الحزبية، لبناء توافق وطني قوي، ينقذ البلد من خطر الانهيار، والأطماع الخارجية، ويُعطي للشعب فرصة لكي يقول كلمته في الدستور القادم، والانتخابات البرلمانية والرئاسية.

*****

(39) "اجتماعات باريس: الاستشاري يتراجع...وإيطاليا غاضبة والجيش: الجلوس معهم لا يعني الاعتراف بهم"، بتاريخ: 2018/6/1، متاح على الرابط الإلكتروني التالي:
https://goo.gl/PWFraR



التحالفات العراقية والإقليمية وانعكاستها على قضيَّتَي"كردستان"،"وداعش"

د.مصطفى جابر العلواني(*)

مقدمة:

فمنَ المسلَّمِ لهُ؛ أنَّ لكلِّ قضيَّةٍ، أو إشكاليَّةٍ جذورَهَا، التي تمتدُّ من المجالِ المحلِّيِّ، لتبلغَ المجالَ الإقليميَّ، والدوليَّ كذلك؛ فثمَّةَ حقيقةٌ- أشارَ إليها المعنيّونَ بدراسة العلوم السياسيَّةِ، والمعنيّون منهم بحقل العلاقات الدوليَّةِ- تتمثَّلُ في ذوبان الحدود والحواجزِ، بين ما هو دوليّ-من حيثُ الاختصاص، وما هو داخليٌّ، يتَّصل بالدراسات الدستورية وسواها-حتَّى صارَ ممَّا تُعنَى بمعالجتِه المنظَّماتُ الدوليَّةُ، في السياسةِ الدوليَّةِ؛ وبوصفها من جملةِ ما ترتَّبَ-على مرحلةِ العولمةِ والنظامِ العالميِّ الجديد-من نتائج، وما أعقبهَا كذلك.

وممَّا تعنيه التحالفاتُ؛ أنَّنا أمام أمور، تخضَعُ لما يأتي من اعتبارات:

أوَّلها: أنَّ ثمَّةَ تشابُكاً في المصالحِ، بين الأطراف المتحالفةِ، في إطارِ إشكاليَّةٍ ما.

ثانيها: أنَّ تلك الإشكاليَّاتِ يتطلَّبُ حلُّهَا "تنسيقاً" بين فواعل متعدِّدة.

ثالِثُهَا: أنَّ البحثَ عن حلٍّ لإشكاليَّةٍ ما، هو الذي دفعَ إلى عقدِ بعضٍ من التحالفاتِ لبلوغِهِ.

(*) أستاذ العلوم السياسية.

ومفيدَةٌ الإشارةُ إلى أنَّ القضيَّةَ الكردية، وكذلك قضيَّةَ "داعش"، قد ارتبطتا-في البحثِ-لأمور:

الأمرُ الأوَّلُ- أنَّ كلَّ قضيَّةٍ، من القضيَّتينِ، مستهدفتان من تشكيل التحالفاتِ، الإقليميَّةِ والمحلِّيَّةِ؛ وأنَّ هذه الأطرافَ المعنيَّةَ بالتحالفِ، لها رؤًى متقاربةٌ، في قضايا كثيرة، من بينها تلكما القضيَّتين.

الأمر الثاني: أنَّ كِلَا القضيَّتينِ، قد دفع لعقد تحالفاتٍ، تستهدفُهما تحديداً، وأسهمتا في إحداثِ تقاربٍ، بين الفواعل المتحالفة.

الأمرُ الثالثُ: أنَّ الأراضي التي هي جزءٌ من إقليمِ كردستان العراق، أو من المناطق التي تسكنها الأقليَّةُ الكردية في سوريَّا، قدْ أُسْتُهْدِفَتْ من"تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشامِ" المسَمَّى"داعش"، وفي المقابل قدْ أُستُهدِفَ التنظيمُ، من بعض الفصائل الكردية المسلَّحةِ؛ ما شكَّلَ مساحةً معرفيَةً، يُبحَثُ في إطارِهَا مصالحهما، الدافعة لمواقفهما من بعضهما.

أوَّلاً- أثر التحالفات العراقية والإقليمية وانعكاساتها على قضيَّة"كردستان"(1):

قضيَّةُ كردستان، مُذْ نشأتْ خرجت عن كونِهَا قضيَّةَ اختيارِ شعبٍ، وتقرير مصيره؛ لهذا كانت من القضايا المتجذِّرة، التي تؤثِّرُ في إعادةِ نَسْقِ "النسيج الاجتماعيَّ" الموروث، عن تفكُّكِ أقاليم الدولة العثمانيةِ وانهيارها؛ مع أنَّ القضيَّةَ قدْ تحمَّلَتْ أكثرَ ممَّا تحتملَهُ، بتأثيرِ سياسات الدول ذات الأقليات الكردية، الأمرُ الذي زادَها تعقيدَاً؛ فتحوَّلَتْ من المطالبة بوسائل سياسية، إلى صراعٍ مسلَّحٍ، نتيجةَ التخندُقِ القوميّ، الذي يَتذرَّعُ طرفٌ منهُ

(1) من المهمّ التنويهُ إليه: أنَّ القضيَّةَ الكردية، قدْ تأثَّرت بالتحالفات، بمستوييها: المحلِّي، والإقليميّ، مثلما أثرَّرت القضيَّةُ الكردية نفسها في دفع الفاعلين، للدخول في تحالفاتٍ، ضمَّتهم لأجلِ حلّ القضيَّةِ تلكَ، ونشأت تلك التحالفات لأَجلها.

بـ"الخصوصيَّةِ القوميةَ" و"الاستحقاق الإنسانيّ"، والآخرون يتذرَّعونَ "بالوحدةِ الوطنيَّةِ"، "والاستحقاق التأريخيّ".

وعقبَ احتلال العراق 2003، ومشاركة الكرد في إدارة شؤون الدولة، اتَّسعَت آفاق حلِّ قضيَّةِ الكرد-في العراق-وجاءت في مجالين:

الأول- ما أقرَّهُ دستور العراق 2005؛ بأنَّ: "جمهورية العراق دولةٌ اتحاديةٌ..."، وما ترتَّبَ عليه، وعلى الاتفاقات السياسيَّةِ التي حدَّدَتْ كثيراً من: حقوق وواجبات، وصلاحيات إقليم كردستان، بعدَ نشأَتِهِ، ليكونَ أوَّلَ ثمرات"تغيير النظام السياسيّ، وما سبقه من اتفاقات، بين قوى المعارضةِ العراقية، قبيل الاحتلال، حينَ كانت القوى الكردية، سبَّاقةً في السعي لإسقاط النظام السابق، والتعجيل باحتلال العراق، تحت مسوّغِ "تحريره من النظام المستبدّ"، وفق رؤيتهم ورؤيةِ فصائل المعارضة؛ نجمَ عنه حقَّانِ للكرد:

1. إقرار حقّ الكرد في الاستقلال، أو في إقامة إقليمٍ خاصٍّ بهم.
2. اشتراكهم في إدارة الحكومة المركزية، زيادةً على تفرُّدهم بإدارة الإقليم.

الثاني- ما اتَّصل بعلاقات الكرد مع القوى العراقية، والإقليمية، والدولية؛ بما يراعي المجال الأول، ولا يخرج-افتراضاً-عن مقتضياته؛ فالإقليمَ كانَ من ثمراتِ العلاقات المتينةِ للقيادة الكردية قبل العام 1990 وبعده، بالولايات المتحدة والدول الأوروبية، والذي يلمِحُ إليه أمران:

1) في 1991/4/8، عُقِدَ اجتماعٌ للاتحاد الأوروبي، للتصديق على خطة إنشاء ملاذ آمنٍ، تابع للأمم المتحدة في العراق، لحماية الأكراد، وقدْ قررتْ الولايات المتحدة بعدها بيومين، إنهاء جميع الأنشطة العسكرية في هذه المنطقة[2].

2) وفي 1992/8/26 تمَّ تحديدُ منطقة حظر طيران، لا تَسمَحُ للطائرات العراقية بدخولها شمالَ العراق وجنوبَه[3].

- التحالفات والوعود، في ظلِّ قتال داعش، وإعادة تقسيم المنطقةِ:

جاءَ طرح مشروع الشرق الأوسط الكبير -والذي يأتي على الأنسجة الاجتماعية لدول المنطقةِ، قبل حدودها- بما يُحيي من جديدٍ آمالَ الكرد في تحويلِ إقليمِ كردستان -حال إعلانِ استقلالهم- لدولةٍ كرديَّةٍ، مستفيدينَ ممَّا يُسَرَّبُ من معلوماتٍ، عن إمكانيَّةِ تخصيصِ دولةٍ لهم، ضمن ما يترتَّبُ على ذلك المشروع والتطوُّرات التي أعقبَتْهُ[4].

(2) تسلسل زمني لأهم الأحداث في العراق: موقع BBCعربي، متاح على الرابط التالي:https://goo.gl/RxcAfu

(3) نفس المصدر السابق.

(4) وممَّا تجدُرُ الإشارةُ إليه في مشروع الشرق الأوسط الكبير، الذي يعدُّ مشروعاً، يترجمُ الرؤيةَ الأمريكيةَ حول المنطقة، والذي بدأت بوادر المشروع عقب التفجيرات الإرهابية لبرجي التجارة، في الولايات المتحدة الأمريكية، 2001، وما أعقبها في سنة 2002، من ظهور استراتيجية أمنية أمريكية تعمل على الترويج للديمقراطية، والتصدي لتحديات المنطقة، وبما يربطها باتفاقات التجارة الحرة، بديلاً عن التكامل العربيّ،، لكنَّ المشروع تشكَّلت ملامحه الأولى سنة 2004، عقب احتلال العراق، وما سيكون من تغيير خارطة المنطقة، بما يضمن: صيانة أمن إسرائيل، وتسهيل شنِّ الحرب على الإرهاب، وإنهاءه.

انظر:

- ملخَّص كتاب: الشرق الأوسط الكبير...دلالاته وإشكالاتُه,ماجد الكيلاني، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، أبو ظبي، 2007.
- مشروع الشرق الأوسط الكبير،، موقع الجزيرة نت، منشور بتاريخ 10 يناير 2005، متاح على الرابط التالي: https://goo.gl/RYJ1uG

وما يقوّي آمالهم تلك، علاقاتُهم بإسرائيل، المبنيَّةُ على رعاية المصالِحِ، وتعاونهم المشهود مع الولايات المتحدة الأمريكية، ما يحقِّقُ لها موطئَ قدمٍ في كردستانَ، يلبّي مصالحَهَا، وما تبديه مقابل ذلك من تقديم العون للإقليم، في مجال التسليح والتدريب، وفي التنميةِ البشريةِ، والمساعدات الإنسانيةِ واللوجستيَّةِ، في شتَّى المجالات.

أمَّا إسرائيل؛ فممَّا يفسِّرُ دعمَهَا إجراءَ استفتاءِ كردستان، أمرٌ لا يبتعدُ عن تدهور علاقة إسرائيل بتركيا، وليكون عاملَ ضغطٍ على تركيا، بإشعالِ مشاعِلَ عثرةٍ أمامها، فتتحوَّل إسرائيلُ من"التذلل لها واستجداءِ إعادة شراكتها لما كانت عليه"، إلى الضغط على تركيا بدعم استقلال كردستان العراق، ومساعدتهم للحصول على اعتراف حليفتها الولايات المتحدة[5].

وممَّا ترتَّبَ على تحالف كردستان، والعراق كذلك، مع الولايات المتحدة الأمريكية، في ظلِّ التحالف الدولي لقتال تنظيم "داعش"، (بدا ذلك من الموقف الأمريكي" بعد أن بات وشيكاً اتفاق برلمان كردستان، على تغيير النظام السياسي إلى برلماني، وتحديد صلاحيات الرئاسة، وإنهاء ولاية الرئيس مسعود بارزاني في 19/8/ 2015)، جاءَ "الموقف الأمريكي" عبر مندوبها لكردستان، لعرقلة إقالة بارزاني، بسبب حاجة الولايات المتحدة، والتحالف الدولي له في زعامة الإقليم؛ لقتال داعش؛ وأظهرَ جليّاً اعتمادَ الإقليم على مواقف، الدول الكبرى ودعمها وحمايتها ومساعداتها، في بقائه، وقبول ما تراه في مستقبله"[6]؛ وأعطى لرئاسة الإقليم، والحزب الديموقراطي الكردستاني، إشارةً لرضا الأمريكان، واستُغِلَّتْ لإيجاد مخرجٍ، يعيدُ إمكانيةَ البقاء في الرئاسة فترةً قادمةً، بغضِّ النظر عن الاتفاقات السياسية، وعن الاعراف الدستورية، التي حدَّدت العام 2017 لتحوُّل نظام كردستان من رئاسي إلى برلماني، وتحديد صلاحيات رئيس الإقليم.

- <u>التحالفات الهادفة لاحتواء استفتاء استقلال إقليم كردستان العراق:</u>

عَمِلَ الحزب الديمقراطي الكردستاني "البارتي" لأجل لحظة الاستفتاء؛ لعلمه أهمية عام 2017 بوصفه عامَ نهاية حرب داعش، وينتظر البارتي "مكافأةَ" التحالف الدولي وأمريكا، على اشتراكه في قتالِ الإرهاب؛ لهذا عقد "البارتي" نيَّةَ إجراء الاستفتاء عام2017، ليؤكِّدَ أنَّ الاستفتاءَ وسيلةُ تمسُّك بالرئاسة، وتجاوزٍ لما يَحُدُّ من صلاحيَّاتِها.

وكانَ لتميُّزِ علاقات إقليم كردستانَ بإسرائيل، والنظر إليها حليفاً وداعماً له، أن دفعت إسرائيل بالإقليمِ قُدُمَاً، لإجراءِ استفتاءِ استقلالِهِ، بطريقةٍ ملفتةٍ للمراقبين؛ إلاَّ أنَّ هذا الدعمَ، وتلك الرغبةَ، قدْ تواريا أمامَ ضروراتِ التحوُّل الأمريكيِّ، في قراءتها لما يجري وما تريده الولايات المتحدة منهُ.

وأصرَّتْ رئاسةُ الإقليم على إجرائه، في خطوةٍ عُدَّتْ مخالفةً لدستور العراق 2005، الذي أسَّسَ لنشأة الإقليم؛ ما دفعَ الولايات المتحدة –حليفَةَ بغداد، وكردستان– لإبداء رغبتها في الإبقاء على الوضع الراهن، وحدود المنطقة، وأنْ لا يجري تغييرٌ عليها إلاَّ بعد اتفاقات وتوافقات، تفوق توقعات الإقليم الفجَّة المتسرّعة؛ لكثرة الفواعل وتفاوت أهدافهم الاستراتيجية، والاعتبار بما يجري في سوريا–من متغيرات وتحولات المواقف– وفي العراق، وطيّ صفحة الإرهاب، والحرب عليه. فعاقب الأمريكان الإقليم على إجرائه الاستفتاء، وتم تضييق الخناق عليه، لمخالفته رغبتها، التي تحوَّلت من موافقتها المبدئية عليه، إلى التوجيه بإلغائه. فالأمر خاضعٌ للحسابات الأمريكية،

---

(5) مصطفى جابر العلواني، إقليم كردستان–ما بعد الاستفتاء– وتحركات حكومة بغداد (المستقبل والمآلات)، مركز رؤيا للبحوث والدراسات،17 /2018/1، متاح على الرابط التالي:
http://ruyaa.cc

(6)المرجع السابق.

وللتبدُّل السريع الذي تشهده المنطقةُ وتحالفاتها وأزماتها؛ ولا سيَّما الأزمة السوريةُ، وتحوُّل الأمريكان عن استقلال الإقليم، وما يفجِّرُهُ من قضايا تربك: الإيرانيين، والأتراك، إلى ما كانَ من مستجدات الرؤية الأمريكية، في تقديم ورقة إنشاء قوات كرديةٍ سورية في سوريا، ودعمها، بما يحقِّقُ فتحَ جبهاتٍ جديدةٍ: للروس، وإيران، وتركيا، والنظام، وداعش، جملةً واحدةً.

أمَّا تأثيرُ التنسيق التركي–الإيراني/العراقي، بشأن الإقليم، وما أعقب الاستفتاء: فإنَّ من أبرز ما يمكن تسجيلُهُ، في إطار التعاون التركي/الإيراني، وتوافقهما تُجاهَ قضيَّةِ استفتاء كردستان، ما يسجِّلُ سابقةً في إطار التأثير الإقليميّ في قضاياه، بما يفوق التأثير الدوليَّ، وما جرى في ظلِّ سرعةِ تنسيق المواقف، والعملِ على تنسيقِ الرؤى، والخطط المستقبلية، بين إيران وتركيا، وتعاونهما المباشر مع حكومة المركز ببغدادَ، لإيجادِ حلٍّ يحقِّقُ مصالحَهم، في الحفاظ على الوحدة الوطنية، بصيانةِ وحدةِ الأراضي، والنسيج المجتمعي بكلِّ مكوِّناتِه –وفقَ قناعات الدول الثلاث– إزاء تهديدهما من الإقدامِ على إجراءِ الاستفتاء؛ بما يجعل الدورَ الإقليميَّ أمراً له أثره في سيرورة ما سيطرأُ فيه، وبما يضغطُ تأثير الدور العالميّ في المنطقة؛ ولعلَّ ما يمكن تسجيلُه إزاء هذا الأمر نقاط أبرزها:

أ- أنَّ التهديدات الموجَّهة لإيران، وإرادة الولايات المتحدة، من إعادة النظر في البرنامج النووي الإيرانيّ، لها أثرها في تقارب إيران من تركيا، إضافةً إلى تقرُّبها وتحالفها مع روسيا –زيادةً على تفاهمهم في الأزمة السوريةِ، وانسحابِ الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي– لتشكِّلَ قوَّةً مانعةٍ، أمامَ تغيير الوضع في الدول ذات المناطق الكردية، ولاسيَّما العراق، وإقليمه الكرديّ.

ب- الأمر الآخر، ما يتَّصل بتركيا، التي تحولَّت من إدارة ظهر أوروبا لها واتحادها، إلى أن تدير تركيا ظهرها لأوروبا، باستحداث نشاط استراتيجيٍّ في المنطقة، لا يستبعد إمكانيَّة التقارب مع أيِّ طرفٍ إقليميٍّ، عقب ما أقامته من علاقات بإيران، وروسيا فيما يتصل بالمنطقة، وفيما يرسمُ مستقبلها[7]؛ فالتحسُّسُ من استقلال إقليم كردستانَ، باتَ القضيَّةَ الأهمَّ، عقب تبدُّدِ طموحات تركيا بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبيّ؛ شكَّل ذلك تحديَّاً كبيراً، أمام المضيِّ قدماً باستقلال كردستان.

ت- من هنا تأتي حقيقةُ تحوُّل كثيرٍ من قضايا المنطقةِ، إلى قضايا تتخطَّى المجال الوطني، لتدخل المجال الإقليميَّ، فالدوليَّ؛ لما لها من تأثير على الدول، التي وجدتْ نفسَهَا مضطرَّةً لتنسيق مواقفها، وتوحيد جهودها، في إطار تحالفات، اتَّسَمَتْ "بسرعةِ التغيُّر في خارطتها وفي أطرافها"، أذابَ الأنماطَ التقليديةَ للتحالفات، ومسوِّغاتها الأيديولوجيةِ، ليكونَ تقديم المصلحةِ أمراً حاكماً في نسج تحالفات تصونُهَا.

ث- انعكست هذه كلُّها على مستقبل كردستانَ؛ التي لمْ يعدْ أمرها محصوراً في رغبات الكرد أنفسهم، بوصفهم شعباً يسعى لتقرير مصيره، وبناءِ دولته؛ ولم تَعُدْ القضيَّةُ معلَّقةً بآمال موافقةِ دولةٍ ما، مهما تعاظمت قوَّتها، أو توطَّدتْ بهم علاقاتُهَا.

- فقد جرت الأمور بما تشتهيه سفن الدول الإقليمية؛ وأكَّدَتْ إمكانيَّةَ حلِّ المنطقةِ لكثيرٍ من مشاكلها، بالتنسيق بين قواها الفاعلةِ الأبرز، والمعنيَّةِ بأيَّةِ أزمةٍ تنشأُ.
- وتم إحراج الولايات المتحدة، وإبعادها عن دعم إقليم كردستان في إتمام مساعيه عقب إعلان نتائج

(7) مصطفى جابر العلواني، بواعث الدور الإستراتيجي التركي في الشرق الأوسط، بحثٌ ألقي في مؤتمر جامعةِ سيرت بتركيا، 2016، المقدمة ص3.

الاستفتاء، زيادةً على رغبتها في عدم المضيّ بنتائجه، والعمل وفق مقتضياته، فهو يُعَرِّضُ مصالحها وتحالفها الاستراتيجي المتميز مع بغداد للخطر.

- التحالفات التي أدَّتْ إلى مزيدٍ من التوازن والتهدئة إزاءَ قضيَّة إقليم كردستان:

من ناحيةٍ: كانَ للفصائل الكردية في سوريا، قصَّةٌ تمتدُّ جذورها إلى ما قبل نشأتها، من خلال علاقات الإقليم بحزب العمال الكردستاني، وبالحركات الكردية بسوريا.

وما يهمُّنا في هذا الموضع، التأكيد على أنّ ردَّةَ فعل الولايات المتحدة- إزاءَ تجاوز سلطة إقليم كردستان، بإصرارها على إجراء الاستفتاء، والتقليل من شأن مناشدات الأمريكان لعدم إجرائه- جاءَت بترك الأمر للقوى الإقليمية المعنية: تركيا، وإيران، والعراق؛ وأعطتْ الضوء للحكومة المركزية ببغداد للتعامل وفق الدستور إزاء الاستفتاء؛ فتعنُّت الولايات المتحدة مع الإقليم، يضرُّ بتقييم الكرد لموقف الأمريكانَ من قضيَّتهم المركزية، ولا سيما من شرعت بتدريبهم وتسليحهم، ودعمهم، من فصائل كرد سوريا.

ومن ناحيةٍ أخرى؛ فإنَّ علاقات العراق، وتحالفاته مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ جعلت الموقف الأمريكي متوازناً إزاء العراق، لهذا أدارت ظهرها لرغبة رئاسة الإقليم بإجراء استفتاء الاستقلال؛ مع أنَّ الإقليم لمسَ دعم الأمريكان رئاسة الإقليم وإبقاءها، لقتال داعش، وفهمَتْ منه رئاسة الإقليم أنَّها ستكافأُ، بعد أن كان العام 2017 عامَ إنهائه.

ولَمْ تتمادَ بغدادُ مع الإقليم في تضييق الخناق عليه، إلى حدِّ "إلغاءِ الإقليمِ" والنكوصِ به إلى محافظات؛ ومن بين ما خفَّفَ حدَّةَ موقف الحكومة المركزية ببغدادَ؛ تقارب إيران مع الإقليم، من ناحيتي: الاتحاد الوطني الكردستاني في السليمانية وتربطه بإيران علاقات تعاون تاريخية، وكذلك مع الحزب الديمقراطي الكردستاني الممسك بزمام السلطة بأربيل، وقدْ أبدى الأخير لإيران في زياراتٍ سريةٍ -فيما رشحَ من معلومات- أبدى استعداده للتعاون متعدِّد المجالات مع إيران، التي لها ما يدفعها للترحيب بهذا العرض، وقد أثقلها حصار اقتصادها، واستراتيجيتها؛ في وقتٍ بدأت به الولايات المتحدة بالتلويح بالانسحاب من الاتفاق النووي، وقد فعلتْ؛ ما دفع إيرانَ، لفتح المعابر بدءًا -ليس من حليفها التقليدي في السليمانية- بل بمعابرِ أربيل؛ وأثَّرتْ إيران على بغدادَ لتخفيف حدَّةِ تعاملها مع الإقليم؛ زيادةً على ما سيأتي من ثمرات تخصُّ بغدادَ، عقب الانتخابات البرلمانية العراقية التي جريتْ في 12مايو2018؛ وما تمثِّله القوى الكردية الرئيسة، من ترجيح الكتل التي لها علاقات متميزة مع إيران.

وهذه الأحداث الأخيرة، أُنعشتْ آمال سلطة الإقليم، وقواه السياسية؛ ودفعها للمطالبةِ بإعادة نسبةِ الموازنة إلى ما كانت عليه، وإلى المطالبة بإجراء توازن أمنيّ، في المناطق المتنازع عليها بين الإقليم والحكومة المركزية ببغداد؛ عقبَ الإعلان عن نتائج الانتخاباتِ، وبروز أثر الكتل الكردية في أن تكون عاملاً مرجِّحاً، وحاسماً بين الكتل الكبيرة الثلاث، المؤثرة في تشكيل الحكومة القادمة.

أمَّا ما يمكنُ توقُّعُهُ، لمستقبل إقليم كردستان، فقد يأتي في ظلّ مراعاةِ عدد من الأمور:

1- مراعاة عدم المجازفةِ مجدَّداً، باتِّخاذ أيَّةِ خطوةٍ، من شأنها تأليبُ الدول الإقليمية المعنيَّةِ بالقضيَّةِ الكردية، ولها أقليَّاتٌ كردية، أعني: تركيا، وإيران، ناهيكَ عن سوريا.
2- مراعاة العمل وفق دستور العراق لعام 2005، وعدم المجازفة بمخالفته، بالمطالبةِ بما لمْ يقرّه الدستور.
3- عدم الذهاب بعيداً في بناء علاقات خارجيةٍ، مع الدول الأخرى، إلاَّ في إطارِ ما يسمح به الدستور العراقيُّ، الذي يجعل بناءَ العلاقات الخارجيةِ أمراً

محصوراً ببغداد، إلاَّ ما كانَ ودِّياً منها، ولا يؤثِّرُ على العراق ومصالحه وعلاقاته، ونظامه السياسي.

4- محاولة تحقيق أعلى سقفٍ من المكاسبِ، سياسيًّا من بغدادَ، عبر عقدِ التحالفاتِ، التي لا تثيرُ من شأنها حفيظةَ القوى السياسية، ولا سيَّما الكبيرةَ منها ضدَّ الإقليم، وضدَّ الكتل الكردية المشاركة في العملية السياسية ببغداد.

5- إبداءُ التعاون مع حكومة المركز ببغداد، فيما يخصُّ إعادةَ القوات الكردية في المناطق المتنازع عليها، في خطوةٍ تبقي على ما يؤشِّرُ لعلاقة كردستان بتلك المناطق، ولحقوقها فيها ولو في المستقبل البعيد.

ثانياً- أثر التحالفات العراقية والإقليمية وانعكاستها على قضيَّة"داعش":

من بينِ ما يكشِفَ ذلكَ التشابُكَ، ويُسهِمُ في حلِّ عقدةِ فهم ما يجري؛ وتسليط الضوءِ على الظروف التي نشأَ في ظلِّها تنظيم"داعش"؛ والوقوف كذلكَ عندَ أبرز القوى المؤثِّرةِ، في إطارِ التحالفات، التي لم تعدْ حلولها متاحةً لطرفٍ، مهما تعاظمتْ قوَّتُهُ، وكبرَ شأنُهُ.

1) نشأةُ "تنظيم داعش، وملابساتُهَا:

أُختيرَ "أبو بكر البغداديّ، على رأس تنظيم القاعدةِ في العراق، عقبَ مقتل مؤسسها الزرقاويِ، ومقتلِ أبي أيوب المصري، في مايو 2010. وسنةَ 2013، تحوَّلَ التنظيمُ إلى "الدولة الإسلامية في العراق والشام"، بعدَ أن امتدَّت ثوراتُ الربيع العربيِّ إلى الشام، الذي يستدعي "فتحها" وفق اصطلاحهم، حتَّى توفَّرتْ مستلزماتُ إعلانِ الخلافَةِ، بعدَ توفُّر الأرض "للخلافةِ"، بتأثير قصفِ الفلوجة من القوات العراقية، بداية العام 2014، والدعوة لإخلاءِ ساكنيها؛ وتمدُّدهم إلى أراضٍ واسعةٍ، تخصُّ أكثر من محافظة عراقية؛ ووصلَ الرقَّةَ بسوريًّا كذلك.

ومن اللافت للنظر، أنَّ ظهورَ "تنظيم الدولة" وتوغُّلَه في العراق والشام، جاءَ في ظلِّ أمور تسهمُ في الكشفِ عن مقاصدِ تأسيسه، أو استدعائهِ، وفق ما يذهبُ إليه بعضُ المراقبين، ومن تلك الملابساتِ:

أ) الاعتصامات التي شهدتها المحافظات ذات الأغلبية السُنِّيَّة، في العام 2013، وعقبَ اقتحامِ خيام اعتصامات الحويجةِ، وما جرى فيها من قتلٍ لمتظاهرين غير مسلَّحين.

ب) توسيعِ العمل بقانون 4 إرهاب، ومحاولةِ تصفيةِ الخصوم السياسيين، من لدن الحكومة العراقية وقتها؛ فَحُكِمَ على نائب رئيس الجمهوريةِ حينَهَا "طارق الهاشمي" بالإعدام، ولوحقَ نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير المالية "رافع العيساوي"، وسواهما، من نفسِ الانتماءِ المذهبيّ؛ في العام 2013.

ت) تحوُّل موقف رئيس الوزراء"نوري المالكي"، وقت الاعتصامات، من التصريح بقبوله: تحقيق المطالب القانونية، ودراسة المطالب غير القانونية؛ إلى التصريح فجأةً: أنَّ المعتصمين "فقاعةٌ"؛ الأمر الذي يؤكِّدُ تلقِّيهِ تطميناتٍ وتعهُّداتٍ بالتعاون معه باتِّجاهٍ، يبعثُ على شعوره بالاستقواء، وأنَّ لما يجري حدوداً مرسومةً، أو محدَّدَةً نهاياتها.

ث) يوليو 2013: فرار أكثر من 500 سجين، معظمهم أعضاءُ بارزون في تنظيم القاعدة من سجني التاجي وأبو غريب، في عمليتين نوعيتين.

ابتداءً؛ لابدَّ من التذكير بأنَّ ما يُعرَفُ اختصاراً بتنظيم"داعش"، يتَّصلُ في نشأتِهِ بالعراق والشام، وامتدَّ عبرهما ليبلغَ أماكنَ عديدةً، من بينها أوروبَّا؛ فيكونُ مقبولاً تصوُّرُ أن مستقبل هذا التنظيم، ونهايته -وفقَ من يظنُّها قريبةً- تكونُ في أرض العراق والشامِ؛ وما يتَّصلُ بالأزمات التي تعصفُ بِهما، والتي كانتْ عاملَ جذبٍ للتنظيم -ولا نقولُ عاملَ دفعٍ بهِ- لإعادَةِ ترتيب الأوضاعِ فيهما، نريدُ

العراقَ والشامَ، فيؤولُ الأمرُ فيهما، إلى ما تشتهيه الفواعل المختلفـةُ المعنيَّـةُ بالأزمـاتِ، وبتنظـيم"داعش"؛ فيتحقَّـقُ الاستقرارُ، بشروطٍ محسوبةٍ سَلَفَاً.

2) وجـودُ التنظـيم وعلاقتـه بتحقُّـق السـلم المجتمعـيّ وغيابهِ:

لا يخفَـى وجـودُ تـرابطٍ بـينَ: غيـابِ السـلمِ المجتمعـيّ ونشـوءِ التنظيمـات المتطرِّفَـة؛ فوجـود تنظـيم"داعش"، في العراق وفي الشامِ تحديداً، استدعَتْهُ عوامُلُ اللا-استقرار، وغيابُ السلم المجتمعي، وغيابُ الأمن بشتَّى ضروبِه.

فسوريًّا شـهدَتْ ثـورةً شـعبيَّةً، لمْ تشـهد مثيلتَهـا منـذ الاحتلال[8]؛ تحوَّلت الثورةُ إلى صراعٍ مسلَّحٍ، أفقدَ الشعب السوريّ أمنه وسـلامَهُ مـن جهـةٍ، وأدَّى إلى تفـاقمِ أزمتهـا بـدخولِ فواعـلَ إقليميـة ودوليـة بـدأتْ تـؤثِّرُ في اسـتقرار سوريا، وفقاً لمصالحهم ورؤاهم، من جهةٍ أخرى.

أمَّا العراقُ، فقد سبقَ سوريًّا في فقدانِ أمنه واستقراره عقب الاحتلال؛ وهو أمرٌ طبيعيٌّ في ظلِّ مقارعة الاحتلال ومقاومتـه الوطنيـةِ؛ إلاَّ أنَّ الأمـرَ تفـاقَمَ عقـب انسـحابِ الاحتلال من العراق، وقوَّتِه المسلحة القتالية؛ الأمرَ الذي رجَّحَ فرضَ ارتباط وجود التنظيمِ"داعش" لا فقط في غياب الأمـن والسـلم المجتمعـيّ وحسـبْ، بـل يـرتبطُ بإراداتٍ خارجيَّةٍ، لهـا مصلحتُهَا في تعميق الاضطراب، وتكريس عـدم الاسـتقرارِ، ليكـونَ ذلـكَ مـن آثارِ وجـودِ تنظيمِ"داعش"، وليس فقط عوامل جذبٍ له.

والعاملُ الآخر الذي تسبَّبَ في غيابِ الأمنِ، والسلم المجتمعي، ما سجَّلَهُ المراقبونَ، من تكريس الصبغة الطائفية لحكومـة بغـداد، لاسيَّما بعـد العـام 2010، الـتي ولَّـدتها الانتخـابات حينَهـا؛ وسُـجِّلَ خلالهـا: التهمـيش والإقصـاء السياسي والوظيفيّ، وبدأت وقتها مرحلةُ التمييز الطائفيِّ في كثيرٍ من المجالات، أدَّتْ إلى إحداثِ تصدُّعٍ، في جدار الوحـدة الوطنيـة، وتعـرُّضِ الآخـرين إلى مضـايقاتٍ وتجاوزاتٍ، دفعتْ إلى الاعتصاماتِ، التي تأثَّرتْ بالعوامل المحليَّةِ المذكورةِ، التي جعلتْ العراقَ والمناطق، التي شهدتْ الاعتصاماتِ صدًى لثورات الربيع العربيّ، والسوريّ لقربِه منهـا؛ ودفعَتْ للمطالبةِ بإقامـة إقليمٍ خـاصٍ بالمحافظات السنِّيَّةِ؛ وشـهدتْ تلكم الاعتصـاماتْ تغلغلَ عناصرَ مـن تنظيمِ"داعش"، وبـذلكما: صـارتْ سـوريًّا والعـراقُ أرضـاً خصبةً؛ تبرِّرُ وجودَ تنظيم داعش، إن لمْ تكنْ تستدعيه.

وكـانَ لـذلكَ آثارُهُ، الـتي يجملُهَـا المعنيـون بأربـعِ نقاط[9]:

أ- سقوط عددٍ من المدن العراقيَّةِ بيد تنظيمِ"داعش".

ب- نزوحُ أهالي تلك المدن وهجرتهم منها.

ت- غياب الاستقرار السياسي.

ث- تدهورُ الوضعِ الاقتصاديّ.

وبالمقابلِ؛ فلأجلِ صنعِ السلامِ، وترميمه مجدَّداً، لا بدَّ أن يكونَ ذلكَ بتوفير آليَّاتٍ، وبذل جهودٍ؛ منها آليَّاتٌ وجهودٌ: دستوريَّة قانونية، سياسية ودبلوماسية، ومجتمعية ثقافية، وجهودٌ وآليَّاتٌ دوليَّة[10].

3.التحالف الدولي ضد تنظيم "داعش":

وأوَّلُ تحالُفٍ يهدِفُ إلى قتالِ تنظيم "داعش" يتمثَّلُ بالتحـالف الـدوليّ المعقـود في سـبتمبر 2014-بقيـادة الولايات المتحدة الأميركية- ويَضُمُّ أكثر من عشرين دولةً، غايتُـهُ قتـال تنظـيم "داعـش"، ووقـف تقدُّمِـهِ في العـراق وسوريا، بعدَ أن سيطرَ على مساحات شاسعة فيهما[11]؛

(8) مع ما شهدته من ضرب المعارضة الإسلامية في حماه، وغيرها في ثمانينيات القرن الماضي.

(9) صنع السلام بعدَ "داعش"، د.عبد العزيز عليوي العيساوي، ورقةٌ بحثيَّةٌ قُدِّمَتْ في ندوةِ: عراق ما بعد داعش، التحديات وآفاق المستقبل، كلية القانون والعلوم السياسية بجامعة الأنبار،

(10) نفس المصدر السابق.

(11) ما هو التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية؟، موقع الجزيرة نت، منشور بتاريخ 2015/1/6، متاح على الرابط الآتي:

وقـدْ مهَّـدَ للتحـالُف انطـلاقُ الغـارات الأميركيـة في 7 أغسطس 2014، بعـد كلمـة الـرئيس الأميركي "أوبامـا" الموجَّهـةِ للشـعب الأمريكـيّ، واصـفاً الأوضـاع السـيئة في العـراق، والاعتـداءات العنيفـة ضـدَّ طائفـةِ الإيزيـديين؛ وهدفُـهُ: حمايـة المـواطنين الأمريكيـين في المنطقـة، والأقلية الإيزيديـة، ووقـف تقـدُّم تنظـيم"داعش تُجـاهَ أربيـل؛ وفي 10سبتمبر 2014 شُنَّتْ غـارات أمريكية في سوريا دون انتظار موافقة الكونغرس، وتكثيف الغارات في العراق.

وتوالتْ الدول بعدَ أيّامٍ في مشاركةِ الولايات المتحدة الأمريكية غاراتِهَا؛ فدخلت فرنسا ثاني دولة تشارك بعدةِ ضربات جوية ضد تنظيم "داعش"، وأرسلت قوات خاصة إلى إقليم كردستان، لتدريب قواته على الأسلحة الجديدة المرسلة إليهم؛ وفي 23 سبتمبر، شنت كل من الولايات المتحدة والبحرين والأردن وقطر والسعودية والإمارات أولى غاراتهـا في سـوريا؛ وأطـرافٌ آخـرون شـاركوا التحـالفَ جهودَه، بالدعم اللوجستي والتدريب أو بشنِّ غاراتٍ، في سـوريا والعـراق؛ ومنهـا بريطانيـا، والمغـرب، وأسـتراليا، وبلجيكـا، وألمانيا، والنرويج، وهولندا ونيوزلندا، وإسبانيا، وتركيا، والبرتغال، ودول كثيرةٌ أخرى انضمَّتْ للتحالفِ أو أيَّدَتْهُ، ومنظَّماتٌ.

والتحـالف لا يتضـمَّنُ إرسـالَ قـوات بريَّـة مقاتلـةٍ، مكتفياً بتدريب وتسليح الجيش العراقي، وكذلك"المعارضة السورية المعتدلة"، والقوات الكردية.

4.التحالف الروسي الإيراني السوري العراقي[12]:

رفضَـتْ سـوريَّا الانضـمامَ للتحـالف الـدوليّ بقيـادة الـولايات المتحـدة الأمريكيـة، لاعتقادِهـا أنَّـه يهـدفُ إلى الإجهـاز على نظامهـا، وعلـى تـدمير سـوريَّا، وتعتقـد أنَّ تركيـا-وهـي جـزءٌ منه- تـدعمُ الإرهـابَ في سـوريا؛ ومـن ناحيتها رفضَتْ روسيا الانضمام للتحالفِ، لأنَّه لا يتمتَّع بالشرعيَّةِ الدوليَّةِ، إذْ لمْ يتلقَّ طلباً مـن جهـةٍ دوليَّةٍ، تُخوِّلُهُ التدخُّلَ في سوريا، التي لمْ تبدِ موافقتها عليه؛ ولمْ تعترف إيرانُ من جانبها بالتحالفِ، لعدمِ شرعيَّتِه.

هـذا الأمـر، سـوَّغَ لإيـران، وروسـيا، وسـوريا تكـوين تحالفٍ بينها، بحجَّةِ قتالِ الإرهابِ، وليس تنظيم "داعش" تحديداً؛ فسوريا وحليفاها، يعتقدونَ أنَّ الإرهابَ مشخَّصٌ في المعارضـة السـورية، الـتي حملت السلاح بوجه النظام، والنظام هو صاحبُ الشرعيَّةِ الوحيد، وفق رؤيتهم.

أقدمتْ في نهايةَ سبتمبر2015 كلٌّ من روسيا وإيران وسـوريا والعراق، على إنشاء مركز معلومـاتي، يضـمُّ ممثلي هيئـات أركـان جيـوش دولهـم؛ يعمـل المركـز علـى جمـع المعلومـات الاستخبارية وتحليلهـا، وتبـادل المعلومـات عـن أوضـاع الشـرق الأوسـط؛ وتنسـيق العمليـات العسـكرية، المتَّصلةِ في قتـال الإرهـابِ، توحيد جهـود دول المنطقـة في مواجهـة الإرهـاب وتنظيم "داعش"، بتشكيل لجنة تنسيق العمليات وإدارة قـوات روسـية وسـورية وعراقيـة وإيرانيـة في قتالِ "داعش"؛ يتناوب على إدارة المركز دوريَّاً ضباطٌ مـن: سوريا، والعراق، وإيران.

5.تحوُّل الموقف التركي إلى التحالف مع روسيا وإيران:

مع أنَّ تركيا جزءٌ من التحالف الـدولي لقتال داعش بقيـادةٍ أمريكيـة، بدعمـه لوجسـتيَّاً، إلاَّ أنَّهـا قـد وجـدتْ نفسها بحاجةٍ مقدَّرةٍ إلى إعادة حسابات تحالفاتها، مدفوعةً بعواملَ، من بينها:

أ- فشل محاولاتها الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

ب- تنصُّل الـدول المانحة، لـدعمها في جهودهـا الإغاثيَّـةِ، والتصدّي للهجرة غير الشرعيَّةِ لأوروبا.

ت- تلمُّـس تركيا دلائـلَ دعـمٍ وتقويـةٍ للمعارضـةِ، وتنميـةِ قواعد ومؤسسات التنظيم الموازي.

---

https://goo.gl/3uDU5U

(12) اجتماع لعسكرين من العراق وروسيا وسوريا وإيران لمكافحة الإرهاب، روسيا العربية، منشور بتاريخ 19 أبريل 2018، متاح على الرابط التالي:https://goo.gl/UAChX9

ث- دعـم الحركـات الكرديـة ذات الأجنحـة المسـلَّحة في تركيا، ووجود دلائل تشير إلى دعم واستعانة الولايات المتحدة بقوات حزب العمال الكردستاني BKK، في العراق بحجَّةِ الاستعانة به في قتال داعش.

ج- مصـلحة تركيـا العمـل في ظـلِّ تحـالفٍ مـع روسـيا، وإيـران، لمـا لهمـا مـن علاقـات اقتصـادية تجاريـة واستثمارية وسياحية لها أثرها على اقتصادِ الأطراف الثلاثةِ.

ح- وجدت تركيا أنَّ الحليف الأمريكي، في إطار الناتو، لم يعـد يعبأُ بأمـن حـدودها، ولا بمـا يتهـدَّدُ وحـدةَ مجتمعهـا، في ظـلِّ العلاقـات الأمريكيـة، ومـن ورائهـا علاقات إسرائيل بالكرد السوريين.

ونتيجة هذا التحالف، صارت عملية تنسيق المواقف بـين الأطـراف الثلاثـة، ومـن ورائهـم النظـام السـوري أمـراً متاحـاً؛ بمـا يسـمح بتوجيـه مآلاتهـا، بمـا يخـدم مصـالح الأطـراف كلّهـا، ويتـيحُ لتركيـا حمايـةَ حـدودها، والوفـاء بالتزامهـا لفصـائل المعارضـة السـورية، الـتي تسـكنُ تركيـا، وتحظـى بـدعمها، ومنهـا فـتح ممـرات آمنـة للمعارضـة، للخروج من المناطق المدمَّرة، مقابل تقبُّل تركيا خيارَ بقاءِ النظام، والكفِّ عن المطالبةِ بإزاحته.

ولمْ تخلُ الأزمةُ السورية من اختلاف الرؤى، ورفض ما يقوم به النظامُ السوريُّ من خرقٍ، وشنِّ عملياتِه القتالية في مناطق"خفض التوتر" المتَّفق عليها؛ كما جرى حيالَ "إدلب" أواخر العام 2017، والذي أزعجَ تركيا، ودفعها لطلب الضغط على النظام من لدن روسيا وإيران، للكفِّ عـن ذلـك؛ حـتَّى وُصِـفَ التحـالف بالهشاشـة، لاخـتلاف الـرؤى حـولَ مسـائلَ مسـتجدَّةٍ، منهـا مـا يتَّصـل بتخريـب المـدن مـن لـدنِّ روسـيا وإيـران والنظـام، أمـام رفـض تركيـا واحتجاجها عليه، لما تحمله تلكم الحملات من سياسةِ التهجير القسريِّ، والاستهداف المذهبيّ.

فيما يتَّصل بمستقبل سوريا، فقد باتت خيوط اللعبةِ، وتحديدُ مستقبل سوريا غيرَ بعيدٍ عن التحالف، ولا سيما باعتمـادِ الـولايات المتحـدة الأمريكيـة علـى قـوات سـوريا الديمقراطية، بوصفها ذراعاً، يمكنُ من خلاله إبقاءُ التأثير الأمريكـيّ، وبعـضٍ مـن حلفائهـا، في مسـتقبل سـوريّا، الـتي يمكن أن تكونَ مقبولةً من التحالف الآخر، ما دام الأمر يستثني إزاحةَ النظام، ويستثني تقديم الأسد لمحكمةٍ دولية؛ وقـدْ يـدفعُ بتحـوُّل التقـارب الروسـي التركـي الإيـراني، إلى شكلٍ أقرب للتحالفِ، ما تأكَّد لتركيا من دورٍ لإسرائيل والـولايات المتحـدة الأمريكيـة في الانقـلاب الفاشـل 2016؛ وتعميق التبادل التجاري بين روسيا وتركيا، إلى مـا يبلـغ عشـرة أضـعاف مـا كـان عليـه؛ زيادةً علـى تجـاوزِ إيران وتركيا قضيَّةَ استفتاء كردستان، بما ينبئ بمستقبلٍ واعدٍ للتحالف الثلاثيِّ، في ظلِّ تأزُّم الموقف إزاء الاتفاق النووي الإيرانيّ.

وعلى ما سبق؛ يتبيَّنُ أنَّ تنظيم"داعش" قد أوشك على نهايتهِ، ولمْ يبقَ له سوى جيبٍ، لكنَّه ممتدٌّ إلى عمق الصحراء، وقد يجدُ منافذ إلى البحر بيسرٍ، تجعلُ الإجهازَ عليهِ، مطلباً أوروبياً أولاً.

6. محور الفصائل: اللبنانية، العراقيَّة، الأفغانيَّة:

يأتي دورُ الفصـائل المسـلَّحة، الشـيعيَّةِ: اللبنانيـةِ، والعراقيَّةِ، والأفغانيَّة، تبعاً للدور الإيرانيِّ بسوريا، وإسناد النظـام السـوريّ، في مواجهـة المعارضـة المسـلحةِ، وتواجُـدِ تنظيم"داعش" أكَّدَه ممثل المرشد الإيراني -علي خامنئي- مـن الحـرس الثـوري علـي سـعيدي، أواخـر سـنة 2015 بتأكيـدِ دور إيـرانَ، في حفـظ العـراق ولبنـان وسـوريا، بـل وحتى إيران[13].

---

(13) المليشيات الشيعية المقاتلة في سوريا، موقع الجزيرة نت، منشور بتاريخ 2015/12/6، متاح على الرابط التالي:
https://goo.gl/5npWrB

ومن هنا يتأكَّدُ للمعنيِّ بتحليل الأزمة السورية، أنَّ إيرانَ لنْ تدَّخِرَ وسعاً، إلاَّ ووظَّفَتْهُ وزَجَّتْ به لحسم الأزمة السورية، والإبقاء على نظام الأسد فيها؛ ومن بين ذلك: "حزبُ الله"، وقدْ كشفَ حسن نصرُ اللهِ، أنَّه ذو تمويلٍ إيرانيّ، وتسليحٍ إيرانيّ، ويتَّبعُ الفقيه في إيران.

ورصَدَ المعنيونَ، الفصائل المقاتلة في سوريا بالآتي[14]:

- كتائب"عصائب أهل الحق" و"فيلق بدر" و"حزب الله" العراقـي، قاتلت في العراق ثم انتقلتْ بتوجيه إيراني إلى سوريا.
- ألوية "أبو الفضل العباس": دافعت عن نظام الأسد، بدعوى حماية المراقد المقدسة.
- كتائب سيد الشهداء وذو الفقار: انتقلت من العراق إلى سوريا بتوجيه إيراني.
- فرقة "فاطميون" وفرقة "زينبيون" الأولى عناصرها أفغانية، والثانية باكستانيون قاطنون بإيران.
- فيلق "ولي الأمر": وهم فرقة خاصة، بحماية المرشدِ ومسؤولين إيرانيين، أرسلت لسوريا حلب تحديداً.

وأكَّدَتْ تقاريرُ إعلامية أن تلك الفصائلَ، قاتلتْ المعارضة السورية، وخاصة الجيشَ الحُرَّ ثمَّ جيش الفتح، ولم تقاتل تنظيم"داعش"؛ وأنَّ تلك الفصائل الشيعيَّةَ، استعانتْ "بالخطاب الطائفيِّ للتحشيدِ المعنويِّ في معاركها بسوريا، ليوازي -وفق قناعاتها- التحدِّيات الطائفية المقابلة، والتي ترجعُ وفقاً لهم إلى[15]:

- تدخُّل الدول السنِّيَّة، كالسعودية، وبعض دول الخليج، وسواها.
- ظهور التيارات التكفيرية، والتنظيمات الجهادية الوهابيةِ في معتقدها.
- دور حركة الإخوان المسلمين، في إشعال نار الثورة ضدَّ النظام السوريِّ.

7. تحوُّل الموقف السعودي، من قتال داعش إلى احتواء إيران:

من جانبها، بدت السعودية في حالٍ، يدفعها إلى تحويل اهتماماتها بقتال تنظيم "داعش"، من مستوى المشاركة العسكرية الفاعلة، إلى تراجُعِهِ نحو الدعم غير القتالي، في إطار عضويَّتِها في التحالف الدولي لقتال تنظيم"داعش" بقيادته الأمريكية؛ ولا أدلَّ على ذلك من طلبِ الأمير محمد بن سلمان من الرئيس ترامب، خلال زيارته الأخيرة للولايات المتحدة الأمريكية، الإبقاءَ على القوَّات الأمريكية في سوريا لفترة قادمة؛ بما يفسِّرُ انشغال السعوديَّةِ في حربها في إطار الأزمة اليمينة، وتفاقُمِ تعرُّضها للهجماتِ الصاروخيةِ، التي تنطلق من اليمن صوبها.

وتعي السعوديَةُ أنَّ تلك الصواريخَ تحملُ رسائلَ ساخنة، من إيران بإمكانيَّةِ التصعيد، دفعت بالسعودية نحو جعل "احتواء إيران" أمراً ذا أولويَّةٍ إستراتيجيةٍ، فهي تخشى أن يتحوَّل الحزام الاستراتيجي المعروف "بالهلال الشيعيّ"، إلى ما يهدِّدُ النسيجَ المجتمعي السعوديِّ، بخطرٍ يأتي عليه، لتشتعلَ فيه عوامل تحويل التنوُّع المذهبيّ، إلى صراعٍ طائفيٍّ، يلهبُ الساحل الشرقيَّ، ويمتدُّ ليبلغَ البحرينِ، وسواها من دول الخليج.

وتخشى السعوديَّةُ من توجيه فصائل المقاومة الشيعية، نحو حدودها، وقد تعرَّضَتْ من قبلُ إلى هجمةٍ بالقذائف موجَّهة من العمق العراقي نحو حدودها، وأعلن أحدُ الفصائل العراقيَّة مسؤوليَّتَه، ما يرجِّحُ أن تكون الأراضي السعودية، مستهدفةً مستقبلاً، ولا سيَّما عقب تنفيذ حكم الإعدام "بالشيخ نمر النمر"؛ وهو ناشطٌ شيعيٌّ، متَّهمٌ بالتحريض على النظام السعوديّ.

والأمرُ ذو الأولوية الاستراتيجية لإيران، يكمن في أمنها من توجيه ضربةٍ ضدَّ أراضيها، وأن لا تخسرَ

---

(14) المصدرُ السابقُ نفسُه.

(15) المرجع السابق نفسه.

مكاسبَ الاتفاق النوويّ، بتحريضٍ سعوديّ، تحت ذريعةِ تحويل إيران لبرنامجها النووي لأغراضٍ عسكرية.

خاتمة– مستقبلُ تنظيم"داعش":

أكَّـدتْ الأحـداثُ أنَ داعـشَ، ومنـذ نهايـة العـام 2017 يلفـظُ أنفاسـه الأخـيرةَ في العـراق، عقـبَ نهايـةِ معركـةِ الموصـلِ، ومـا أعقبهـا مـن الإجهـازِ عليه في بعـض منـاطقِ كركـوك وتكريـت؛ وتـوّجَ الأمـر بإعـلان التحـالف الـدوليّ إغـلاق مكتبـه بالعـراق؛ إيـذاناً بانتهـاء العمليـات القتالية الرئيسية ضد داعش في العراق[16]؛ ولا ينفي ذلك وجود خـلايا صغيرة لتنظيم "داعش" في بعضِ محافظات العراق؛ كثيرٌ منهم مشخَّصون مطلوبون.

أمَّا في سوريا، فلم يبق لداعش مكان، سوى الصحراء التي يتخفَّى في كهوفها، وبعضٌ من خلاياه النائمة، عقبَ إخلاء عناصره من مخيم اليرموك، وجنوب دمشق، واقتيدَتْ عناصره –حسب تصريحات النظام السوري– إلى سجون الدولة السورية، في حين أعلن مركز المصالحة الروسي، عن مغـادرة 2556 عنصـراً مـن داعـش مع عـوائلهم جنـوبَ دمشق، الثامن من مايو 2018، ما يلمحُ بوجودِ صفقةٍ، لمْ تُعلَنْ تفاصيلُها، ولم يُعـرَف مصير المقـاتلين ولا عـوائلهم بصورةٍ كاملةٍ، يوم 20 مايو 2018.

أمَّـا مسـتقبلُ تنظـيم "داعــش" ومقاتليــه، فثمَّـةَ احتمالات، تنحصرُ في:

- انتهـاء التنظيم بشـكلٍ تامٍّ، وهـو احتمـالٌ ضـعيف، فثمَّـةَ أعـداد خرجـتْ مـن مخيم اليرمـوك، وجـوب دمشـق، ولا يزالـون موجـودين بسـوريا، وفي العـراق عقب انتهاء عمليات تحرير الموصل.
- عودة التنظيم مجدَّدَاً، بدليل وجود خلايا نائمة، وبقايا قيادات منتشرة، وأعدادٌ منهُ مختبئةٌ في كهوفٍ جُهِّزَتْ بعنايةٍ، لتوفِّرَ عناصر المطاولةِ في الاختباء، في المناطق الصحراوية، وأخرى حدودية بين سوريا والعراق.
- أن يتحوَّلَ إلى دولٍ أخرى بعيدةٍ، يمكن أن تكونَ في أفغانستانَ، بوجودِ طالبان؛ أو أن يُستَدْعَى للشروع بتصفيةِ قضيَّةٍ ما، في مكانٍ ما.
- أن يتمَّدَّدَ فيظهرُ أمـاكنَ جديـدةٍ، وبثـوبٍ جديـدٍ في أفريقيـا: مثـل مصـرَ نتيجـةَ تضـييقها علـى الحرَكـات الإسلاميّةِ من جهةٍ، ولقتال القوات المصرية عناصر بيـت المقـدس، أو أن ينتقـلَ، مـع بقـايا الفصـائل المسـتهدفةِ في ليبيـا، إلى أمـاكنَ وسـط أفريقيـا، إلى جانـبِ وجـود بقـايا فصيل بوكـو حـرام، وسـواها مـن العناصر المتشدِّدة.

****

(16) التحالف ينهي العمليات القتالية ضد داعش في العراق، موقع قناة العربية، منشور بتاريخ 2018/4/30، متاح على الرابط التالي: https://goo.gl/e25wdH



وضع التحالف الدولي بعد تحرير الموصل

أ.رغدة البهي(*)

مقدمة:

نادت الولايات المتحدة في أغسطس 2014 بتشكيل التحالف الدولي لمحاربة داعش(1). وقد بدأ التحالف الدولي عملياته الجوية ضد التنظيم في 23 سبتمبر 2014(2)، بعد أن أعلن الرئيس السابق "باراك أوباما" أن بلاده ستقود تحالفًا دوليًا للقضاء على داعش من خلال إستراتيجية شاملة مضادة للإرهاب(3).

كما حاولت إدارة أوباما آنذلك إقناع العالم بأن الحرب ضد داعش لا تعدو كونها حرب ضرورة، لا حرب اختيار، وأن التحالف الدولي الذي تسعى الولايات المتحدة لتشكيله لا يعدو كونه تحالف ضرورة لا تحالف اختيار، وأن الهدف الوحيد الذي يهدف التحالف إليه هو محاربة الإرهاب الذي بات تهديدًا للعالم أجمعه لا الولايات المتحدة وحدها(4).

وقد بنيت إستراتيجية التحالف الدولي ضد داعش على عدة أسسٍ، أهمها: دعم العمليات العسكرية، وبناء القدرات والتدريب، ووقف تدفق المقاتلين الإرهابيين، وتجفيف منابع تمويل داعش، ومعالجة الإغاثة الإنسانية، ونزع الشرعية عن أيديولوجية داعش من قبل الشركاء الإقليميين لإظهار حقيقة التنظيم الإرهابية.

وتقوم الإستراتيجية أيضًا على أن إسهامات أعضاء التحالف ليست بالضرورة عسكرية، ولكن يمكن أن تقع في أي من مجالٍ بما في ذلك الدعم السياسي. كما وافق شركاء التحالف على تبادل المعلومات والعمل المشترك من أجل منع داعش من الوصول إلى المصارف إقليميًا وعالميًا، بجانب التنسيق مع الأمم المتحدة. ويتم ذلك في إطار وضع آلياتٍ للتنسيق فيما بين الشركاء، ومحاربة داعش في سوريا، وزيادة دعم قوات المعارضة المعتدلة(5).

وقد مثّل إعلان رئيس الوزراء العراقي "حيدر العبادي" في يوليو 2017 عن تحرير مدينة الموصل من قبضة تنظيم "داعش" حدثًا فارقًا في الحرب الدولية على التنظيم؛ إذ أسفر ذلك التحرير عن هزيمة التنظيم وإخراجه من واحدة من أهم المدن بالنسبة له، خسر على إثرها الموقع الإستراتيجي للموصل، خاصةً أنها تتحكم بطرق التجارة في الشمال، وبشكلٍ خاص الطريق السريع الرئيس باتجاه سوريا، ولها دلالات رمزية عديدة.

فمن جهة، أعلن "أبو بكر البغدادي زعيم "داعش"، عن خلافته المزعومة من على منبر جامع "النوري الكبير" في قلب المدينة، وذلك في أعقاب السيطرة عليها في يونيو

(*) مدرس العلوم السياسية المساعد، جامعة القاهرة.

(1) مصطفى علوي، الحرب على "داعش": تفاعلات إقليمية ودولية، السياسة الدولية، المجلد 50، العدد 199، يناير 2015، ص. 93.

(2) كمال السعيد حبيب، حدود فاعلية التحالف الدولي في مواجهة الإرهاب، السياسة الدولية، يناير 2015، ص ص. 98-101

(3) محمد أنيس سالم، الدول العربية في مواجهة خطر "داعش"، السياسة الدولية، المجلد 50، العدد 199، يناير 2015، ص. 103

(4) حسن نافعة، مأزق الحرب الأمريكية.. بين الضرورة والختيار، السياسة الدولية، المجلد 50، العدد 199، يناير 2015، ص. 90.

(5) نهى بكر، فاعلية التحالف الدولي لمحاربة داعش، السياسة الدولية، المجلد 52، العدد 210، أكتوبر 2017، ص. 48

2014. ومن جهةٍ أخرى، يعد سقوط الموصل بداية النهاية للوجود "الداعشي" في العراق؛ حيث يمهد الطريق للقضاء على ما تبقى من مجموعاته وعناصره، وسيدفع آخرين منهم للذهاب إلى سوريا من أجل البحث عن ملاذٍ آمن، كما أنه يشكك في قدرة القيادة الحالية للتنظيم في الحفاظ على ما تبقى من المناطق التي يسيطر عليها[1].

وفي هذا السياق، تهدف الورقة البحثية إلى الوقوف على وضع التحالف الدولي منذ تحرير الموصل. ولتحقيق ذلك الهدف تنقسم الورقة إلى أربعة محاور رئيسة؛ يتناول أولها المبادئ التوجيهية للتحالف ما بعد الموصل، ويناقش ثانيها الملامح العامة للوضع الراهن للتحالف؛ ممثلة في: بقاء قوات التحالف وتخفيض أعدادها، واتجاه التحالف إلى إعادة إعمار العراق، ومواصلة الحرب على الإرهاب. ويتطرق ثالثها إلى أدوار التحالف ما بعد سقوط الموصل، وأخيرًا يحلل رابعها السيناريوهات المحتملة لداعش وموقع التحالف الدولي من كل منها.

أولًا– المبادئ التوجيهية للتحالف ما بعد الموصل:

وفقًا للتصريحات الرسمية للتحالف في أعقاب تحرير الموصل، لن تتحقق الهزيمة الدائمة لداعش دون القضاء على كافة الملاذات الآمنة التي يعمل من خلالها. ولتحقيق ذلك، تتحدد مهام التحالف الدولي في: القضاء على داعش كتهديدٍ إقليمي في العراق وسوريا، وإرساء الاستقرار في المجتمعات المحررة بطريقةٍ شاملة، وحشد أعضاء التحالف بجانب الشركاء الخارجيين (وذلك من خلال استخدام نهجٍ حكومي يقوض شبكات تنظيم داعش وأفرعه وشركائه، بما في ذلك أشكاله الأخرى الجديدة المحتملة، ويحرمه من حرية الحركة والملاذات الآمنة والموارد).

فضلًا عن محاربة أيديولوجية داعش للحيلولة دون عودة ظهور التنظيم مرة أخرى، والتصدي لآليات تجنيده للأفراد، ودعم الأصوات المحلية التي تقدم رؤية بديلة لدعاية داعش، ومضاعفة الجهود لحرمان داعش من استغلال وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت، ومنع عودة ظهور داعش من خلال دعم الإصلاحات المتبعة من قبل القطاعين السياسي والأمني في العراق، وذلك في إطار قرار مجلس الأمن رقم (2254)، والمتصل بضرورة التوصل لحلٍ سياسي في سوريا، وذلك من أجل المساعدة في معالجة الأسباب الجذرية وراء ظهور داعش.

ويرتكز التحالف الدولي على عددٍ من الركائز الأساسية منذ تحرير الموصل؛ أولها، يعتبر التحالف آلية للحشد والتنسيق ومناهضة للإرهاب وفقًا لمبادئ القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وثانيها، تتحمل الدول المسؤولية الأولية للدفاع عن أوطانها ضد داعش، ولذلك يعمل التحالف بجانب ومع ومن خلال شركائه. وثالثها، عضوية هذا التحالف هي عضوية طوعية. ورابعها، لا يوجد نهجًا واحدًا محددًا لهزيمة داعش، فكل نهج مصمم من أجل معالجة الطبيعة الفريدة للتهديد في منطقة أو إقليم ما. خامسها، ضرورة إدامة التعاون ووحدة الهدف في التحالف الدولي ضد داعش.

وفي هذا الإطار، ينبثق عن التحالف الدولي عدة فرق العمل، بات لزامًا على كل منها التكيف مع المعطيات الجديدة على أرض الواقع خاصة في الموصل؛ **فمجموعة العمل الخاصة بمكافحة تمويل داعش** (CIFG) تركز على تحديد وتعطيل مصادر عائدات تنظيم داعش وقدرته على نقل الأموال لشن حملته الإرهابية والوصول للأنظمة المالية الإقليمية والدولية. وبما أن داعش يتكيف ردًا على خسارته للأرض في العراق وسوريا، فإن مجموعة العمل هذه سوف تتكيف هي الأخرى، من خلال الاستفادة من تعاونها مع المنظمات متعددة الأطراف متشابهة الفكر

(1) علي بكر، التطرف والإرهاب: التداعيات المحتملة لهزيمة "داعش" في الموصل، مقال منشور على موقع السياسة الدولية، بتاريخ 27-7-2017.

وتشجيع الأعضاء على اتخاذ إجراءات ملموسة أكثر ضد تمويل داعش[1].

وقد ناقشت تلك المجموعة –التي ترأسها الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية– في اجتماعها التاسع، في فبراير الماضي، مستقبل تمويل داعش على خلفية تحرير الموصل. وقد خلصت تلك المجموعة إلى أنه على الرغم من نجاح التحالف في استعادة أكثر من 98٪ من الأراضي التي سيطرت عليها داعش، إلا أن الحرب لم تنته بعد في العراق وسوريا، فقد انخفضت إيرادات داعش بشكل كبير، مما يزيد أهمية المجموعة بالمقارنة بأي وقتٍ مضى.

وتركز المجموعة حاليًا على تكتيكات داعش وأنشطتها المالية في ظل تبدد هدف "الخلافة"، وتعطيل شبكات تسهيلاتها المالية. حيث يقوم التحالف بمعالجة شبكات التوريد العالمية التابعة لداعش، من خلال إشراك القطاع الخاص المحلي في إستراتيجيات مكافحة المخاطر الناشئة؛ بما في ذلك خطر استغلال داعش لتدفق أموال مساعدات إعادة الإعمار في العراق وسوريا[2].

أما فيما يخص **مجموعة العمل الخاصة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب** (FTF WG) فهي تركز على دعم وتشجيع مشاركة المعلومات الوقائية والمتعلقة بمكافحة الإرهاب، من خلال قنوات ثنائية وجماعية مناسبة لإنفاذ القانون؛ مثل: الإنتربول، وإعادة التأهيل والإدماج، وإجراءات إنفاذ القانون والعدالة القانونية للتخفيف من تهديد المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وسوف تستمر هذه المجموعة كونها منصة لنهجٍ دولي، يشمل تعزيز التعاون وبناء القدرة ضمن وعبر التخصصات، والتكامل مع المؤسسات الدولية ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، مثل المنتدى الدولي لمكافحة الإرهاب.

وتسعى **مجموعة عمل الاتصالات** إلى كسب المساحة الإعلامية التي يعمل داعش من خلالها وضمان أن يتبع تقلص سيطرة على الأراضي بهزيمته أيديولوجيًا. وتقوم مجموعة العمل بتنسيق نُهج الاتصالات الإستراتيجية لأعضاء التحالف، وترعى الشراكة الخارجية من أجل زيادة وصول وتأثير جهود المجتمع الدولي لشن حملات التصدي لمكافحة دعاية داعش، وبناء مناعة المتلقين المعرضين لخطر الاستقطاب، وكل ذلك بهدف تقليل قدرة داعش على استخدام الدعاية للتجنيد والتحريض والإلهام على العنف، من خلال تبادل الخبرات وتفعيل أفضل الممارسات من أجل معالجة التهديدات المستقبلية من المنظمات المتطرفة العنيفة الأخرى.

وتلعب **مجموعة العمل الخاصة بإرساء الاستقرار** دورًا مركزيًا في تنسيق ودعم جهود الاستقرار الدولية في العراق وفي سوريا. وتعتبر عودة النازحين مسألة أساسية من أجل دعم الهزيمة العسكرية لداعش. وستقوم تلك المجموعة خلال 2018، مع بداية الانتهاء من عملية إرساء الاستقرار في العراق، بالمساعدة أيضًا في جهود الحكومة العراقية لتأمين المكاسب العسكرية المهمة ضد داعش، ومنع حدوث عنف جديد في المناطق المحررة من خلال دعم الانتقال من الاستقرار إلى إعادة الإعمار المستدامة[3]، وتحقيق الهزيمة

---

(1) U.S. Department of State, Office of the Spokesperson For Immediate Release, Joint Statement of Guiding Principles from the Global Coalition to Defeat ISIS, 13 February 2018, , Accessed 1/5/2018, Available at: https://goo.gl/CymcGV

(2) U.S. Department of The Treasury, Counter ISIS Finance Group Leaders Issue Joint Statement, 15 February 2018, Accessed 1/5/2018, Available at: https://goo.gl/TViwqG

(3) U.S. Department of State, Op. cit, Electronic Resource

الكاملة والدائمة لداعش، كتهديد إقليمي في العراق وسوريا، ومنع عودة ظهور التنظيم الإرهابي وتجنيده للأفراد، والعمل على منع تدفق المقاتلين الأجانب[1].

وفي نفس الوقت، ستقوم المجموعة الفرعية لتدريب الشرطة بالتركيز على تدريب الشرطة، ودعم جهود الحكومة العراقية في إعادة بناء الشرطة الاتحادية، وتأهيل قوة الشرطة المدنية على نحو يحظى بثقة جميع مواطني العراق. وفي سوريا، ستقوم مجموعة العمل بتنسيق ودعم جهود تحقيق الاستقرار، وذلك بهدف تقوية الحكم الموثوق والشامل وغير الطائفي وفقًا ودعمًا لقرار مجلس الأمن رقم (2254).

وسوف تستمر جوانب الدفاع للتحالف في التطور مع تغير طبيعة التهديد وزيادة التركيز على شبكات داعش وأفرعه. وكما هو الحال بالنسبة لوزراء خارجية التحالف، فإن وزراء الدفاع أيضًا سيستمرون في التنسيق المنتظم حول أفضل طريقة لمعالجة التهديد. وسوف يتابع التحالف التزامه العسكري في العراق وسوريا. ومن المرجح استمرار قيادة قوات التحالف الموجودة في تامبا في دعم الجهود في المنطقة من أجل تأمين وتحقيق الاستقرار في المناطق المحررة.

ويسعى التحالف إلى تفعيل وضمان المشاركة الكاملة والنشطة للنساء والمنظمات النسائية وشملها في بناء السلام وجهود تحقيق الاستقرار، وذلك وفقًا لقرار مجلس الأمن رقم (2242)، كما يسعى التحالف لضمان توجيه كافة سياساته وإجراءاته للجنسين بالاتساق مع أطر العمل القانونية الدولية.

ومع تطلع التحالف قدمًا، بات لزامًا عليه التطور الحتمي لمواجهة تهديدات داعش بمرونة، بما في ذلك عبر المؤسسات متعددة الأطراف والمنظمات الإقليمية القائمة لمكافحة الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف[2].

ثانيًا– الملامح العامة للوضع الراهن للتحالف:

يمكن إجمال الملامح العامة للوضع الراهن للتحالف في ثلاثة عناصر رئيسية، وذلك على النحو التالي:

أ– بقاء قوات التحالف وتخفيض أعدادها:

في أعقاب تحرير الموصل مباشرة، بادر كل من "رايان ديلون" المتحدث باسم التحالف الدولي ضد داعش، و"جيمس ماتيس" وزير الدفاع الأمريكي بالإعلان عن بقاء قوات التحالف في كل من العراق وسوريا حتى إحلال السلام بهما، والقضاء على داعش، والتوصل لحلٍ سياسي في البلدين. وهو ما يمكن فهمه في إطار ضرورة ملاحقة عناصر تنظيم داعش في المناطق التي أعاد تنظيم وجوده فيها بعد الهزائم الكبرى التي لحقت به، فضلًا عن أهمية تجهيز الجيش العراقي الذي يحتاج بدوره إلى وجود خبراء ومستشارين ومعسكرات؛ إذ يحتاج العراق إلى مساعداتٍ تقنية إلى جانب الجهد البشري، مما يتطلب وجود خبراء، وتوفر برامج تدريب وتأمين معدات متعلقة بالحرب الإلكترونية والاستطلاع.

وعلى صعيدٍ آخر، ربط وزير الدفاع "ماتيس" بقاء التحالف في سوريا تحديدًا بنجاح مفاوضات جنيف التي تضم ممثلين لفصائل المعارضة وممثلين لحكومة "بشار الأسد"؛ حيث يتطلب بقاء التحالف في سوريا تنسيقًا واتفاقًا مع روسيا الحليف الإستراتيجي الأهم للنظام السوري[3].

---

(1) دينا مصطفى، محاور جديدة للقضاء على "داعش" واستقرار المنطقة، الاتحاد، 15 فبراير 2018، ، تاريخ الاطلاع: 2018/6/10م، متاح على: https://goo.gl/Vmsuos

(2) U.S. Department of State, Op.cit, Electronic Resource

(3) الحرة، التحالف الدولي..مهمة ما بعد داعش، الحرة، تاريخ الاطلاع 1 مايو 2018م، متاح على: https://goo.gl/PBzxG5

وعلى الرغم من بقاء قوات التحالف في كل من سوريا والعراق إلا أن هناك اتجاها بخفض أعدادها؛ فقد أعلن التحالف الدولي ضد الإرهاب بقيادة واشنطن خفض قواته في العراق في العام الجاري، بعد أن خسر تنظيم داعش كافة الأراضي التي سيطر عليها في العراق تقريبًا. وقال التحالف في بيان، إن وجودًا مستمرًا للتحالف في العراق سيؤمن لكن بشروطٍ عمادها التنسيق مع الحكومة العراقية؛ أي إنه – وبعد نجاح تحرير الموصل من المتطرفين– سيغير التحالف توجهه في العراق لينتقل من دعم العمليات القتالية إلى المحافظة على المكاسب العسكرية التي تحققت ضد المسلحين المتطرفين؛ أي أن مهمة التحالف ستتطور وتمر من مقاربة استعادة الأراضي إلى مقاربة بسط الاستقرار. ومن المتوقع أن يدخل التحالف تعديلات على قواته بالتشاور مع شركائه العراقيين بهدف ضمان الهزيمة الدائمة لداعش[1].

وعلى صعيدٍ ثالث، دعم التحالف جهود تجنيد وتدريب قوات الأمن بما في ذلك الشرطة العراقية. فقد قام التحالف بتدريب 13 ألف من قوات الشرطة كما هو منصوص عليه في خطة الائتلاف. ولتحقيق هدف إنشاء قوة محلية، تم تجنيد 1500 متدرب إضافي من مخيمات النازحين خارج الموصل حتى بلغت فترات برنامج تدريب قوات الشرطة ستة أسابيع؛ بحيث يتلقى المجندون أسبوعين من التدريب في وزارة الداخلية، وأربعة أسابيع من التحالف[2].

(1) سكاي نيوز عربية، قوات التحالف الدولي تعلن خفض قواتها في العراق، تاريخ الاطلاع 2018/5/1م، متاح على:
https://goo.gl/b4aJfh

(2) Shelly Culbertson & Linda Robinson, Making Victory Count after Defeating ISIS Stabilization Challenges in Mosul and Beyond, Rand Corporation, 2017.

ب–اتجاه التحالف إلى اعادة إعمار العراق:

وهو ما يمكن الاستدلال عليه من خلال أعمال الاجتماع الوزاري للتحالف الدولي ضد تنظيم داعش، على هامش أعمال مؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار العراق، والذي انعقد في أعقاب تحرير الأراضي العراقية، بمشاركةٍ دولية واسعة، تمثلت في حضور 74 عضوًا من الدول والمنظمات الدولية المساندة للتحالف، بهدف ضمان الأمن والاستقرار، ووحدة العراق واستقلاله وسيادته على أراضيه، وتهيئة الظروف الملائمة للبدء بعملية إعادة الإعمار والبناء فيه.

وعلى خلفيته، أعلن وزير الخارجية الأمريكي "ريكس تيلرسون"، عن تعهد الولايات المتحدة بتقديم مبلغ 200 مليون دولار، لدعم جهود التحالف الدولي ضد داعش في سوريا، تضاف إلى 7,7 مليارات دولار سبق وأن قدمتها واشنطن على شكل مساعداتٍ إنسانية منذ بداية النزاع. وتدعم واشنطن وحدات "حماية الشعب الكردية" التي تحارب تنظيم داعش في سوريا[3].

وفي هذا السياق، قال المبعوث الأمريكي الخاص إلى التحالف الدولي لمحاربة داعش "بريت مكغيرك" عبر تويتر إن "التحالف المكون من 75 عضوًا ملتزمٌ باستقرار العراق في مرحلة ما بعد داعش". وأضاف "نعمل مع الحكومة العراقية والبنك الدولي لوضع أساس التعافي طويل المدى للعراق"[4].

(3) الوطن، التحالف الدولي ضد "داعش" يدعو إلى مواصلة الحرب على الإرهاب، تاريخ الاطلاع 2018/5/1م، متاح على:
https://goo.gl/qnyWJo

(4) الحرة، التحالف الدولي: انتهاء العمليات القتالية الرئيسية ضد داعش، تاريخ الاطلاع 2018/5/1م، متاح على:
https://goo.gl/rZtbrt

فقد نفذ العراق، بدعمٍ من الأمم المتحدة وتمويل التحالف، برامج إنسانية عدة، شملت تقديم المساعدات في مناطق النزاع وفي مخيمات النازحين داخليًا؛ بهدف الحيلولة دون اندلاع أي صراعاتٍ محتملة بين المجتمعات المضيفة والنازحين. ومع ذلك، وبالنظر إلى التكاليف الباهظة والترتيبات التي تفرضها الحرب، فإن الانتعاش والاستقرار في الموصل لن يكونا ممكنين إلا مع مضاعفة الجهود من قبل العراقيين، وكذلك المجتمع الدولي.

وتمتد الأولويات لتشمل الإجراءات الإنسانية العاجلة، والاستقرار الموسع، والحكم والمصالحة، بما في ذلك معالجة الانقسامات السياسية. ومن المحتمل أن يستغرق التعافي الكامل في الموصل –كما هو الحال في المناطق العراقية الأخرى– عقدًا أو أكثر؛ نظرًا لمستويات الدمار المادي والجروح التي تعرض لها النسيج الاجتماعي. لكن في الأشهر المقبلة، يجب على الحكومة العراقية، بدعم دولي، أن توفر الاحتياجات الأساسية للعراقيين، وتلبي متطلبات السلامة والأمن، وإرساء الأساس لحل دوافع الصراع السياسية بطريقة مستدامة[1].

ج– مواصلة الحرب على الإرهاب:

على الرغم من سقوط الموصل ونجاح التحالف الدولي في تحرير 98% من الأراضي العراقية، وعودة 3.2 مليون عراقي من النازحين إلى ديارهم، يواصل التحالف بذل الجهود لضمان عدم عودة داعش إلى العراق وسوريا، وبخاصة أن التنظيم يعد تهديدًا لم تتوقف آليات تجنيده وعملياته السيبرانية وشبكاته الممتدة من ناحية، وأن انتهاء العمليات العسكرية الكبرى ضد التنظيم الإرهابي لا تعني هزيمته النهائية أو هزيمة إرهابه من ناحيةٍ أخرى، وأن استمرار العمليات العسكرية في مواجهته هي السبيل الوحيد للحيلولة دون انتشاره إلى مناطق أخرى، في ظل سعيه للتحول إلى حركة تمرد في ليبيا وأفغانستان من ناحيةٍ ثالثة.

فقد أسفرت هزيمة داعش في العراق عن سعي التنظيم لكسب مزيدٍ من الأراضي في دولٍ أخرى، وهو ما تسعى جهود التحالف الدولي للحيلولة دونه. وفي هذا السياق، أعرب الأمين العام لحلف شمال الأطلسي "ينس ستولتنبرغ" عن استعداد الحلف للاستجابة لدعوة الولايات المتحدة لتوسيع مهامه التدريبية التي يقوم بها في العراق، دعمًا لإعادة إعمار البلاد وكسب السلام. ومن المتوقع أن يتخذ وزراء دفاع الدول الأعضاء في الحلف قرارًا بشأن التخطيط لتلك المهمة في يوليو القادم[2].

أو بعبارةٍ أخرى، اعتبر التحالف الدولي أن خسارة الموصل على الرغم من كونها ضربة حاسمة ضد داعش، إلا إنها لا تعني انتهاء الحرب ضد المتشددين. كما أكد وزير الدفاع البريطاني "مايكل فالون" على ضرورة بذل مزيد من الجهود في العراق بشكلٍ أوسع، نظرًا لوجود داعش في غرب الفرات، وتزايد أهمية عمليات التطهير في الموصل والمناطق المحيطة بها، بسبب تهديد العبوات الناسفة المصنعة يدويًا، وسيطرة داعش على مناطق أخرى في العراق وفي سوريا التي تقاتل فيها قوات سوريا الديموقراطية لإخراج التنظيم من معقله في مدينة الرقة[3].

ثالثًا– أدوار التحالف ما بعد سقوط الموصل:

تقاس فاعلية التحالف الدولي ضد داعش ونجاحها بمدى نجاح إستراتيجيته التي لا تقتصر على العمليات العسكرية، أو بناء القدرات والتدريب فحسب، وإنما تمتد لتشمل: تخفيف منابع التمويل، ووقف تدفق المقاتلين الأجانب، والإغاثة الانسانية. وعلى الصعيد العسكري،

---

(1) Shelly Culbertson & Linda Robinson, Op.cit.

(2) الوطن، مرجع سبق ذكره، مصدر إلكتروني.

(3) أخبار الآن، التحالف الدولي: تحرير الموصل "ضربة حاسمة" لداعش، تاريخ الاطلاع 2018/5/1م ،متاح على:
https://goo.gl/PF4pnc

امتلك التحالف 73 شريكًا، وأكثر من تسعة آلاف جندي في العراق. كما شنَّت طائرات التحالف أكثر من 26 ألف ضربة جوية على أهداف عدة لتنظيم داعش؛ مما أدى إلى قتل أكثر من 180 من القيادات الداعشية.

كما نجحت القوات العراقية في استعادة السيطرة على بعض المدن الواقعة تحت سيطرة التنظيم بجانب السيطرة على مدينة الموصل؛ فضلًا عن استهداف مواقع التنظيم بالقرب من الحدود المشتركة مع سوريا بهدف القضاء على الملاذات الآمنة للتنظيم في المناطق الحدودية؛ وذلك بالتزامن مع عملية "السيل الجارف" التي تهدف لتطهير مناطق في شمال بغداد.

أما عن الموقف الميداني لتنظيم داعش في سوريا، فهناك مناطق تحت سيطرة التنظيم، وهي مناطق شمال ووسط شرق سوريا. وقد سيطرت قوات التحالف على نحو 30% من الأراضي السورية الواقعة تحت قبضة داعش. وقد دعم شركاء التحالف العراقيين تدريب ما يقرب من 105 آلاف من قوات الأمن العراقية، بمن فيهم جنود الجيش العراقي، وقوات مكافحة الإرهاب، وكذا البشمركة الكردية، والشرطة الاتحادية، وغيرهم. كما تبرع أعضاء التحالف بنحو ثمانية آلاف طن من المعدات العسكرية إلى السوريين والعراقيين[1].

وفيما يخص الجهد المدني، وتحقيق الاستقرار، والمساعدة الإنسانية والاقتصادية، فقد وفر أعضاء التحالف منذ عام 2014 أكثر من 22.2 مليار دولار لجهود تحقيق الاستقرار، وقدرات إزالة الألغام، والدعم الاقتصادي، والمساعدة الإنسانية في العراق وسوريا. ونتيجةً لهذا الدعم، يطهر الشركاء المحليون المدارس والعيادات من المخلفات الحربية، والأجهزة، والعبوات الناسفة. ويساعدون المواطنين على العودة إلى ديارهم. كما يقوم أعضاء التحالف بتوثيق جرائم داعش.

وعلى الصعيد الدولي، نفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتوازي مع شركاء محليين، أكثر من 350 مشروعًا حتى الآن لتحقيق الاستقرار، بتمويل من شركاء التحالف، مما أدى إلى تهيئة الظروف لعودة أكثر من 500 ألف نازح إلى "الأنبار" وحدها بشكلٍ طوعي[2].

وفي هذا الإطار، يتحتم القول بانقسام التحالف الدولي بفعل الأجندات المتعارضة، التي ستؤدي تداعياتها – خاصة فيما يتعلق بالاستجابة الإنسانية ومعاملة المدنيين وإعادة إعمار ما بعد داعش– على نحو يؤثر بالسلب في مستقبل العراق بالاستقرار من عدمه.

إن القضايا الرئيسية التي تحدد معالم ما بعد الموصل لن تكون تقديم مساعدات طارئة –رغم أنها ضرورية– بل بالأحرى، اهتمام وقدرة الجهات الحكومية على التعامل مع النازحين من السُّنة بشكلٍ عادل، ومنع تجزئة وتوطين الجماعات المسلحة، والنزوح الديموغرافي، وإنشاء نظام تمثيلي حقيقي للحكم، يوفر للمجتمعات الكردية والسنية والشيعية والأقليات السيادة السياسية، وهو ما يتعذر في الوقت الراهن، بفعل عدم الثقة في الدولة، وانتشار الأسلحة، والمظالم التاريخية، ومناضلة القوى الداخلية من أجل الهيمنة[3].

كما تراجع تدفق المقاتلين الأجانب الى العراق وسوريا، وذلك بسبب تأمين الحدود بين سوريا وتركيا، بدءًا من 2 نوفمبر 2016، واعتماد الاتحاد الأوروبي بروتوكول التعرف على اسم الركاب، وتنفيذ 31 عضوًا من خارج الاتحاد الأوروبي تدابير معززة لفحص المسافرين، واتخاذ

(1) نهى بكر، مرجع سبق ذكره، ص ص. 50-51

(2) المرجع السابق، ص ص. 50-51

(3) Humanitarian Forecast Think Tank, Iraq 2018 Scenarios: Planning After Mosul, July 2017: https://goo.gl/f4C5bx

البلدان تدابير بحسب قرار مجلس الأمن رقم 2178 لتعزيز استجابتها وقدراتها على محاكمة مرتكبي الجرائم ذات الصلة، ومواجهة المقاتلين الأجانب.

وفيما يخص مكافحة التمويل، أدت الغارات الجوية التي قام بها التحالف ضد أصول الطاقة إلى إعاقة قدرة التنظيم على إنتاج النفط واستخدامه، وتحقيق الربح منه، وعمل التحالف بشكلٍ وثيق مع حكومة العراق في جهودها لمنع داعش من إساءة استخدام نظامه المالي.

وقد قامت حكومة العراق بقطع أكثر من 90 فرعًا مصرفيًا في الأراضي التي يسيطر عليها التنظيم من النظام المالي. وأنشأ البنك المركزي العراقي قائمة بأكثر من 100 مركز صرافة وشركات تحويل أموال عاملة في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة. كما حظرت الحكومة العراقية توزيع مدفوعات الرواتب الحكومية في تلك المناطق. كما اعتمدت مجموعة التحالف المعنية بمكافحة تمويل التنظيم، والتي تضم نحو 40 عضوًا ومراقبًا تقييمًا للتدفقات المالية عبر الحدود إلى العراق وسوريا، لمنع داعش من استغلال آليات تحويل الأموال.

وعلى صعيد مكافحة الدعاية الإعلامية، يبذل التحالف جهودًا لمقاومة الدعاية المتطرفة، ومكافحة استخدام داعش للإنترنت. وتعقد مجموعة العمل المعنية بالتواصل في التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة والإمارات العربية المتحدة، والمملكة المتحدة، اجتماعاتٍ منتظمة لأكثر من 30 دولةً مع شركات إعلام وتكنولوجيا لتبادل المعلومات لمكافحة الرسائل المتطرفة العنيفة على الإنترنت. كما يعمل التحالف الدولي مع القطاع الخاص في جهود مكافحة الدعاية الإعلامية لداعش[1].

(1) نهى بكر، مرجع سبق ذكره، ص. 48

رابعًا– السيناريوهات المستقبلية لداعش والتحالف الدولي:

على الرغم من نجاح التحالف في تحرير الموصل، إلا أن هذا لا يعني هزيمة داعش كحركة، والتي من المرجح أن تستمر في عديدٍ من المواقع، بما في ذلك تحت الأرض، كما ستستمر في السيطرة على أجزاء كثيرة من الشرق الأوسط[2]. وفي هذا الإطار، يمكن إجمال عددٍ من السيناريوهات المستقبلية للتحالف الدولي تبعًا للكيفية التي يتطور ويتكيف بها داعش في أعقاب تحرير الموصل. وهو الأمر الذي يمكن الوقوف عليه من خلال السيناريوهات التالية:

السيناريو الأول– التحول لتنظيمٍ افتراضي: تذهب بعض التحليلات إلى تحول تنظيم داعش –مع الاحتفاظ بأعضائه الحاليين، واسمه، وأيديولوجيته التأسيسية– إلى المجال الافتراضي، مع الأخذ في الاعتبار أن خسارة داعش لكافة الأراضي المادية التي يسيطر عليها التنظيم وتحوله إلى منظمةٍ افتراضيةٍ بحتة، يحول دون هدف الخلافة التي أعلن عنها، وبدونها، يتصدع التنظيم، وتقل فعاليته وعمليات تجنيده[3].

ويعكس ذلك التحول –إن حدث بتلك الكيفية– قدرات داعش على التكيف، على الرغم من فقدان معاقلها الإقليمية في العراق. وعليه، يمكن لداعش نشر أيديولوجيتها بشكل فعال، وتجنيد أعضاء جدد عبر الإنترنت، لاسيما

(2) Willem Oosterveld et al, The Rise and Fall of ISIS: from Evitability to Inevitability (Netherlands: The Hague Centre for Strategic Studies, 2017)

(3) Nicole Peterson, Future of ISIS: What Do Experts Think Will Happen Next? A Virtual Think Tank (ViTTa) Analysis, Accessed: 1/5/2018, August 2017, Available at: https://goo.gl/nH58Hd

من خلال منصات التواصل الاجتماعي. وإذا تحقق هذا السيناريو، يتوقع تراجع دور التحالف الدولي في القضاء على داعش؛ ذلك أن الأداة العسكرية هي عماد إستراتيجيته، التي تتأسس -كما سبق القول- على دعم العمليات العسكرية، وبناء القدرات والتدريب، وغيرها.

إلا أن تراجع ذلك الدور لا يعني تفكك التحالف أو نهايته، بل يعني تحولًا كيفيًا عماده توجيه الاهتمام الأكبر لمعالجة الإغاثة الإنسانية، وإعادة الإعمار، وإيجاد آليات للردع السيبراني بالتوازي مع سبل مكافحة الإرهاب السيبراني والجريمة الإلكترونية، كي يتحقق هدف القضاء على التنظيم نهائيًا. وهو ما يتضح في سياق سعي التحالف للتعاقد مع شركات إعلام وتكنولوجيا لتبادل المعلومات لمكافحة الرسائل المتطرفة العنيفة على الإنترنت، ومكافحة الدعاية الإعلامية لداعش.

السيناريو الثاني– التوجه لمناطق جديدة: فقد يتجه داعش إلى المناطق الأقل كثافة، كالصحارى والجبال، على نحو يسمح لأعضائه بإعادة التنظيم، والتعافي بعد مواجهة تحديات المعركة الممتدة في المدن الكبرى مثل الموصل والرقة. وبذلك، سيكون لدى تنظيم داعش فرصة لصرف الانتباه عن ساحات القتال الرئيسة في سوريا والعراق، وإتاحة الفرصة لتقييم استراتيجياتها وتحركاتها المستقبلية، لاستعادة قوتها. ويشمل ذلك إعادة التأسيس، والتحول إلى عصاباتٍ، والتركيز على محاولة الاستفادة من إخفاقات الحكومتين العراقية والسورية[1].

ومن المحتمل أن تتخذ داعش خطواتٍ لشن هجماتٍ إضافية من خلال خلاياها النائمة في الغرب ومن خلال الشركات التابعة لها من أجل إثبات فعاليتها المستمرة. إن التنشيط الانتقامي للخلايا النائمة جزءًا لا يتجزأ من حملات غرس الخوف والحفاظ على الثقة في مواجهة

(1) Ibid, Electronic Resource.

الخسارة الإستراتيجية، بطريقةٍ تبرر شرعيته للأعضاء الحاليين والمحتملين على حد سواء.

ومن شأن هذا التطور إضعاف قدرة داعش على القيام بعملياتٍ دفاعية في المستقبل. ومن المرجح أن يتراجع مقاتلو داعش إلى معاقل أصغر، مثل: القائم، والرقة. وتقدم الرقة على وجه الخصوص ملاذًا آمنًا محتملًا، فهي بعيدة جدًا عن تركيز القوات الكردية والموالين لنظام الأسد، ومن المستبعد جدًا أن تشارك القوات العراقية في أية ملاحقاتٍ عبر الحدود السورية[2].

وإذا تحقق هذا السيناريو، فمن المتوقع تعاظم دور التحالف الدولي في سوريا وغيرها من المناطق التي يتوقع إعادة تمركز التنظيم بها، كما يتوقع قيام التحالف بشن ضرباتٍ عسكرية مكثفة لتحرير الرقة على شاكلة تحرير الموصل، والاتجاه صوب بناء قدرات الدول -وليس العراق فحسب- لمنع الإرهاب ومكافحته.

السيناريو الثالث– تفكك التنظيم– إعادة التوطين: على المستوى الأوسع، يعتقد بعض الخبراء أنه بعد زوال داعش، يمكن للمقاتلين الأجانب المشردين الانضمام لجماعاتٍ إرهابية أخرى، مثل: القاعدة أو طالبان. وفي المقابل، يمكن لهؤلاء المقاتلين إنشاء مجموعات منشقة، على شاكلة داعش، ولكن في صورة معدلة منها، في المناطق غير المستقرة التي لا تلبى فيها احتياجات المواطنين.

إن أعضاء داعش السابقين ربما يبحثون عن منظمة صاعدة أخرى للانضمام لها، أو قد ينضمون إلى تنظيم موجود بالفعل مثل تنظيم القاعدة أو طالبان، لتلبية احتياجاتهم العملية من ناحية، وتحقيق أهدافهم الراديكالية.

(2) Wikistart, Isis after the Fall of Mosul, October 2016, Accessed: 1/5/2018, Available at: https://goo.gl/EkxKMC

فعديد من الجماعات الإرهابية في الشرق الأوسط هي في الحقيقة مجموعات منشقة عن منظماتٍ أخرى قائمة.

وإنْ تحقق هذا السيناريو، فمن المتوقع أن يشن التحالف معارك متعددة الجبهات على مختلف التنظيمات الإرهابية التي تأوي مقاتلي داعش، كما ينبغي على التحالف الدولي بالتوازي لذلك تكثيف جهود إعادة إدماج هؤلاء المقاتلين في المجتمع.

السيناريو الرابع–إعادة التمركز في ليبيا: على الرغم من الانتكاسات الأخيرة في سرت ومناطق أخرى، يلقي داعش بظلاله على ليبيا، خاصة مع الانقسامات السياسية والشعبية. ومع استمرار معاناة البلاد من الانقسامات السياسية المدمرة، قد تتحول ليبيا إلى أرضٍ خصبة للتفجيرات والاغتيالات والابتزاز وغير ذلك من الأعمال السياسية[1].

وعليه، يمكن للتحالف تحويل جهوده صوب تحقيق الاستقرار على المدى الطويل في ليبيا، بالتوازي مع تحولات في الأدوار القيادية للدول الأوربية من خلال استخدام قرارات مجلس الأمن الدولي الحالي واتفاقيات الأمم المتحدة. ويمكن للاستقرار الاقتصادي والوساطة، وهما مسألتان يملك في سياقهما الاتحاد الأوروبي بعض النفوذ في ليبيا، تفادي تصعيد جديد بين القوى التي تدعم الحكومة في طرابلس والجيش الوطني الليبي[2].

خاتمة:

في ضوء ما سبق، من الأهمية بمكان إدراك تنوع السيناريوهات المحتملة لكلٍ من تنظيم داعش والتحالف الدولي. وأيًا كان المسار المستقبلي الذي يتخذه تنظيم داعش، من شبه المؤكد أن التطرف لن يتلاشى، وأن التحالف لن يحل على المدى القريب. وعلى كلٍ، فعلى التحالف الدولي أن يتطور على النحو الذي يتلاءم والكيفية التي يتكيف بها داعش، بصرف النظر عن ساحات المواجهة سوء تقليدية أو سيبرانية[3].

ومن الأهمية بمكان أيضًا الوقوف على ما قد يمثله سقوط الموصل من تداعياتٍ سلبية على تنظيم داعش. إن تحرير الموصل لا يعني القضاء على التنظيم أو نهايته بشكلٍ كامل، لاسيما أنه استطاع ترسيخ أقدامه في عقول عديد من الشباب، وهو ما يحتم خوض معارك فكرية ضد التنظيم، بمجرد انتهاء المعارك العسكرية وبالتوازي معها، ولا شك أن تلك المعارك هي الأكثر صعوبة وتعقيدًا، الأمر الذي بات يفرض وضع رؤية محددة لمواجهة أفكار التنظيم في مرحلة ما بعد داعش حتى يتم القضاء عليه بشكلٍ كامل من قبل التحالف الدولي جنبًا إلى جنب مع جهود الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في محاربة الإرهاب.

وتظل الأولوية دائمًا للحيلولة دون اعتناق أفراد جدد للفكر الداعشي أو غيره من الأفكار المتطرفة؛ فالوقاية الفكرية يجب أن يكون لها الأولوية في حالة التعارض مع الترشيد الفكري. وتهدف هذه الوقاية إلى منع الشباب من الانخراط في تبني أفكار داعش، ومن ثم الانخراط في صفوفه، وذلك من خلال رصد المفاهيم المركزية لدى التنظيمات الإرهابية بشكلٍ عام والتي تعتمد عليها بشكل رئيسي – بعد تحريفها– في جذب الشباب وتجنيدهم إلى صفوفها مثل مفاهيم: الجهاد، والحاكمية، وحتمية المواجهة، وغيرها من المفاهيم التي يتم تحريفها[4].

---

(1) Wikistart, Op.cit, Electronic Resource.

(2) Hayder al-Khoei, Ellie Geranmayeh & Mattia Toaldo, After ISIS: How to Win the Peace in Iraq and Libya, European Council on Foreign Relations, No. 4, 2017.

(3) Nicole Peterson, Op.cit, Electronic Resource.

(4) علي بكر، خصوصية التنظيم ومعوقات القضاء على داعش، السياسة الدولية، العدد 210، المجلد 52، أكتوبر 2017، ص. 65



الحرب على اليمن واشكاليات التحالف العربي

أ.وردة مساعد الشاعري(*)

مقدمة:

إن الحرب التي اندلعت في اليمن منذ 26 مارس 2015 من قبل التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية، لم تندلع بين عشية وضحاها، فقد كان لوضع اليمن الراهن جذور لا تقف حتى عند ما جرى منذ الثورة اليمنية في 11 فبراير 2011، بل إلى ما قبل ذلك وعلى مدار نحو 28 عاماً، منذ الوحدة اليمنية في 22 مايو 1990. لقد شهدت اليمن حالة من عدم استقرار سياسي وتدهور اقتصادي وتفكك ثقافي جعل منها أرضاً خصبة للتدخلات الدولية والإقليمية عبر تلك العقود الثلاث. فقد صنعت الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب في أبريل 1994 نوعا من التهميش للجنوبيين طوال فترة حكم علي عبدالله صالح؛ الأمر الذي نتج عنه الحراك الجنوبي في عام 2007 والمطالب الجنوبية بفك الارتباط عن الشمال.

ولا يخفى أن القبيلة لعبت دورًا محوريا في تكوين المجتمع اليمني ثم في العلاقة بين المجتمع والدولة، وأن هذا الدور يختلف من منطقة لأخرى، وأن القبائل تتمتع باستقلالية كبيرة في مناطق نفوذها، خصوصًا في الشمال، بل تتمتع أحيانا كثيرة بسلطة أقوى من سلطة الدولة، وتعتبر قبائل "حاشد" و"بكيل" من أكبر القبائل التي تلعب دورًا في اليمن، وكانت تتمتع بعلاقات قوية مع حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم قبل الثورة.

ومع غياب التنمية الاقتصادية والسياسية على حدٍّ سواء، وتجلِّي ذلك في ضعف حضور الدولة وضيق دائرة المناطق المسيطر عليها من قبل الحكومة المركزية وانتشار الفساد، وتردي الأوضاع على المستويات كافة؛ أدى ذلك بتراكمه إلى ضعف ولاء السكان المحليين للدولة، وبالتالي وفَّر البيئة الملائمة لاستقطاب تنظيم مثل القاعدة لهم، والذي عاد بقوة (بعد أن نجحت الحكومة اليمنية في إضعافه منذ عام 2003)، حيث أعاد بلورة نفسه في عملية الاندماج بين جماعاته في كل من اليمن والسعودية في عام 2009 بما يُسمّى "تنظيم القاعدة في جزيرة العرب"(1).

هذا علاوة على ظهور الحوثيين الذين لم يكن لهم – حتى وقت قريب– أجندة سياسية واضحة، حيث لم يكونوا سوى حركة صغيرة تتخذ من مناطق محددة في محافظة صعدة الشمالية مقرًّا لأنشطتها المتعلقة بالمذهب الزيدي، ولكن ما لبث أن قوي عودها بفعل تلك الحروب الست التي خاضتها ضد النظام السابق –نظام علي عبدالله صالح– خلال الفترة 2004-2010؛ ومن ثم قامت الثورة باستيعابهم في عام 2011، لكنهم استغلوا الحالة الانتقالية وضعف الدولة منذ 2011 لفتح العديد من جبهات الصراع مع مختلف قطاعات المجتمع، في محاولة لفرض سيطرتهم عليها، فقاموا باستهداف السلفيين في دماج والقبائل في حاشد، وهي قوى تقليدية داخل المجتمع اليمني كانت المملكة العربية السعودية تدعمها خلال السنوات الماضية، وبعد ذلك اتخذ القتال طابعًا مذهبيًّا وتأثر بالصراع الإقليمي بين السعودية وإيران، بحيث أبرز

(*) باحثة في العلوم السياسية.

(1) عبداللطيف علي ناصر، أثر العوامل المحلية والإقليمية والدولية على الأمن القومي اليمني 2001-2010، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2017، ص ص 109-122.

الحوثيون البُعد الطائفي بوضوح في حصار دماج وهجومهم على مركز دماج رغبة منهم في القضاء على "السلفية التقليدية بطابعها الوهابي"، والتي تُمثل امتدادًا للنفوذ السعودي في اليمن[1].

والخلاصة أن الثورة أفرزت تحولات على جميع المستويات، وأسهمت في تغيير خريطة التحالفات السياسية، ووفرت بيئة خصبة ومناسبة للتدخلات الخارجية في الشأن الداخلي، والذي سيتضح من خلال المحاور الآتية:

أولًا– دوافع التدخل في اليمن:

في ظل ما سبق، لم تلق الثورة اليمنية مجالاً لها لكي تقيم نظامها، حيث اصطدمت بالعديد من القوى المضادة، المتمثلة بدءا في الرئيس السابق علي عبدالله صالح والحوثيين، إضافة إلى حزب الإصلاح، الذي سعى لتحقيق مشروعه باسم الثورة. فقد دخل الحوثيون في صراع مع حزب الإصلاح، ثم مع الحكومة اليمنية التي تلت الثورة وعلى رأسها الرئيس عبدربه منصور هادي، وذلك بعد أن تحالفوا مع الرئيس السابق علي عبدالله صالح، وقاموا بالسيطرة على محافظات صعدة وحجة وعمران، ثم زحفوا إلى صنعاء تحت ستار مطالب اجتماعية بتحسين الأوضاع المعيشية؛ حتى تمكنوا من السيطرة على العاصمة في 21 سبتمبر 2014، وأصدروا إعلانًا دستوريًّا سيطروا فيه على السلطة في فبراير 2015، والذي لاقى رفضًا على المستويين الإقليمي والدولي. وتلا ذلك في 21 فبراير 2015 هروب الرئيس اليمني من الإقامة الجبرية، وتوجهه إلى محافظة عدن، وإعلانه التراجع عن الاستقالة، وأن الحوثيين انقلبوا على الشرعية، وأن عدن أصبحت العاصمة المؤقتة، التي تدار شؤون البلاد منها[2].

وقد كانت هناك أسباب وعوامل سهلت من صعود الحوثيين ومكنتهم من السيطرة على البلاد[3]، ومنها:

1- حالة الفوضى والصراع على السلطة منذ ثورة 2011، وذلك من خلال تحالف بعض القوى السياسية مع الحوثيين؛ من أجل تحقيق مصالحهم، كاستخدم الرئيس السابق علي عبدالله صالح الحوثيين للتخلص من حزب الإصلاح. كما قام الرئيس عبدربه منصور هادي باستخدام الحوثيين كأداة لضرب حزب الإصلاح أيضًا؛ مما أدى لزيادة نفوذ الحوثيين. كما أن تشجيع قوى سياسية أخرى لصعود الحوثيين –القوى المحسوبة على اليسار كالحزب الاشتراكي والحزب الناصري– عن طريق سكوتهم على تمدد الحوثي؛ مما أسهم في ترسيخ قوة الحوثيين على الساحة السياسية.

2- سعي الحوثيين للتحالف مع إيران، وتقوية علاقتهم معها ومع حلفائها في المنطقة؛ لتلقي الدعم في مجال التدريب العسكري والتنظيمي والإعلامي.

3- تراجع النفوذ السعودي في اليمن؛ وذلك بسبب تبعثر الملف اليمني بين أكثر من جهة، بعد وفاة الأمير سلطان بن عبدالعزيز، والذي تولى الملف اليمني لفترة طويلة، وانشغال الحكومة السعودية بملفات أخرى كالملف المصري، السوري، والعراقي، وغيرها من الملفات على حساب الملف اليمني.

---

(1) المرجع السابق، ص ص 98-99.

(2) أبو بكر أحمد باذيب، المعضلة اليمنية: سيناريوهات ما بعد الحرب، كراسات استراتيجية، العدد 263، المجلد 25، أبريل 2016، ص ص7-8.

(3) عبدالناصر المودع، الأزمة اليمنية في ضوء تمدد الحوثيين: الجذور والسيناريوهات المحتملة، مجلة دراسات شرق أوسطية، السنة 18، العدد 70، شتاء 2015، ص23-24.

4-اكتساب الحوثيين خبرة عسكرية خلال مواجهاتهم مع الجيش اليمني والقوات السعودية في فترة حكم الرئيس السابق علي عبدالله صالح.

5-أسلوب الرئيس عبد ربه منصور هادي، المتمثل في[1]:

أ) ضعف إدارة الدولة التي سهلت للحوثيين السيطرة على مناطق واسعة من البلاد، فقد افتقد أداؤه السياسي للفاعلية، واتسم بالعجز والتباطؤ الشديد، ولم يبذل جهودًا كافية لحشد القوى السياسية وقطاع واسع من الشعب خلفه.

ب) إصرار الرئيس عبدربه منصور هادي على فرض أسعار مرتفعة للمشتقات النفطية؛ فقد أصدرت الحكومة قرارًا برفع أسعار المشتقات النفطية، وبدأ تطبيقه في 30 يوليو 2014؛ مما أدى إلى غضب الشعب، وخرجت مظاهرات مناوئة استغلتها بعض الجماعات، كجماعة الحوثي، وهيأت ساحات دائمة للاعتصام، وقامت بحصار العاصمة، والتمركز في مداخلها من الجهات الأربع، ورغم أن الحكومة تراجعت وخفَّضت من الزيادة التي رفعتها في الأسعار بما نسبته 67%، لم يتراجع الحوثيون عن مواصلة اقتحام العاصمة وإسقاطها يوم 21 سبتمبر 2014.

ت) كذلك أسلوب الرئيس عبدربه منصور هادي سهَّل من دخول الحوثيين إلى مناطق قبيلة حاشد، والتخلص من نفوذ أبناء الشيخ الأحمر، ولم يقدم الدعم الكافي للواء (310) الذي كان يرابط في مدينة عمران، في محاولة لإضعاف حليفه الرئيس، اللواء علي محسن الأحمر. أضف إلى ذلك، أن الرئيس هادي لم يتبنَّ موقفًا جادًّا يمنع الحوثيين من اجتياح صنعاء بعد سقوط عمران، وبعد سقوط صنعاء عمل على تسهيل وصولهم إلى رداع والبيضاء، وكان يبلغ شيوخ القبائل أن الحوثيين لا يستهدفونهم بقدر ما يستهدفون أطرافًا سياسيةً معينةً.

وفي اتجاه آخر، قام الحوثيون والقوات الموالية للرئيس السابق علي عبدالله صالح بالتمدد نحو عدن، والسيطرة على المناطق المحاذية لها، والوصول إلى مطارها، وذلك بعد سيطرتهم على مطار تعز؛ ما أدى إلى مواجهات مسلحة بين هذه القوات وقوات الجيش واللجان الشعبية الموالية للشرعية. كما استهدف الطيران الحربي، الموالي للرئيس السابق القصر الرئاسي في 19 مارس 2015؛ ما أدى إلى هروب الرئيس عبدربه منصور هادي مجددًا إلى العاصمة السعودية الرياض. ودفعته تلك التطورات إلى طلب التدخل العسكري الإقليمي والدولي، فقد طالب مجلس الأمن في 24 مارس 2015 بالتدخل العسكري السريع لفرض منطقة حظر طيران على المواقع والمطارات التي يسيطر عليها الحوثيون، كما دعا هادي دول مجلس التعاون الخليجي إلى إرسال قوات درع الجزيرة لوقف تمدد الحوثيين.

وجاءت الاستجابة سريعة من دول مجلس التعاون، حيث أعلن البيان الصادر مساء 26 مارس 2015 عن دول مجلس التعاون -ما عدا عُمان- الاستجابة لطلب الرئيس اليمني بالتدخل العسكري، وردع عدوان ميليشيا الحوثي وتنظيمي القاعدة وداعش على البلاد[2].

وقد أيدت مجموعة أخرى من الدول التدخل العسكري في اليمن، كمصر بمشاركة عناصر من القوات المسلحة المصرية ومن القوات البحرية والجوية، وفي الاتجاه

(1) ناصر محمد علي الطويل، مستقبل اليمن بعد سيطرة الحوثيين على السلطة في صنعاء، أوراق سياسية، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، ص 6-7.

(2) نص بيان دول مجلس التعاون الخليجي، قناة العربية، تاريخ النشر: 25 مارس 2015، تاريخ الدخول: 5 مارس2017، متاح على الرابط: https://goo.gl/bo89V5

نفسه أعلنت كل من المملكة المغربية وجمهورية السودان مشاركتهما ضمن التحالف؛ لإعادة الشرعية في اليمن[1].

وترجع هذه الاستجابة السريعة والاهتمام المتزايد لما يحدث في اليمن في إطار التنافس الإقليمي بين السعودية وإيران، وأهمية الموقع الجغرافي لليمن لدى القوى المتنافسة، ويمكن تفسير ذلك فيما يلي:

1) يعتبر الموقع الاستراتيجي الحيوي لليمن وتجاوره مع منطقة الخليج العربي فعّل البعد الجيوستراتيجي للصراع، فاليمن الجزء الأضعف في الطوق الأمني الذي شكلته المملكة العربية السعودية؛ لتعزيز أمنها القومي؛ حيث يشكل المجتمع اليمني بتركيبته الجهوية-المذهبية أساسًا للاصطفاف الاجتماعي، والاستقطاب السياسي الذي يشهده اليمن. وتنعكس الاضطرابات اليمنية على السعودية، تبعًا لطبيعة شبكة العلاقات العشائرية المذهبية الممتدة بين اليمن والجنوب السعودي[2]. ويتضح ذلك من خلال تصريح الأمير مقرن بن عبدالعزيز- ولي عهد السعودية الأسبق، عندما قال: "إن الإطار المرجعي للسياسة الخارجية السعودية كان الخليج العربي، منذ نشأة مجلس التعاون الخليجي في 1981، ولكنه تحول الآن ليصبح هو الجزيرة العربية، وهو ما يعني دخول اليمن في الإطار المرجعي الجغرافي والسياسي لسياسة المملكة العربية السعودية"[3].

2) موقع اليمن الجغرافي المميز على طريق الملاحة الدولية، من شأنه تمكين إيران من تعطيل جزء مهم من خطوط الملاحة الدولية، وبالتالي الإضرار بالمصالح الخليجية والغربية في المنطقة؛ حيث إن الموقف الإيراني تجاه اليمن يمثل محاولة إيرانية للضغط على الولايات المتحدة وحلفائها من دول المنطقة، وخلق حالة من التوتر الإقليمي المستمر، من شأنه أن يلحق أضرارًا بمصالح هذه الدول بدرجة أو بأخرى؛ الأمر الذي ساعد على إيجاد قدر من التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة، في التعامل مع الأوضاع في اليمن[4].

3) سيطرة الحوثيين على اليمن يمكن أن يترتب عليها العديد من التداعيات الجيوستراتيجية والاقتصادية على دول مجلس التعاون؛ حيث يتحكم اليمن بموقعه الجغرافي في مضيق "باب المندب"، الذي تمر عبره تجارة الخليج مع الدول الغربية لا سيما النفط، كما أن اليمن يمثل حاجزًا لدول الخليج من الهجرة غير الشرعية والتنظيمات الإرهابية

(1) أبو بكر أحمد باذيب، مرجع سبق ذكره، ص 9-13.

(2) انظر:

- نجلاء مكاوي وآخرون، الاستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي، بيروت: مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، الطبعة الأولى، 2015، ص264.
- أحمد محمد أبو زيد، معضلة الأمن اليمني- الخليجي: دراسة في المسببات والانعكاسات والمآلات، مجلة المستقبل، العدد 414، أغسطس 2013، ص75.

(3) مصطفى علوي، قابلية التأثير: إعادة تعريف خرائط المصالح والعلاقات الخليجية، السياسة الدولية: ملحق تحولات استراتيجية، العدد197، يوليو 2014، ص15.

(4) Anthony H. Cordesman and Michael Gibbs, U.S. and Iranian Strategic Competition: The Gulf and The Arabian Peninsula, Washington: Center for Strategic and International Studies, 3rd edition, 2013, Accessed in 12/9/2017. Available at: https://goo.gl/Uu5apv

كتنظيم "القاعدة"، ويمثل أيضًا ظهيرًا أمنيًّا لكل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان، من خلال حمايته لحدودهما البرية الجنوبية بالنسبة للسعودية، والغربية بالنسبة لسلطنة عمان(1). ومن الناحية المذهبية، نجاح الحوثيين في التماسك والاحتفاظ بالمناطق التي يسيطرون عليها، يمكن أن يغير من معادلة التيارات الشيعية في منطقة الخليج ككل، فبروز الشيعة بهذه القوة في اليمن يجعل دول الخليج في مرمى أهداف "الحركة الحوثية"، كما يمثل تصاعد سيطرتهم دافعًا لإذكاء النعرة المذهبية، وعمليات التقسيم التي آلت إليها العديد من دول المنطقة(2).

4) الوجود الإيراني غير المباشر في اليمن يسهل اختراقها لمنطقة القرن الأفريقي عبر البوابة الإريترية. فمن الجانب المذهبي تنشر إيران المذهب الشيعي الاثني عشري إلى أفريقيا عبر اليمن. ومن الجانب الجيوستراتيجي تعتبر إيران اليمن قاعدة للنشاط الاستخباراتي الإيراني على الحدود الجنوبية للسعودية، وقد تصبح ممرًّا لنقل شحنات أسلحة إيرانية إلى أفريقيا وتحديدًا في إريتريا، التي تمتلك إيران فيها قاعدة عسكرية بحرية(3).

ثانيًا– عمليات التحالف ودلالاتها:

بدأ التدخل العسكري في 26 مارس 2015 بواسطة التحالف العربي المكون من دول الخليج –عدا عمان– وكل من مصر والمغرب والأردن والسودان، فيما يعرف بالتحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن، ، بتوجيه ضربات جوية مكثفة لمناطق تمركز الحوثيين وقوات الرئيس السابق علي عبدالله صالح، وتولت قطع عسكرية بحرية تأمين منطقة باب المندب، وذلك في إطار عمليتي (عاصفة الحزم وإعادة الأمل)؛ حيث انقسمت العمليات العسكرية في اليمن إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى– عاصفة الحزم التي بدأت في 26 مارس 2015 حتى 21 أبريل 2015، وركزت على(4):

1- تكثيف الضربات الجوية لمعاقل الحوثيين بالتوازي مع فرض حصار بحري على السواحل اليمنية.

2- إعادة الشرعية إلى اليمن المتمثلة في الرئيس عبد ربه منصور هادي.

3- منع الحوثيين من السيطرة على مفاصل الدولة، ووقف حركتهم وتقدمهم وإبعاد خطرهم عن الحدود السعودية.

فقد ذكرت قوات التحالف العربي أن مشروعية عملياتها (عاصفة الحزم، إعادة الأمل) في اليمن استندت إلى أربعة مصادر قانونية على الأقل، هي:

المصدر الأول: المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، والتي تنصُّ على أنه: «ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء «الأمم المتحدة»، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين، والتدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالًا لحقِّ الدفاع عن النفس تُبلَّغ إلى المجلس فورًا، ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال، فيما للمجلس –بمقتضى سلطته ومسؤولياته المستمرة من أحكام هذا الميثاق– الحق في أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة

(1) الأزمة اليمنية إلى أين؟ **مجلة دراسات شرق أوسطية**، السنة 19، العدد 71، ربيع 2015، ص 77-78.

(2) مصطفى علوي، **مرجع سبق ذكره**، ص16.

(3)حمدان نايف مسعود على الصرفي، مصادر عدم الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية 1990-2012، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2015، ص118.

(4) عاصفة الحزم: إعادة ترتيب الأوراق الإقليمية، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر: 2 أبريل 2015،، تاريخ الدخول: 9 مايو2015. متاح على الرابط:

https://goo.gl/V18x1T

لاتخاذه من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدوليين، أو إعادته إلى نصابه»[1].

بررت السعودية قيام التحالف العربي بتوجيه ضربات على اليمن؛ بغرض حماية حدودها من هجمات الحوثيين، وأنه قبل أسبوعين من إطلاق عاصفة الحزم، قام الحوثيون بمناورات عسكرية، وذلك بالقرب من الحدود الجنوبية للسعودية، والتي استخدمت فيها الذخيرة الحية والأسلحة المتوسطة والثقيلة؛ ما جعل السعوديين يستشعرون خطر التهديد، وهو ما كان المبرر لهم[2]. وفي ذلك الوقت، كانت دول الخليج ماتزال تستصدر قرارًا من مجلس الأمن تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ولكنها لم تنجح إلا في 14 أبريل من نفس العام باستصدار قرار رقم (2216) الذي قُدِّم كمقترح من دول الخليج العربية، بعد بدء العمليات العسكرية "عاصفة الحزم"، وطالب الحوثيين بوقف القتال، وسحب قواتهم من المناطق التي فرضوا سيطرتهم عليها، بما في ذلك صنعاء، وينصُّ على فرض عقوبات جديدة تمثلت في تجميد أرصدة وحظر السفر للخارج لبعض العناصر المتورطة[3].

المصدر الثاني: معاهدة الدفاع العربي المشترك؛ حيث أنشأت جامعة الدول العربية في 13 من أبريل عام 1950 معاهدة الدفاع المشترك، التي انضمت إليها جميع الدول العربية التي استقلت بعد الحرب العالمية الثانية، ووفقًا لهذه المعاهدة، تلتزم جميع الدول العربية بمساعدة أي دولة عضو تتعرض لتهديد أو اعتداء بجميع الوسائل، بما فيها الوسائل العسكرية[4].

وجاء المبرر الثاني تحت مظلة جامعة الدول العربية بتأييدها للتدخل العسكري في اليمن بقيادة السعودية؛ ما يضفي شرعية لتدخلها، كما أنه في حين تم اتخاذ هذا القرار بتوجيه ضربات على اليمن في 26 مارس 2015، كان هناك موعد لاجتماع وزراء الخارجية العرب، والذي سبق اجتماع القادة العرب في قمتهم العادية السادسة والعشرين -التي عُقدت في شرم الشيخ- ومن خلالها تم مناقشة كيفية إعادة إحياء معاهدة الدفاع العربي المشترك لمواجهة الأزمات الموجودة في كلٍّ من: سوريا، واليمن، والعراق، وليبيا[5].

المصدر الثالث: الاستراتيجية الدفاعية لدول مجلس التعاون الخليجي؛ حيث أقرت قمة مجلس التعاون الخليجي في دورتها الثلاثين التي عُقدت بالكويت في 15 من ديسمبر 2009 الاستراتيجية الدفاعية التي كانت قد حظيت بموافقة رؤساء الأركان ووزراء الدفاع الخليجيين، والتي شكلت نقلة نوعية في التعاون الدفاعي المشترك بين دول منظومة مجلس التعاون الخليجي، وترسيخ مفهوم بناء القوة الذاتية[6].

(1) المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، «الفصل السابع: فيما يُتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان»، منظمة الأمم المتحدة، تاريخ الدخول: 25 نوفمبر 2017، متاح على الرابط: https://goo.gl/DXFoAg

(2) Jamal Abdullah, Geopolitical Context of Operation Decisive Storm and GCC states' attitudes toward It, Aljazeera Center for Studies, 30 April 2015, ، Accessed in 25 November 2017. Available at: https://goo.gl/GGDy4z

(3) قرار مجلس الأمن رقم (2216) بشأن اليمن الصادر بتاريخ 14 أبريل 2015.

(4) معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي، ميثاق جامعة الدول العربية، ، تاريخ الدخول: 25 نوفمبر 2017.متاح على الرابط:

https://goo.gl/omPCJE

(5) سفيان أحمد محمود الشنباري، السياسة السعودية تجاه اليمن في ضوء الحراك الشعبي اليمني 2011-2015، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2016، ص138.

(6) الاستراتيجية الدفاعية لدول مجلس التعاون، ميثاق مجلس التعاون الخليجي، تاريخ الدخول: 25 نوفمبر 2017، متاح على الرابط: https://goo.gl/rKeqCK

أدركـت دول مجلـس التعـاون الخليجـي، حينمـا سـقطت العاصـمة صـنعاء في يـد الحـوثيين حقيقـة مـا يحـدث، وكانـت تصريحات وزير الخارجية السعودي "سعود بن فيصل آل سعود" واضحة في رفض ما قامت به ميليشيا الحوثي في صنعاء، ثم جاء بيـان وزراء مجلس التعـاون الخليجي الـذي أعقـب اجتمـاعهم في جدة، ليرفض بصورة واضحة ما جرى، مبررًا أن دول المجلس لن تقـف مكتوفـة الأيـدي؛ لأن اليـمن جـزء لا يتجـزأ مـن أمـن الخليج[1]. وأن ما يحدث في اليمن سيؤثر على أمن دول الجوار، وأن درع الجزيرة الذي استخدم أثناء احتجاجات البحرين في عام 2011 قد يمكـن أن يحل نفس المشكلة، ولكن بشكل آخر وأكبر، ويضم دولًا أخرى غير خليجية، ولكن مَن يقود هذه الـدول هـي بالأسـاس دول خليجيـة (السـعودية والإمـارات) لإضفاء شرعية أوسع على التدخل[2].

المصدر الرابع: الطلب الرسمي الذي تَقدَّم به الرئيس الشرعي لليمن عبد ربه منصور هادي في الرسالة التي وجّهها لقـادة دول الخليـج العربيـة، «بتقـديم المسـاندة الفوريـة بكـلِّ الوسـائل والتـدابير اللازمـة بمـا في ذلـك التـدخل العسـكري؛ لحمايـة الـيمن وشـعبه مـن العـدوان الحـوثي، وردع الهجـوم المتوقع حدوثه في أي ساعة على مدينة عدن»[3].

وتُبَـرِّر دول مجلـس التعـاون الخليجـي –وعلـى رأسـها المملكة العربية السعودية– أن ردَّها جاء بناء على الطلب اليمني بالتدخل العسكري؛ لكونه يلامس حاجة استراتيجية لدول الخليج؛ حيث أعلن البيان الصادر مساء 26 مارس 2015 الاسـتجابة لطلـب الـرئيس اليمـني عبدربـه منصـور هـادي "بالتـدخل العسـكري، وردع عـدوان ميليشـيا الحـوثي، وتنظمي القاعدة وداعش على البلاد"، وشدد البيان "على خطورة انقلاب ميليشيا الحوثي على أمن المنطقة، بعد فشل كـل الجهـود الـتي بُـذلت لاسـتعادة الأمـن عـبر العمليـة السياسية"، وأن التدخل العسكري الخليجي في اليمن يأتي ردًّا علـى اسـتخدام قـوى إقليميـة لميليشـيا الحـوثي؛ بهـدف تحويل اليمن قاعدة نفوذ لها، فضلًا عن كونه تهديدًا مباشرًا للأمن القومي العربي[4].

وعلى الـرغم مـن تأكيـد قيـادة التحـالف تـدمير القـدرة الصـاروخية لجماعـة الحـوثي والمـوالين لعلـي عبـدالله صـالح، وتحقيقهـا الأهـداف الـتي انطلقـت مـن أجلهـا، فإنها أعلنـت عـن وقـف عمليـة عاصـفة الحـزم، وإطـلاق عمليـة جديـدة تسمى إعادة الأمل.

المرحلـة الثانيـة: بـدأت في 22 أبريـل 2015، وكـان التطور العسكري الأبرز بها هو بدء العملية البرية في 13 سبتمبر 2015، والتي كانت تهدف إلى[5].

- سرعة استئناف العملية السياسية.
- اسـتمرار حمايـة المـدنيين ومكافحـة الإرهـاب وتكثيـف المسـاعدة الإغاثيـة والطبيـة للشـعب اليمني.

---

(1) اجتماع طارئ لوزراء داخلية دول الخليج لمناقشة أوضاع اليمن بتاريخ 2 أكتوبر 2014، موقع مجلس التعاون الخليجي، ، تاريخ الدخول: 9 فبراير 2018، متاح على الرابط:

https://goo.gl/VVH8G6

(2) نجلاء مكاوي وآخرون، **الاستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي**، بيروت: مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، 2015، ص 126.

(3) Jamal Abdullah; Op.Cit.;

(4) أبو بكر أحمد باذيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 12-13.

(5) انظر الآتي:

- محمد عبدالله يونس وآخرون، الشرق الأوسط 2016: اتجاهات التحول من الفوضى إلى ضبط أزمات المنطقة مرجع سبق ذكره، ص3.
- أحمد المصري، اليمن بين «عاصفة الحزم» و«إعادة الأمل».. حصاد 229 يومًا، وكالة الأناضول، تاريخ النشر: 9 نوفمبر2015،، تاريخ الدخول: 20 أبريل 2017. متاح على الرابط:

https://goo.gl/A1S1Mq

- التصـــدي للتحركـــات والعمليـــات العســـكرية للميليشيات الحوثية ومن تحالف معها.
- منـع وصـول الأسـلحة جـوًّا وبحـرًا إلى الحـوثيين وحليفهم صالح.

وتمكنـت العمليـات العسـكرية الـتي بـدأت مـن 26 مارس 2015 إلى 17 يوليو من العام نفسه من تحرير ما لا يقل عن 5 محافظات جنوبية هي عدن، ولحج، وأبين، والضالع، وشبوة، وأجزاء واسعة من مأرب.

التدخل العسكري غير المباشر (داخل اليمن)، والذي كان عن طريق **عملية السهم الذهبي**: وهو الاسم الذي أُطلق علـى الهجـوم المشـترك بـين قـوات هـادي والمقاومـة الجنوبية في 16 يوليو 2015 –بدعم وتدريب من قوات التحالف– لاستعادة عدن، وقد تمت السيطرة على قاعدة العند بمساعدة مقاتلين إماراتيين، كما أن السعودية أمدت القـوات المناهضـة للحـوثيين بالأسـلحة عـن طريـق حـدود المملكـة مـع الجـوف ومـأرب[1]. وقـد مثلـت هـذه العمليـة تحـولًا اسـتراتيجيًّا وسياسـيًّا علـى مسـتوى عمليـات قـوات التحـالف؛ حيـث إنهـا نجحـت في تحريـر عـدن والمحافظـات التابعة لها من سيطرة الحوثيين والقوات الموالية لعلي عبدالله صـالح، والـذي ترتـب علـى ذلـك عـودة الحكومـة الشـرعية لتمارس مهامها من داخل اليمن[2].

(1) Michael Knights and Alexander Mello, The Saudi-UAE War Effort in Yemen (Part 1): Operation Golden Arrow in Aden, The Washington Institute, 10 August 2015, Accessed in 20/4/2017, Available at: https://goo.gl/b2jV6N

(2) المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، «أدوار رئيسية.. لماذا نجحت عملية السهم الذهبي في تحرير عدن؟»، تاريخ النشر: 22 يوليو 2015،، تاريخ الدخول: 2017/5/10. متاح على الرابط: https://goo.gl/bMEqGj

وفي هـذا الإطـار، فقـد تحولـت القـدرات العسـكرية للحكومـة اليمنيـة تحـولًا جـوهريًّا بعـد تلقي قـوات المقاومـة الشعبية ووحدات الجيش اليمني تدريبًا عسكريًّا من جانب قوات التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية، فضلًا عن تسـليح القـوات الداعمـة للحكومـة اليمنيـة بـدبابات ومدرعات حديثة ومنظومات تسليح متطورة تفوق مستوى الأسلحة التي استولى عليها الحوثيون من معسكرات ومناطق تمركز الجيش اليمني التي قاموا بالسيطرة عليها[3].

ثالثا– نتائج التحالف على ضوء الوضع الإقليمي:

اتسم السياق الإقليمي الشرق أوسطي قبل الثورات العربيــة لعــام 2011، بوجــود محــورين رئيســيين مــن التحالفات، انقسمت معظم بلدان الإقليم ضمنها، وهما طبقًا لما اصطلح على تسميته حينها، محور الاعتدال وضم كـلًّا مـن (السـعودية، الإمـارات، الكويـت، مصـر، الأردن، والسلطة الفلسطينية)، ومحور الممانعة وشمل كلا من (إيران، سوريا، حزب الله في لبنان، وحركة حماس في فلسطين)، ثم ظهر محور بين هذين المحورين تمثل في (تركيا وقطر).

ومع اندلاع الثورات، تفتتت المحاور السابقة، ومالبثت وأن تغيرت قبل 30 يونيو 2013 –تاريخ سقوط حكم الإخـوان المسـلمين في مصـر– تزايـد الـدور الإقليمـي لـدول الخليج العربي؛ حيث كانت قطر الدولة الأكثر نشاطًا في المنطقة، وتغيرت تحالفات النظام الإقليمي الشرق أوسطي؛ حيث تَكَوَّن تحالف يضم (تركيا، قطر، مصر، تونس وحركة حماس)، وتحالف ثانٍ يضم (دول مجلس التعاون الخليجي–

(3) معادلات غير صفرية: المسارات الحاكمة للصراع الداخلي في اليمن بعد تحرير عدن، حالة الإقليم، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية بالقاهرة، العدد 19، يوليو 2015، ص9.

ما عدا قطر- إضافة إلى الأردن)، وتحالف آخر يشمل كلًّا من (إيران، سوريا، وحزب الله في لبنان)[1].

أما بعد 30 يونيو 2013، وسقوط حكم الإخوان المسلمين في مصر، تغيرت خريطة التحالفات وتبلورت مرحلة جديدة، فقد كون الرباعي الخليجي (السعودية، الإمارات، الكويت والبحرين)، إضافة إلى مصر والأردن تحالفًا في مواجهة التحالف الذي تقوده (إيران مع النظام العراقي والنظام السوري وحزب الله في لبنان)، فضلًا عن التحالف بين (تركيا، قطر، والفاعلين الآخرين كجماعة الإخوان المسلمين، وحماس في قطاع غزة)[2]. وازدادت هذه التحالفات والتحالفات المضادة تعقيدًا وتداخلًا، منذ صعود ما يبدو أنه عدوهم المشترك، ألا وهو تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش).

وبالنظر إلى حالة **التنافس الإيراني السعودي** في الإقليم، اتجهت المملكة العربية السعودية إلى تكثيف دورها في منطقة الخليج، على نحو يسمح لها بمقاومة النفوذ الإيراني المتزايد في الإقليم -التي عدت الثورات العربية امتدادًا لثورتها الإسلامية- ومحاصرة التداعيات السياسية والأمنية للثورات في المنطقة. وأصبحت السعودية مركز الثقل في الإقليم، وذلك مع تراجع دور مصر وسوريا الإقليمي بعد ثورات الربيع العربي، واحتواء دور قطر. وخير دليل على ذلك، قيام المملكة العربية السعودية بتشكيل تحالفات عسكرية، مثل التحالف العربي السني لمواجهة إيران، الذي يضم دول مجلس التعاون الخليجي ومصر والأردن والمغرب والسودان وتركيا وباكستان لدعم الشرعية في اليمن، وإعلان المملكة في منتصف ديسمبر 2015 سعيها لتشكيل تحالف إسلامي لمكافحة الإرهاب يضم 34 دولة إسلامية سُنية[3].

وفي المقابل، تمكنت **إيران** من تحقيق بعض المكاسب الإقليمية عقب المفاوضات مع مجموعة (5+1)، وتوقيع اتفاق إطاري بشأن الملف النووي، وعلى أثر هذا الاتفاق تم استبعاد إيران وحزب الله من قائمة التهديدات الإرهابية التي تصدرها الاستخبارات الأمريكية سنويًّا. وبالتالي تغير النهج الإيراني إلى درجة أكثر توافقية مع القوى الغربية، بما يسمح بإجراء مزيد من التفاهمات الإقليمية[4]، وهنا ظهرت الأهداف الجيوستراتيجية الإيرانية أكثر وضوحًا، بعد هذا الاتفاق مع الدول الغربية.

فقد سعت إيران إلى استثمار الاتفاق النووي؛ من أجل التحول إلى قوة نووية إقليمية باعتراف دولي بشكل مكنها من تصعيد دعمها لحلفائها الإقليميين، وفي مقدمتهم نظام الرئيس السوري بشار الأسد، وحزب الله اللبناني، وجماعة الحوثي في اليمن، والميليشيات الشيعية في العراق،

---

(1) أحمد عاطف، التحالفات القطاعية: تحالفات الضرورة حول القضية الواحدة في الشرق الأوسط، اتجاهات الأحداث، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد 8، مارس 2015، ص29.

(2) المرجع السابق، ص 29.

(3) انظر:

- إيمان رجب، Neo-Middle East: خمسة اتجاهات رئيسية تعيد تشكيل الشرق الأوسط خلال عام 2014، حالة الإقليم، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، فبراير 2014، ص16.
- Guido Steinberg, Leading the Counter Revolution: Saudi Arabia and Arab Spring, SWP Research Paper, June 2014, pp. 5-6.
- إبراهيم غالي (محرر)، الشرق الأوسط 2016: اتجاهات التحول من "الفوضى" إلى "ضبط" أزمات المنطقة، ملحق اتجاهات الأحداث، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد 15، يناير- فبراير 2016، ص5.

(4) دلال محمود السيد، انتشار القوة وحدود تغير موازين القوى الإقليمية، السياسة الدولية: ملحق اتجاهات نظرية، العدد 200، المجلد 50، أبريل 2015، ص13.

فضلًا عن التدخل في الشؤون الداخلية لبعض الدول الأخرى، على غرار البحرين، عبر دعم مطالب الحركات الشيعية المعارضة ومواصلتها التدخل في الشوون الداخلية لبعض دول مجلس التعاون الخليجي ، من خلال شبكات التجسس والمناورات الاستفزازية، والتهديد بغلق مضيق هرمز، واستمرار احتلال الجزر الإماراتية، وأخيرا الطموح النووي واستخداماته العسكرية[1]

وفي ضوء ماسبق، كان لابد وأن يصبح اليمن ساحة للتدخلات والتدخلات المضادة السعودية الإيرانية أساسًا، في ظل سياق إقليمي مضطرب تلعب فيه القوى الكبرى دورًا بارزًا. حيث تعرض الاعتماد على الدور الأمريكي، كحليف لدول الخليج وخاصة السعودية لأزمة كبيرة، فقد أصبح هناك إحباط خليجي من إدارة أوباما، حين أصبحت تريد إنجاز الاتفاق النووي مع إيران، ولا تعادي بصرامة الثورات، ولا تكترث للتمدد الإيراني في المنطقة، وهذا ما يلاحظ من خلال عقد المملكة العربية السعودية صفقات تسلح، مع كل من روسيا وفرنسا؛ ردًا على سياسات الولايات المتحدة. إضافة إلى ما اعتبرته السعودية قيام إيران بملء الفراغ الناتج عن تراجع التأثير الأمريكي في المنطقة، فسارعت بتشكيل التحالف العربي للتدخل في اليمن، فمن وجهة النظر الخليجية يظهر أن الولايات المتحدة قد رهنت كل شيء في المنطقة لمحاربة تنظيم الدول الإسلامية في العراق وبلاد الشام، وبالتوصل إلى اتفاق نووي مع إيران، وذلك على حساب مطالب السعودية الخاصة[2].

(1) محمد عباس ناجي، مسارات ثلاثية: التأثيرات المحتملة للاتفاق النووي على سياسات إيران الخارجية، اتجاهات الأحداث، العدد13، أغسطس 2015، ص36-37.

(2) وائل أحمد عبدالكريم، أثر سباق التسلح في الخليج على الاستقرار الإقليمي، رسالة ماجستير، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2015، ص212.

كما عملت **أمريكا** على تسهيل تمدد الحوثيين وانتقالهم إلى عمران وصنعاء؛ وكل ذلك من أجل مواجهة تنظيم القاعدة في عام 2014. غير أنّ الموقف الأمريكي تجاه الحوثيين والرئيس السابق قد شهد تغيرًا جذريًّا، بعد محاولاتهم التمدد نحو الجنوب، وسعيهم لإسقاط عدن، حيث أدانت الولايات المتحدة العمليات العسكرية للحوثيين ضد الحكومة اليمنية، وأقرّت تقديم الدعم اللوجستي والاستخباراتي لعملية "عاصفة الحزم"، التي قادتها السعودية ضد الحوثيين. ففي حين دخلت المفاوضات النووية جولتها النهائية، حظيت المملكة العربية السعودية بدعم قوي من الولايات المتحدة في حربها على اليمن، فيما يمكن وصفه على أنه وسيلة ترضية، بعد أن فشلت المملكة في منع حلفائها الغربيين عن عقد الاتفاق مع إيران[3]. ويتضح ذلك من خلال ما أصدره البيت الأبيض من بيان، بالتزامن مع بدء الضربات الجوية في اليمن؛ حيث أعلن فيه "موافقة الرئيس باراك أوباما، على تقديم دعم لوجستي واستخباراتي لعملية عاصفة الحزم العسكرية في اليمن، مؤكدًا في الوقت نفسه إدانة الولايات المتحدة بشدة للعمليات التي يقوم بها الحوثيون ضد الحكومة المنتخبة اليمنية، والتي تسببت في عدم الاستقرار، والفوضى[4].

وما لبثت أن تعثرت العملية العسكرية في اليمن وارتفعت الاصوات في الكونجرس تنديداً بتمادي عملية قتل آلاف المدنيين

(3) Farea Al-Muslimi, The recent nuclear agreement with Iran will likely have farreaching effect on conflict across the Middle East particularly the war in Yemen, Carnegie Middle East Center, 21 September 2015, , Accessed in 16 November 2017. Available at: https://goo.gl/KCS13o

(4) ما هي الدول المشاركة بعملية "عاصفة الحزم" ضد الحوثيين وما حقيقة الموقف الأمريكي؟ CNN Arabic، تاريخ النشر: 26 مارس 2015،، تاريخ الدخول: 4 ابريل 2017، متاح على الرابط: https://goo.gl/sM94tv

اليمنيين بالقصف الجوي العشوائي من قبل التحالف العربي، مما جعل أوباما، في عام 2016، القيام بفرض حظر على الإمدادات العسكرية للسعودية. وبعد وصول ترامب بأربعة أشهر إلى البيت الأبيض، قرر إلغاء الحظر والعودة إلى سياسة أوباما السابقة.

وعلى الرغم من أن اليمن ليس على رأس سلم أولويات الأجندة الدبلوماسية للرئيس ترامب إلا ان إستراتيجيته تجاه اليمن تبلورت وفق محورين أساسيين؛ أولهما: ما يتبناه من موقف متشدد تجاه إيران متمثلاً في بدء إعلانه فرض عقوبات ضد الحرس الثوري الإيراني في 13 أكتوبر 2017، والانسحاب من الاتفاق النووي في 8 مايو 2018[1]. وثانيهما: هو الحفاظ على صفقات الأسلحة الأمريكية إلى السعودية والتي كانت محور النقاش في زيارة ولي العهد السعودي (محمد بن سلمان) إلى الولايات المتحدة، حيث ناقش ترامب وبن سلمان في محادثاتهما اتفاقاً جرى التوصل إليه في عام 2017 بشأن استثمارات سعودية مع الولايات المتحدة بقيمة 200 مليار دولار بما يشمل مشتريات عتاد عسكري ضخمة من الولايات المتحدة، كما ذكر ترامب "أن المبيعات العسكرية أسهمت في توفير 40 ألف وظيفة للأمريكيين، مقدماً للصحفيين خلال جلسة تصوير مع ولي العهد السعودي رسمًا توضيحيًا يظهر عمليات شراء السعودية لمعدات عسكرية أمريكية تتراوح بين السفن وأنظمة الدفاع الصاروخي والطائرات والعربات المدرعة[2].

أما **روسيا** فتعتبر إيران حليفها الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط، وتوظف علاقاتها بإيران لخدمة مصالحها الخاصة في اليمن. فهي تميل إلى إيران في هذا الصراع؛ لأن هناك مصالح مشتركة فيما بينهما؛ حيث تأتي إيران في المرتبة الثالثة عالميًّا من حيث استيراد السلاح الروسي بعد الصين والهند. وفي هذا الشأن، فإنه لا يمكن إغفال الهدف السياسي لتصدير السلاح الروسي إلى إيران، في ظل بحث روسيا عن الدور واستعادة المكانة في النظام الدولي، وتحقيق مصالحها على حد سواء[3]. كما ترى أن الشيعة في إيران والامتدادات لهم في دول الخليج واليمن تشكل عامل توازن في المنطقة، أمام ما يسمى من قبل الخبراء الروس بالتطرف السني، المتمثل في الحركات الإسلامية الجهادية،فهي تتخوف من زيادة نفوذ تنظيم القاعدة في اليمن[4].

وبالنظر إلى نتائج التحالف العربي في اليمن، فيمكن القول إنه قد نجح التحالف بحصاره البحري في منع إيران من إمداد الحوثيين بالأسلحة والمعدات، وأن الضربات الجوية دمرت قسمًا كبيرًا جدًّا من قوة الصواريخ الخاصة بالحوثي وصالح، ووفرت إسنادًا جويًّا قريبًا وفعالًا للعملية البرية التي استطاعت تحرير ثاني أكبر مدينة في البلاد (عدن) وخمس محافظات أخرى من سيطرة قوات الحوثي وصالح، ولكن طيران التحالف لم يبذل جهودًا كافية لحماية المدنيين، ما عرض العديد منهم للخطر[5]. كما أنه بعد

(1) فكتور شلهوب، تجاهل واشنطن لجرائم حرب اليمن... من أوباما إلى ترامب، العربي الجديد، تاريخ النشر: 14 سبتمبر 2017، تاريخ الدخول: 26 يونيو 2018، متاح على الرابط:
https://goo.gl/Vb1nMq

(2) مجلس الشيوخ الأمريكي يرفض إنهاء الدعم المقدم لحملة السعودية في اليمن، BBC عربي، تاريخ النشر: 21 مارس 2018، تاريخ الدخول: 26 يونيو 2018، متاح على الرابط:
https://goo.gl/mwa1Q4

(3) إيلاف نوفل العكيدي، الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط وأثرها على العلاقات الروسية الإيرانية، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الراية للنشر والتوزيع، 2016، ص 149-155.

(4) عزت سعد السيد، السياسة الروسية وأمن الشرق الأوسط: بين الإرهاب وإيران، السياسة الدولية، تاريخ النشر: 30 اغسطس 2015، تاريخ الدخول: 17 نوفمبر 2017، متاح على الرابط:
https://goo.gl/Y8UxUF

(5) Michael Knights, What Did the Gulf Coalition War Achieve in Yemen?,

ثلاث سنوات من العمليات العسكرية لم تتغير الخارطة العسكرية بشكل ملموس منذ يناير 2017 عندما حررت القوات الحكومية ميناء المخا من سيطرة الحوثيين وأعقب ذلك جمود في العمليات العسكرية.

فيسيطر الحوثيون على معظم المحافظات الشمالية بما في ذلك العاصمة اليمنية صنعاء وتشمل سيطرتهم محافظتي عمران وصعدة (عدا مديريتين في صعدة تدور فيهما معارك) والمحويت وحجة (عدا أجزاء من مديريتي ميدي وحرض التابعتين لمحافظة حجة) وذمار والبيضاء (عدا مديرتين بمحافظة البيضاء) ومديريات في تعز إلى جانب مديرية من محافظة لحج ومحافظة الحديدة (عدا مديرية الخوخة وجزء حيس) إلى جانب كامل محافظة (أب وريمة) وهذه المناطق هي الأكثر كثافة سكانية في البلاد[1].

أما الحكومة الشرعية فتسيطر على معظم المحافظات الجنوبية، لكن السيطرة على الواقع للقوات الموالية لدولة الإمارات والسعودية وهي: عدن (العاصمة المؤقتة) وتتنازع مع قوة "الحزام الأمني" التابع للإمارات والمجلس الانتقالي الجنوبي، والأمر نفسه في محافظات الضالع، لحج، شبوة، حضرموت، المهرة، أبين، سقطرى، وهذه المناطق أقل كثافة سكانية لكنها ذات ثروات نفطية وغير نفطية؛ كالثروة السمكية والمواقع الجيوستراتيجية التي تطل على باب المندب وخليج عدن و الكوادر البشرية المؤهلة وغيرها[2]. ومازالت قوات الشرعية والمقاومة الشعبية بدعم سعودي تتحرك في محاور صعدة، الجوف، نهم، أرحب، وذلك من أجل إعادة التوازنات على الأرض ومازالت تسعى لتحرير كل من صنعاء والحديدة لكسب المعركة بأكملها.

الخاتمة:

إن الوضع الإقليمي الجيوستراتيجي أو المذهبي على حدٍّ سواء هو أحد الأسباب الرئيسية، في انتقال الصراع الإقليمي إلى القوى المتناظرة داخل اليمن؛ حيث تفاعلت القوى الإقليمية جيوستراتيجيًّا ومذهبيًّا بشكل واضح مع القوى المناظرة داخل اليمن؛ وذلك لأسباب تتعلق بأهمية الموقع الجغرافي لليمن، وبتقاطعات وتباينات النفوذ الجيوستراتيجي للفاعلين وحضورهم، فضلاً عن المحددات المذهبية التي بلورت انقسامًا واستقطابًا من قبل الدول الإقليمية مما أجج الأبعاد المذهبية والجيوستراتيجية في الصراع الداخلي اليمني ما أدى إلى اندلاع حرب أهلية لا يُعرف كم ستظل قائمة.

كما أن طول أمد العمليات العسكرية وعدم الحسم العسكري لهذه الحرب يرجع إلى عدم وجود رؤية واضحة للانسحاب السعودي من اليمن منذ البداية، ويقابله انشغال إماراتي في تحقيق مصالح جيوستراتيجية لها في بعض مناطق اليمن، وكل هذا في ظل فشل الحكومة اليمنية في دمج القوات المؤيدة للشرعية داخل اليمن في جيش واحد؛ ما أدى إلى المزيد من الاقتتال الداخلي.

وهذه التعقيدات الإقليمية بين كل من السعودية والإمارات في اليمن قد تحتاج إلى دراسة بشكل أوسع وأدق، فعلى سبيل المثال، اشتبكت كوادر مناهضة للحوثيين من حزب التجمع اليمني للإصلاح مرارًا وتكرارًا مع السلفيين في تعز، ووسع تنظيم القاعدة نت وجوده في جنوب اليمن، وتمكن من السيطرة على محافظة المكلا بالكامل، كذلك انقسم الجيش اليمني بين الموالين للرئيس عبد ربه منصور هادي والموالين للرئيس السابق علي عبدالله صالح، فضلًا عن انشقاقات داخل القوات المؤيدة للشرعية

Washington Institute, 9 April 2016, Accessed in 2/5/2017, Available at: https://goo.gl/T4ccNX

(1) عاصفة الحزم في عامها الرابع: هل يريد الخليج الانتصار على إيران أم لديه أطماع في اليمن، تقييم حالة، مركز أبعاد للدراسات والبحوث، مارس 2018 ، ص ص4-5

(2) المرجع السابق، ص ص 12-17.

نفسها؛ حيث اندلعت أعمال عنف في مطار عدن بين المقاتلين الذين تدعمهم دولة الإمارات و«قوات الحرس الرئاسي» التابعة لهادي عبد ربه.

أضف إلى ما سبق، مطالبات الحراك الجنوبي بالانفصال وتكوينه للمجلس الانتقالي الجنوبي، وإن كان لا يُمثل كل فصائل الحراك. وتعكس هذه الانشقاقات خلافات حقيقية جدًّا على أرض الواقع، في ظل أزمة إنسانية وكارثية تحيق باليمن تتلخص في انتشار الأوبئة والأمراض والمجاعة على نطاق واسع من البلاد، ونقص الغذاء، وعدم صرف الرواتب لشريحة كبيرة من الشعب اليمني[1].

*****

---

(1) انظر:

- Andrew Engel, Reassessing the Civil War in Yemen, Washington Institute, 8 March 2017, Accessed in 12/12/2017, Available at: https://goo.gl/H4tQcj
- Michael Young, A regular survey of experts on matters relating to Middle Eastern and North African politics and security, Carnegie Middle East Center, 5 December 2017, Accessed in 12/1/2018, Available at: https://goo.gl/ChmdeA



"حصار قطر: الآثار والمآلات"

أ.مجد أحمد جبريل(*)

مقدمة:

في 5 يونيو2017، اتخذت كلٌّ من: السعودية، والإمارات، والبحرين، ومصر، قراراتٍ ضد قطر، تشمل قطع العلاقات الدبلوماسية معها، وفرض حصار جوي وبري وبحري عليها، في خطوةٍ تصعيدية، عكست رغبة ثنائي الرياض/أبوظبي في استكمال الهيمنة على دول الخليج، وإرغام الدوحة على تغيير تحالفاتها الإقليمية والدولية وسياستها الخارجية عمومًا، وتجاه الثورات العربية خصوصًا، لتبدأ منذ ذلك الحين الأزمة الخليجية المستمرة فصولًا ووقائع.

وبدلًا من تعزيز العلاقات البينية الخليجية، والعمل على تطوير دور مجلس التعاون الخليجي، بما يزيد من وزن دول الخليج ومكانتها كفاعل إقليمي يمتلك موارد مالية مهمّة، فتحت الأزمةُ الخليجية الجديدة الباب واسعًا أمام القوى الدولية والإقليمية، لكي تستفيد من الخلافات الخليجية وتوظّفها إلى أقصى حد.

لقد أفرزت الأزمةُ تداعياتٍ خطيرة على عدة مستويات داخلية وخليجية وعربية وإقليمية، بيد أن الأطراف التي افتعلتها، لم تتوقع على الأرجح، أنها ستؤدي إلى "تعميق المأزق الداخلي الخليجي"، وزيادة الاعتماد على السياسة الأميركية، والإلحاح على استدعاء دورها لمواجهة ما يسمّى "التهديد الإيراني"، ضمن سياق أشمل ينطوي على "تعاون خليجي/إسرائيلي، ضد الخطر الشيعي المفترض".

وإذا كان إحجام إدارة الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما عن دعم قوى الثورات العربية والشباب وحركات التغيير، قد شجّع الثنائي السعودي/الإماراتي على الانقلاب على ثورة 25 يناير المصرية وإجهاض التغيير في اليمن وسورية وليبيا، فإن وصول دونالد ترامب إلى البيت الأبيض مطلع 2017، قد شجّع على إطلاق "موجة ثانية من الثورات المضادة"، التي بدأت بحصار قطر بعد أسبوعين من زيارة ترامب للسعودية وإسرائيل والضفة الغربية 20–23 مايو 2017، والتي حملت إشاراتٍ مهمة حول ملامح السياسة الخارجية الأميركية في عهده، تجاه إقليم الشرق الأوسط.

وفي هذا السياق، ثمة ثلاث ملاحظات تمهيدية يحسُن إبرازها لإدراك جوهر الأزمة وتداعياتها ومآلاتها المحتملة:

1–رغم أن هذه الأزمة ليست الأولى من نوعها في العلاقات الخليجية–الخليجية؛ وهي لن تكون الأخيرة على الأرجح، فإنها اختلفت عن كل سابقاتها، خصوصًا في جوانب: اتساع نطاق الأزمة، وتعدّد الأطراف المتدخلة فيها، وسرعة تطورها وتلاحق أحداثها، وحِدة مواقف "دول حصار قطر"، وكثرة التكهنات حول الدوافع الحقيقية وراء افتعال الأزمة.

2– منهجيًّا، لا يمكن فصل هذه الأزمة، عن سياسات إعادة تشكيل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، لا سيما بعد تراجع الموجة الأولى من الثورات العربية اعتبارًا من منتصف عام 2013؛ إذ تسعى "دول حصار قطر" لإجهاض ما تبقى من آثار لتلك الثورات، والتي تولّد عنها صراعٌ مستعرٌ بين قوى التغيير في الإقليم، وبين القوى الراغبة في الحفاظ على الوضع الراهن، الذي كان سائدًا قبل عام 2011.

وفي هذا السياق يرى البعض "أن واقع إقليم الشرق الأوسط يتجسّد في أمرين؛ **أحدهما** أن الإقليم مُقسّمٌ بين هؤلاء الذين يريدون السلام والاستقرار، اللذين هما شرطان

(*) باحث متخصص في الشؤون العربية والإقليمية– إسطنبول

للتنمية، وبين هؤلاء الذين يعارضون السلام والاستقرار بسبب التاريخ أو فهم معين للدين، أو عدم الرغبة في التنمية. أما **الآخر** فهو أن هناك حربًا صريحة أو باردة تجري بين الطرفين. والعمل الأساسي في الشرق الأوسط الآن، هو تشجيع الدول على أن تصل إلى السلام والتنمية، اعتمادًا على نفسها، مع حرمان القوى الراديكالية من إفساد هذا الجهد"[1].

بهذا المعنى، فإن إقليم الشرق الأوسط، يمرُّ بمرحلة انتقالية حرجة تتسم بدرجة من السيولة؛ إذ يتم فيها إعادة تشكيل تحالفات المنطقة وعلاقاتها، سواء على صعيد العلاقات العربية–العربية، أم العلاقات العربية–الإقليمية، أم العلاقات العربية—الدولية، وذلك في غياب أي فاعل عربي يملك مشروعًا إقليميًّا مستقبليًّا، أو حتى رؤية استراتيجية لمستقبل العالم العربي ودوله المختلفة، ناهيك عن امتلاك أدوات وآليات تنفيذ مشروع على الأرض؛ إذ لا مشروع عربيًّا بعد إجهاض الموجة الأولى من الثورات العربية.

3- رغم جهود أمير الكويت –ومحاولاته الدبلوماسية المدعومة دوليًّا وإقليميًّا– في الوساطة بين أطراف الأزمة الخليجية، فإنها استمرت إلى الآن؛ إذ يبدو واضحًا تعثّر مسار الحوار ومحاولات تهدئة الأزمة أو تسويتها. في مقابل غلبة مسار تصعيد الأزمة، الذي يبدو مرتبطًا بطبيعة التغير الذي يحدث في السعودية على صعيد سياساتها الداخلية والخارجية.

فمنذ تولي الأمير محمد بن سلمان منصب ولي العهد منتصف عام 2017، تعاظمت رغبة ثنائي الرياض/أبوظبي في تجنيد لوبيات ضغط في واشنطن، بهدف استثمار وجود الرئيس دونالد ترامب –بتوجّهاته اليمينة وذهنية الصفقة التي تتحكّم في إدارته– بُغية التأثير على السياسة الأميركية تجاه الشرق الأوسط، خصوصًا في ثلاثة اتجاهات: تحجيم نفوذ إيران الإقليمي، وتقليص قدرتها على تدريب الميليشيات الشيعية وتمويلها وتوجيهها، والتضييق على الحركات الإسلامية "السُّنيّة" في المنطقة، وكذلك الضغط على داعميها، وفي مقدمتهم: تركيا وقطر.

وعلى ضوء هذه الملاحظات، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل تأثير حصار قطر على ثلاثة مستويات؛ **أولها** منظومة مجلس التعاون الخليجي. **وثانيها** "الإطار العربي". **وثالثها** "النظام الإقليمي الجديد في الشرق الأوسط".

أولًا– تداعيات الأزمة على الصعيد الخليجي:

1-كشفت الأزمة نجاح جهود الإمارات نسبيًّا، وجهود ولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد بخاصة، في التأثير على سياسات الرياض خليجيًّا وعربيًّا وإقليميًّا، لا سيما بعد تولّي محمد بن سلمان منصب ولي العهد السعودي؛ إذ تمكّنت الإمارات من جرِّ السعودية، رغم كونها الدولة الأكبر وزنًا وأهميةً في دول الخليج، إلى تبني أجندة الإمارات على الأصعدة الخليجية والعربية والإقليمية، فيما يمكن تسميته "لحظة هيمنة إماراتية"، على الخليج واليمن.

ورغم تاريخ الخلافات الممتد بين السعودية والإمارات –حول قضايا حدودية ونفطية وتجارية ومسألة استضافة مقر البنك المركزي الخليجي، خصوصًا في الفترة (2006 – 2009)، ومحاولات الإمارات المتكرّرة في تحريض واشنطن ضد الرياض[2]– فإن اندلاع الثورات العربية وصعود تيار الإخوان المسلمين بين عامي 2011 و2013 قد أدى إلى "تقارب واضح" بين السعودية والإمارات، بهدف إحباط هذا

(1) عبد المنعم سعيد، "ما بعد الربيع العربي.. الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط"، السياسة الدولية، العدد 201، يوليو 2015، ص 47.

(2) لمزيد من التفاصيل حول قضايا الخلاف بين الرياض وأبوظبي، راجع: "الحلفاء الأعداء.. تاريخ الخلافات السعودية الإماراتية الذي لا نعرفه"، نون بوست 2017/6/21. على الرابط:
https://goo.gl/gnMunm

التغيير، وإبقاء الوضع القائم الذي تتمتع فيه كلتا الدولتين بوضع "شبه مهيمن" في الخليج والعالم العربي.

هذا النجاح الإماراتي "النسبي"، دفع السعوديةَ إلى مستوى من "الخصومة غير المسبوقة" مع قطر. وحتى بافتراض حلّ هذه الأزمة الخليجية جذريًا أو الاكتفاء بتهدئتها مستقبلًا، فإن "انكسارًا حقيقيًّا وقع في العلاقات القطرية–السعودية، ربما يفوق الانكسار في العلاقات القطرية–الإماراتية، وأنّ قدْرًا ملموسًا من فقدان الثقة ترسَّب في رؤية كل من الرياض والدوحة للأخرى. إن قطر قد لا تنسى بسهولةٍ اللغة التي استُخدمت في الحملة الإعلامية ضدها، ولا أن السعودية فرضت عليها حصارًا قُصد به تجويع سكانها، وقطع صلات الرحم الوثيقة بين شعبي البلدين. ويصعب تصوّر عودة علاقات الرياض–الدوحة إلى طبيعتها، خاصة أن الأزمة ضربت كلَّ الإنجازات التي حققها مجلس التعاون الخليجي منذ نشوئه، مثل حرية تنقل الأفراد، والعلاقات البنكية، وغيرها من الإنجازات على قِلَّتها"[3].

لكن من الضروري في هذا السياق التأكيد على نسبيّة هذا النجاح الإماراتي في التأثير على القرار السعودي، في ضوء ثلاثة أمور: **أولها** "آنية التحالفات الخليجية وتقلباتها". **وثانيها** "تذبذب العلاقات العربية البينية"، وانتقالها من الصراع إلى التعاون في فترات زمنية قصيرة نسبيًّا. **وثالثها** تزايد ملامح عدم الاستقرار وحالة "التأزم الداخلي"، التي تخيّم على الحالة السعودية منذ تولي الملك سلمان بن عبد العزيز مطلع عام 2015.

لقد برزت متغيراتٌ منذ ذلك الحين تؤكد أن "تغيرًا ما" يَحدث في بنية النظام السعودي، في جانبين على الأقل؛ **أحدهما** يتعلق بانتقال السلطة، وصعود الأمير محمد بن سلمان، وتجاوز القواعد المستقرة بتوارث العرش داخل الأسرة المالكة، وما يمكن أن يَحمله ذلك من تداعيات مستقبلية على تماسكها[4]. إذ يرى البعض في إقصاء ولي العهد السابق وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف – من ولاية العهد، ومن جميع مناصبه الأخرى– "انقلابًا أبيض" له عدة دلالات؛ **أولها** أنه يعتبر تجاوزًا لقرار "هيئة البيعة" التي أقرت تعيين ابن نايف في منصب ولي العهد عام 2015. **وثانيها** أن تعيين ابن سلمان لم يأتِ ليسد فراغًا في منصب ولاية العهد، بل ليطيح بولي العهد ابن نايف، الذي لم يُتهم بارتكاب أخطاء أو مخالفات تفقده صلاحية البقاء في المنصب، رغم تعرضه بعدها لحملة لتشويه صورته بوصفه "مدمنًا على أدوية مُخدرة". **وثالثها** أن ما رشح عن طريقة مبايعة ولي العهد الجديد –بإخراجها السيء– قد تدل على أن ابن نايف كان مُكرهًا على هذه البيعة، وقد تكون مدخلًا للتعرف على مسار العلاقات داخل أسرة آل سعود، التي بدأت صراعاتها تطفو للعلن بصورةٍ غير مألوفة، منذ صراع الأمير فيصل بن عبد العزيز مع أخيه الملك سعود في ستينيات القرن العشرين"[5].

أما الجانب الآخر، الذي يكشف حدوث "تغيُّر ما" في بنية النظام السعودي، فيتعلق بإعادة رسم "العلاقة بين السياسي والديني"، التي كانت تشكّل أقوى أسس شرعية الدولة السعودية الأولى، منذ نشأتها في منتصف القرن الثامن عشر الميلادي، عبر عقد حلف ديني–سياسي بين المصلح

---

(3) راجع: "الخليج: أزمة غير مسبوقة وتداعيات كبيرة"، تقدير موقف، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات 2017/6/9. على الرابط:
https://goo.gl/GDxL6A

(4) لمزيد من التفاصيل راجع: أمجد أحمد جبريل، "ماذا يحدث في السعودية: السياسة الخارجية بين الاستمرار والتغيير"، إدراك للدراسات والاستشارات 2017/10/24، على الرابط:
https://goo.gl/HR6bFC

(5) سعيد الشهابي، "ثلاثة انقلابات سعودية في أعوام ثلاثة"، القدس العربي 2017/6/28. على الرابط:
https://goo.gl/MTzNk6

والقائد الديني للحركة الوهابية الشيخ محمد بن عبد الوهاب وبين محمد بن سعود أمير مدينة الدرعية[6].

ورغم أن الثورات العربية أدّت إلى إضعاف "جاذبية" النظام السعودي و"شرعيته" على الصعد الداخلية والعربية والإقليمية، فإن هذا النظام ما زال يحظى ببعض الخصوصية، ربما تعود إلى تفوقه النسبيّ على باقي النظم العربية في "مسألة الشرعية"[7]؛ إذ "يحظى رجال الدين السعوديين بوصفهم شركاء مؤسِّسين للنظام السياسي، بمكانةٍ سياسية واجتماعية لا تُقارن بأي وضعية مماثلة في العالم العربي. ورغم ذلك، فإن الانفتاح على الأسواق الدولية، وتبنّي الدولة السعودية "خيار التحديث" –في الجانب الاقتصادي على الأقل– ولّد ديناميات تحوّل في الدولة والمجتمع وفي التيار الديني نفسه، قادت إلى تحولات بطيئة، لكنها عميقة"[8].

وهنا تبرز خطورة ما يقوم به ولي العهد السعودي محمد بن سلمان من تقليص صلاحيات "هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"، ونزع الضبطية القضائية منها، وتواتر الأنباء عن وجود نيات لفصل منصب الملك، عن لقب "خادم الحرمين الشريفين"، في إطار مسعى لتحديث شكل النظام، وربما بحثًا عن نمط جديد للشرعية يمزج بين "الشرعية الاقتصادية" المتمثّلة في تقديم الوعود الاقتصادية للشعب السعودي وإنعاش آمال الشباب في المستقبل عبر طرح وثيقة/رؤية 2030، وبين "شرعية الانفتاح الاجتماعي"، عبر السماح باختلاط الرجال والنساء في احتفالات العيد الوطني للمملكة، ثم عبر قرار العاهل السعودي أواخر سبتمبر 2017 بالسماح للمرأة بقيادة السيارة[9].

لقد أسهمت الأزمة الخليجية، وتولّي ابن سلمان ولاية العهد، في تسليط الأضواء على تردي أوضاع حقوق الإنسان في السعودية، واتجاه السلطات نحو توسيع الاعتقالات في حق النشطاء السياسيين والحقوقيين وعلماء الدين الذين لا يؤيدون السلطة وسياساتها بشكل صريح، مثل الشيخ سلمان العودة، الذي جرى اعتقاله ضمن حملةٍ كانت تستهدف إخماد أية أصوات تطالب بالإصلاح والتغيير، ما أفرز دعواتٍ إلى حراك سلمي في السعودية يوم 15 سبتمبر 2017، دون أن تتحقق طموحات الداعين إليه.

بيد أن التداعيات السلبية لهذا التوجّه السياسي لولي العهد، قد لا تقتصر على تأزيم الداخل السعودي فحسب، وإنما قد تمتد لتبني سياسة خارجية سعودية أكثر اندفاعًا وخطورة على المصالح الخليجية والعربية والإقليمية؛ إذ تقوم بتوليد أزمات إقليمية تؤدي إلى زيادة التدخلات الدولية وتحكم العوامل الخارجية في تفاقم مشكلات المنطقة، وربما تكون الأزمة التي أثارتها الرياض باحتجازها رئيس وزراء لبنان سعد الحريري في نوفمبر 2017، ذات دلالة خاصة في هذا السياق[10].

---

(6) خالد الدخيل، الوهابية بين الشرك وتصدع القبيلة، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث، 2013، ص 17-18.

(7) لمزيد من التفاصيل حول شرعية النظام السعودي مقارنةً بغيره من النظم السياسية العربية، راجع: سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، في النظرية السياسية من منظور إسلامي: منهجية التجديد السياسي وخبرة الواقع العربي المعاصر، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، سلسلة الرسائل الجامعية، (25)، 1419هـ/1998، ص 494- 497.

وحول انسجام "النموذج التنموي السعودي"، مع عقائد النخبة والمحيط العام الذي يتواجد فيه النظام السعودي، راجع: منى أبو الفضل، المدخل المنهجي لدراسة النظم العربية، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، 2013، ص 252- 254.

(8) توفيق السيف، "علاقة الدين بالدولة في السعودية ودور المؤسسة الوهابية في الحكم"، المستقبل العربي، العدد 407، يناير 2013، ص 59.

(9) انظر: أمجد أحمد جبريل، مصدر سابق.

(10) زياد ماجد، "العلاقات اللبنانية-السعودية وتأثيراتها على المشهد السياسي اللبناني"، تقارير، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات 2018/2/7. على الرابط: https://goo.gl/f3zcHw

ففي ظل قيادة محمد بن سلمان، الأمير الشاب الطموح، الذي يفتقد الحنكة السياسية والخبرة في التعامل مع الأزمات الخليجية والإقليمية، تبدو السعودية أكثر شراسة في مواقفها من دول الخليج. وبدلًا من الإجماع الخليجي الذي كانت تعلنه كراعية للوحدة والتعاون المشترك، تفضّل الرياض اليوم، مفهوم اللعبة الصفرية المبنية على "مبدأ أن تكون معي أو تكون ضدي". وقد يفضي ذلك إلى انحسار "خطاب الدبلوماسية" وتبني "خطاب المصادمة والعسكرة والحصار" على أية دولة تعتبر مشاغبة من المنظور السعودي، كما سيفتك بالسّلم الخليجي والنسيج الاجتماعي؛ إذ زجّت الرياض بمواطنين خليجيين في الصراع السياسي، كطلب ترحيل مواطنين مقيمين في دولة ما إلى دولتهم الأم خلال الأزمات. كما حدث عام 1990-1991 حيث رحّلت السعودية مئات الآلاف من اليمنيين إلى بلادهم بعد أن اصطفَّ علي عبد الله صالح، الرئيس اليمني حينها، مع صدام حسين خلال حرب الخليج"[11].

"وفي العهد السعودي الجديد قد يُعتبر المال أهم من الدبلوماسية، وقد يُستعمل لشراء الولاء، لكن ذلك قد يجدي نفعًا مع دول تحتاج للدعم المالي السعودي، أما مع دولة غنية مثل قطر فإنه يبقى محدود الأثر"[12].

لقد أوجدت "دبلوماسية المال" واقعًا جديدًا في العالمين العربي والإسلامي، واستطاعت إحداث تغييرات سياسية ونفسية، ربما تحول دون تكرر ظاهرة "الربيع العربي"، وتخلق قبولًا لدى الرأي العام العربي بالواقع المرّ الذي من تجلياته التطبيع مع الكيان الاسرائيلي وشيطنة الدول العربية والإسلامية المستهدَفة مثل إيران وقطر وتركيا وقوى المقاومة. ووفرت دبلوماسية المال للإمارات الفرصة لتبني سياسة توسعية غير مسبوقة، واستعداء الدول الجارة مثل سلطنة عمان وقطر والكويت وإيران. كما استطاعت وضع النظام المصري، تحت عباءة حكام الإمارات والسعودية. ووفرت غطاءً دبلوماسيًّا لهذه الدول لممارسة سياسات قمع غير مسبوقة في المنطقة. ورغم الإقرار بتلك النتائج الخطيرة، فإنها غير قابلة للاستمرار طويلًا، لأن ثنائي الرياض/أبوظبي لا يملك قدراتٍ ذاتية ورؤية استراتيجية، بل هو مدعوم من قبل إسرائيل وأمريكا فحسب. والمؤكد أن سياسات التوسع السعودية/الإماراتية سوف تصطدم بمصالح الدول الغربية من جهة، وتؤثر سلبًا على مصالح الدول العربية والإسلامية الكبرى من جهة أخرى"[13].

2- "انقسام مجلس التعاون الخليجي إلى معسكرين: قطر وعُمان والكويت، في جانب، والسعودية والبحرين والإمارات، في جانب آخر؛ الأمر الذي لم يُصب المجلس بالشلل، وحسب، بل ويهدد وجوده أيضًا. وإذا فقدت السعودية النفوذ على مجالها القريب فكيف يمكنها أن تمارس نفوذًا على مجالات أبعد، مثل العالمين العربي والإسلامي"[14].

ومن مفارقات الأزمة الخليجية، أنها أضعفت مجلس التعاون الخليجي بوصفه إطارًا جامعًا، لكنها في الوقت نفسه، وسّعت مجالات الحركة الدبلوماسية والسياسية أمام الكويت وسلطنة عُمان وقطر.

---

(11) مضاوي الرشيد، "السعودية وجيرانها: علاقة مضطربة"، في: عز الدين عبد المولى والحواس تقية (محرران) حصار قطر: سياقات الأزمة الخليجية وتداعياتها، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2017، ص 65. متاح على الرابط: https://goo.gl/5wmW9k

(12) المصدر نفسه، ص 66.

(13) بتصرف عن: سعيد الشهابي، "دبلوماسية المال مزقت الأمة العربية"، **القدس العربي** 2018/6/4. على الرابط: https://goo.gl/AWNEaZ

(14) بتصرف عن: مركز الجزيرة للدراسات، "حصار قطر: التقديرات والارتدادات"، في: عز الدين عبد المولى والحواس تقية (محرران) **حصار قطر**، مصدر سابق، ص 162. متاح على الرابط: https://goo.gl/cwp57d

وربما تمثّل هذه الدول الثلاث نواةً محتملة لبداية "مسارات" خليجية جديدة، تعلن اختلافها الجزئي مع سياسات الرياض، رغم حرص الكويت على التجاوب مع بعض الخطوات السعودية، لا سيما فيما يتعلق بتخفيض مستوى العلاقات الدبلوماسية مع إيران.

ورغم أنه يصعب إجراء مقارنةٍ دقيقةٍ بين أزمة سحب سفراء السعودية والإمارات والبحرين من الدوحة ربيع 2014، وبين الأزمة الخليجية منذ يونيو 2017، وهي أكثر تعقيدًا من كل سابقاتها، فإن الكويت لعبت دور وساطة في كلتيهما. وبحكم موقع الكويت الجغرافي المحاط بثلاث قوى كبيرة في الخليج، وهي إيران والعراق والسعودية، وسعي الكويت إلى البقاء وحماية نفسها من صراعات هذه القوى، فقد طوّرت منذ استقلالها منهجًا دبلوماسيًّا منفتحًا ونشيطًا ومتوازنًا.

ومنذ الأيام الأولى في الأزمة الخليجية، بادرت الكويت إلى القيام بجهود وساطة لإيجاد تسوية لها؛ إذ قام الشيخ صباح الأحمد بزيارة الرياض وأبو ظبي والدوحة من أجل تقريب وجهات النظر بين أطراف الأزمة. علمًا بأن الكويت تبقى الطرف المؤهّل للقيام بهذا الدور؛ إذ تقف دومًا على الحياد في الأزمات والخلافات السياسية التي تظهر بين دول الخليج، كما تحظّى المساعي الكويتية في جهود الوساطة بتأييد أغلب الأطراف الإقليمية والدولية، وأهمها: تركيا وألمانيا والولايات المتحدة. ولكن الرياض وأبو ظبي لم تعلنا بشكل واضح هذا الالتزام بقبول الوساطة الكويتية، وهو ما يمكن أن يُضعف من فرص نجاحها. كما أن الحرب الإعلامية ضد الدوحة التي تشنُّها قنواتٌ فضائية وصحفٌ مملوكة للسعودية والإمارات، وصلت إلى مراحل غير مسبوقة، ما يدل على أن فرص حل هذه الأزمة عن طريق جهود الوساطة ما زالت ضئيلة[15].

ويبدو أن "تغيرًا ما" طرأ على الدبلوماسية الكويتية بمجرد توليها المقعد غير الدائم عن المجموعة العربية في مجلس الأمن منذ مطلع 2018؛ إذ باتت تشهد مزيدًا من النشاط والفعالية في الدفاع عن القضايا العربية، حتى لو أدى ذلك إلى الاختلاف النسبي مع الولايات المتحدة الأميركية نفسها، كما حدث إثر مجزرة غزة في 14 مايو 2018، التي تزامنت مع احتفالية نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس المحتلة.

أما سلطنة عُمان، التي تدعم جهود الوساطة الكويتية في أزمة حصار قطر، فقد زار وزير الشؤون الخارجية يوسف بن علوي، الكويت في 7 يونيو 2017. وبعيدًا عن هذه الأزمة تحديدًا فإن ثمة سوابق عديدة تؤكّد تصاعد أدوار الوساطة العُمانية في الإقليم؛ إذ تصف بعض المصادر مسقط بوصفها "جنيف العرب"، ولاسيما في تسهيل التفاهمات الأميركية –الإيرانية في عهد الرئيس باراك أوباما، ثم في الملف اليمني منذ سيطرة الحوثيين على صنعاء في سبتمبر 2014. وربما يعكس ذلك تحولًا في دور سلطنة عُمان، ويمكن تفسيره بستة أسباب؛ **أولها** الحفاظ على المصالح الوطنية العُمانية. و**ثانيها** التخوف من مردودات الفوضى الإقليمية. و**ثالثها** درء احتمال التعرض لموجة من التهديدات الإرهابية. و**رابعها** مجاراة التحولات الانتقالية الإقليمية. و**خامسها** مقاومة الهيمنة

(15) انظر: فيصل أبو صليب، "الوساطة الكويتية: خبرات تاريخية في مواجهة أزمة فريدة"، في: عز الدين عبد المولى والحواس تقية (محرران) **حصار قطر**، مصدر سابق، ص 127- 136. متاح على الرابط: https://goo.gl/JovwWo

الإقليمية السعودية. **وسادسها** دعم العلاقة الاستراتيجية بين عُمان وإيران(16).

"إن هذه التوازن العُماني في الوساطة بشأن الأزمات الإقليمية، يجمع بين الأضداد أو بين تفاعلات ذات نمطين، بما جنّب سلطنة عُمان أن تكون طرفًا في حروب بالوكالة، وابتعدت مسقط من ثمَّ عن سياسة المحاور والاستقطاب، ونأت بنفسها عن مختلف أشكال المواجهات السياسية والحروب الإعلامية، واحتفظت بهامش واسع من المناورة واللجوء إلى خيارات متعددة في إقليم يزداد اشتعالًا يومًا بعد آخر، بما جعلها حليفًا وثيقًا للولايات المتحدة وبريطانيا، وعضوًا مؤثّرًا في مجلس التعاون الخليجي، وشريكًا رئيسًا لإيران، ولاعبًا محوريًّا بالنسبة للقوى الأوروبية والدول العربية في جهود الوساطة السرية والعلنية في الإقليم"(17).

(16) مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، **التقرير الاستراتيجي العربي 2015**، القاهرة: المركز، 2016، ص 310-322.

(17) المصدر نفسه، ص 310. ولمزيد من التفاصيل حول السياسة الخليجية والعربية لسلطنة عُمان راجع المصادر الآتية:

- إبراهيم نوار، "السياسة الخارجية العمانية من العزلة إلى دبلوماسية الوساطة"، **السياسة الدولية**، العدد 110، أكتوبر 1992، ص 22-44.

- أحمد سالم أحمد الشنفري، سياسة عُمان العربية في عهد السلطان قابوس، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة، 1995.

- محمد مبارك العريمي، "الرؤية العمانية للتعاون الخليجي"، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، **دراسات استراتيجية**، العدد 121، 2007.

- جورج سمعان، "الترياق العماني لليمن فقط دون الرمادي و... عرسال؟"، **الحياة** 2015/6/1.

- مصطفى شفيق علام، "نهج استقلالي: سياسة عُمان الخارجية في سياقات إقليمية استقطابية"، **حالة الإقليم**، العدد 20أغسطس 2015، ص 9- 12.

أما قطر، المستهدَف الرئيس في هذه الأزمة الخليجية، فلربما يمكن الزعم بأنها استفادت من هذه الأزمة على أكثر من صعيد.

فعلى الصعيد الدبلوماسي/السياسي، برزت "القدرة القطرية على استثمار عوائد القوة الناعمة، والاقتراب من الثنائي الكويتي/العماني الذي أضحى أكثر انحيازًا إلى "السردية القطرية"، وإن احتفظ في العلن بالحياد لاعتبارات سياسية محض؛ فلو انحازت عمان والكويت إلى الثلاثي السعودي/الإماراتي/البحريني، أو حتى التزمتا بالحياد السلبي، لأفضى ذلك إلى تداعيات بالغة ترهق قطر، لا سيما أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية كان هو الأداة الإقليمية الأولى التي سعت دول الحصار إلى استخدامها لخنق قطر، وتجريدها من شرعية الانتماء والحضور الإقليمي. ولكن الممانعة الكويتية/العمانية أحبطت ذلك المسعى، ومكَّنت قطر بالتالي من الاحتفاظ بكافة استحقاقات عضوية المجلس. صحيحٌ أن هذه الممانعة ولَّدت مزيجًا من الغضب والارتباك لدى معسكر الحصار، ولكنها أيضًا أحدثت تحولًا في الحسابات الجيوستراتيجية لإدارة الصراع. لو نجح مسعى إخراج قطر من منظومة التعاون، أو تجميد عضويتها، لكانت أحدثت تحولًا جذريًّا في خارطة التحالفات القطرية، لا سيما الإقليمية منها، خاصة لجهة الاقتراب من إيران بحسبانها ظهيرًا إقليميًّا محتملًا، ولكن الممانعة الكويتية/العمانية تلك أسهمت في جعل الارتباط القطري-الإيراني في درجاته الدنيا، ورفعت قيمة

- علاء حمودة، "السياسة الخارجية العمانية: موازنة العلاقات في إقليم متشابك"، **رؤى مصرية**، العدد 10، نوفمبر 2015، ص 30- 34.

- بدر الإبراهيم، "في فهم السياسة العُمانية"، **العربي الجديد** 2015/11/23.

- مريم يوسف البلوشي، "أثر العلاقات العمانية- الإيرانية في أمن دول مجلس التعاون بعد الربيع العربي"، **المستقبل العربي**، العدد 445، مارس 2016، ص 50- 67.

الاعتماد على الظهير الخليجي المتبقي المتمثل في الدولتين: الكويت وعمان"[18].

وعلى صعيد تقويم إدارة قطر لهذه الأزمة الخليجية، يرى باحث أن "الدوحة نجحت في إدارة الأزمة بطريقة واقعيّة عقلانية؛ إذ أدركت بشكل سليم مقدراتها من جهة، وهامش المناورة والحركة ضمن توازنات الإقليم وتفاعلات النظام الدولي من جهة أخرى. وحرصت قطر على تجنب ردّات الفعل الارتجالية غير المنضبطة، مع إيلاء الجانب القيمي أهمية كبيرة في مواجهة الهجوم الإعلامي والسياسي الذي شنّته دول الحصار. وقد تدرّجت الدوحة في إدارة الأزمة من أساليب الامتصاص والاحتواء إلى أساليب حمائيّة وأخرى وقائيّة، مهدت، في فترة لاحقة، إلى التخلي عن النهج الدفاعي، وتبني أساليب أكثر هجومية ومباغتة، تقوم على حصار المحَاصِرين وتعرية إجراءاتهم التعسفية سياسيًّا وإنسانيًّا، وهو ما جعل إدارة قطر لهذه الأزمة محط اهتمام الباحثين والأكاديميين في حقلي العلاقات الدولية وتخصص إدارة الأزمات الدولية[19].

"وربما يكون من إيجابيات هذه الأزمة أنها جعلت قطر أكثر اعتمادًا على نفسها، وأكثر تحسبًا للمخاطر الخارجية، وأكثر قدرة على المناورة والبقاء، في بيئة إقليمية معادية ومليئة بالاضطرابات والمشكلات"[20].

وبرى كاتب عُماني، أن "قطر بعد عام من الأزمة، تقترب من بدء مشروع بناء دولة وطنية على النموذج السنغافوري؛ بتحقيق شرط السيادة الوطنية في علاقاتها الخارجية، وفي سياساتها الاقتصادية؛ إذ منحت هذه الأزمةُ الدوحةَ فرصةً تاريخية لمراجعة سياساتها السابقة، وعلاقاتها بجيرانها، وبمحيطها الإقليمي والدولي، ومراجعة برامجها الاستثمارية الخارجية والداخلية. ومن المهم أن تشرع قطر في "الالتفات أكثر إلى تمكين الإنسان في الداخل، والشروع في حزمة إصلاح سياسي ودستوري، يحولها إلى نظام حكم دستوري ديمقراطي، ونموذج ديمقراطي عربي، قادر على إقناع العالم بصواب مسارها ومشروعها الوطني"[21].

ثانيًا– انعكاسات أزمة حصار قطر على "الإطار العربي":

رغم أن هذه الأزمة بدأت أزمةً خليجية خالصة؛ إذ وقعت في نطاق مجلس التعاون الخليجي، الذي كان يُعتقد أنه أحد أنجح التنظيمات الإقليمية الفرعية وأكثرها فعالية في المنطقة العربية، فإن انعدام دور جامعة الدول العربية في التعامل مع هذه الأزمة على أي مستوى، فضلًا عن إخفاقاتها السابقة في حلّ الخلافات بين أعضائها، سواء عبر آليات الحوار والوساطة والتحكيم أو إنشاء آلية لتسوية المنازعات العربية ومحكمة العدل العربية، كل ذلك قدّم أدلة إضافية على أن الجامعة وأغلب المؤسسات التابعة لها، لم تعد ذات صلة بما يحدث من تطورات على الأرض، لا سيما بعد اندلاع الثورات العربية أواخر عام 2010.

ولعل ذلك يؤكد الحاجة الماسّة إلى مراجعة مفهوم "النظام الإقليمي العربي"، مراجعة علمية نقدية، في ضوء عجز الجامعة العربية المقيم، واشتداد الانقسامات العربية، وعودة

(18) عبد الله محمد الغيلاني، "الممانعة الإيجابية: دور المحور الكويتي–العماني في صلابة قطر"، تقارير، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات 2018/5/24. على الرابط: https://goo.gl/EBQLK4

(19) بتصرف عن: حمزة المصطفى، "إدارة الأزمة الخليجية.. نموذج قطر الناجح"، العربي الجديد 2017/9/8. على الرابط: https://goo.gl/hphn2p

(20) نقلًا عن: علي حسين باكير، "فك الخناق: الدور التركي والإيراني في إسناد قطر"، تقارير، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات 2018/5/29. على الرابط: https://goo.gl/Em3n8i

(21) ورد كلام الكاتب محمد اليحيائي، في: نزيهة سعيد، "قطر في عام الحصار.. دولة أقوى وصمود سياسي"، العربي الجديد 2018/6/4. على الرابط: https://goo.gl/q7VKLd

سياسة المحاور العربية بصورة أوضح من ذي قبل، وغياب أية مصداقية حقيقية لمفهوم "الأمن القومي العربي"، في ظل تحالف أطراف عربية مع العدو التاريخي للعرب (أي إسرائيل)، ضد دول عربية أخرى، أو ضد إيران وتركيا[22].

ويمكن في هذا السياق إبراز الملاحظات الآتية:

1-أن حصار قطر يمثّل ذروةً جديدة في تدهور العلاقات العربية البينية، التي شهدت –ولا تزال– أزماتٍ وصراعات وانقسامات متكررة، لأسباب واعتبارات متعددة[23].

"وفي حين سارت دول عربية قليلة في ركاب مواقف الثنائي السعودي/الإماراتي، وانضمت إلى معسكر "دول الحصار"، وهي: موريتانيا وجيبوتي، إضافة إلى الحكومة اليمينة، التي تتخذ من الرياض مقرًّا لها، و"حكومة طبرق" الليبية غير المعترف بها دوليًّا، والتي تخضع لسيطرة خليفة حفتر، وتعتمد كليًّا على المساعدات الإماراتية[24].

بيد أن دولًا عربية أخرى لم تقبل الانصياع لضغوط الرياض وأبو ظبي؛ فقد "رفض السودان، الذي تتواجد قواته ضمن التحالف العربي في اليمن، اتخاذ أي إجراء ضد قطر[25]. وكذلك كان موقف الجزائر وتونس ولبنان وفلسطين والحكومة الليبية المعترف بها دوليًّا في طرابلس. ولم يكتفِ العراق بالتزام موقف محايد ودعوة الأطراف إلى الحوار، كما فعل أغلب الدول العربية، بل أعلن رفضًا صريحًا لمقاطعة قطر وحصارها. وقد فاجأ المغرب، الذي يحتفظ بعلاقات تقليدية وثيقة بالسعودية والإمارات، حلفاءه في الرياض وأبو ظبي برفض تأييد مقاطعة قطر وحصارها، بل والمبادرة بإرسال طائرة من المعونات الغذائية إلى قطر، في خطوة رمزية للدلالة على

---

(22) يرى الباحث أن مفهوم "النظام العربي" غير دقيق علميًّا، فهو مفهوم جرى صكّه من قِبل باحثين عرب لأسباب وظيفية سياسية أساسًا. ولمزيد من التفاصيل حول مستقبل "الإطار العربي" بعد الثورات العربية، بين احتمالات: التطوير، والتكيف، والأزمة، والانكشاف، والذوبان في نظام إقليمي أوسع، راجع المصادر الآتية:

- علي الدين هلال، "النظام الإقليمي العربي في مرحلة تحوّل"، سلسلة أوراق عربية، (27)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.
- محمد السيد سليم، "ضغوط ما بعد الثورات: الانكشاف المتزايد للنظام الإقليمي العربي"، السياسة الدولية، العدد 192،أبريل 2013.
- عبد المنعم المشاط، "نهاية النظام الإقليمي العربي"، الشروق 2016/8/24. على الرابط: https://goo.gl/K51pSd.
- أمجد أحمد جبريل، "أبعد من الخلاف السعودي المصري"، العربي الجديد 2016/11/2. على الرابط:

https://goo.gl/7GAk8v

(23) لمزيد من التفاصيل حول العلاقات العربية البينية، والصراعات العربية، وسماتها وأدواتها، راجع المصادر الآتية:

- أحمد يوسف أحمد، الصراعات العربية – العربية 1945-1981: دراسة استطلاعية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1996.
- أحمد يوسف أحمد، "مستقبل العلاقات العربية-العربية"، شؤون عربية، العدد 93، أذار/مارس 1998، ص 7-25.
- عطا محمد صالح زهرة، "الخلافات العربية: السمات، العوامل المؤثرة، المستقبل"، شؤون عربية، العدد 95، أيلول/سبتمبر 1998، ص 47-69.
- محمد سعد أبو عامود، "العلاقات العربية-العربية في النصف الثاني من القرن العشرين: الظواهر-الإشكاليات-المستقبل"، السياسة الدولية، العدد 139، كانون الثاني/يناير 2000.
- أمجد أحمد جبريل، "الثورات العربية والعلاقات العربية البينية: التوتر المصري -السعودي نموذجًا"، شؤون عربية، العدد 150، صيف 2012، ص 184-198.

(24) بتصرف عن: مركز الجزيرة للدراسات، "حصار قطر: التقديرات والارتدادات"، في: عز الدين عبد المولى والحواس تقية (محرران) حصار قطر، مصدر سابق، ص 155- 156. متاح على الرابط:

https://goo.gl/cwp57d

(25) منى عبد الفتاح، "في تداعيات الأزمة الخليجية على السودان"، العربي الجديد 2018/2/11. على الرابط:

https://goo.gl/WQPfr

التضامن العربي والإنساني[26]. بل إن العاهل المغربي قام بزيارة الدوحة في إطار جولة خليجية له في نوفمبر 2017.

2- اتخذ الأردن موقفًا يحاول إرضاء دول الحصار، بدون أن يذهب نحو قطيعة كاملة مع قطر، وذلك بإصدار قرار بتخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي، وقرار إداري آخر بإلغاء ترخيص مكتب الجزيرة في عَمَّان.

3- بخلاف الموقف المصري من أزمة سحب سفراء السعودية والإمارات والبحرين من الدوحة ربيع 2014، اتخذت القاهرة في أزمة حصار قطر2017، موقفًا أكثر انخراطًا وتصعيدًا في الشأن الخليجي.

ورغم أن شكاوى القاهرة من سلوك قطر هي قديمة نسبيًّا، لا سيما ما يتعلق بتغطية شبكة الجزيرة للشأن المصري، ورغم توتر العلاقات المصرية–القطرية في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي، فإن إدخال مصر في أزمة خليجية بينية –من ألفها إلى يائها– كان هدفه إطالة أمدها، وتكثيف الضغط والحصار النفسي على قطر، عبر استخدام الثقل الديمغرافي والعسكري المصري، لتخويف الدوحة بأن أكبر دولة عربية تعارض توجهات قطر وإعلامها وصحفها، وبأن عليها أن تتغير، لتتوافق مع التوجهات المصرية/السعودية/الإماراتية المحافظة والمعادية لأي تغيير في المنطقة، مهما كان محدودًا. وهي رسالة واضحة من القاهرة بأن في مقدورها تصعيد "سياسة الانتقام من الدوحة"، لمسافات بعيدة جدًا، سواء عبر التنسيق مع دول الحصار، أم الترويج لإمكانية إنشاء قاعدة عسكرية مصرية في البحرين لردع الدوحة عن سياساتها، أم عبر محاولات مصر تحريك مجلس الأمن الدولي لاتخاذ خطوات ضد قطر، بزعم تمويلها "الإرهاب".

4- بقي موقف الجامعة العربية من أزمة حصار قطر غائبًا، ويسهل تفسير ذلك لأن كلًا من السعودية ومصر والإمارات تلعب دورًا أصيلًا في التصعيد ضد الدوحة. بيد أن الملاحظ أن القمة العربية التاسعة والعشرين التي انعقدت في مدينة الظهران السعودية في 15 أبريل 2018، لم تبحث الأزمة الخليجية، رغم مطالبة أمير الكويت في كلمته أمام القمة "ببذل جهود لتسوية الخلافات العربية"[27].

باختصار، فقد كشفت أزمة حصار قطر ضعفًا شديدًا في الأداء الدبلوماسي العربي وغياب دور الوساطات العربية لحل الأزمة، ربما باستثناء حالة الكويت، كما ذكر آنفًا.

ثالثًا– التداعيات على "النظام الإقليمي الجديد في الشرق الأوسط":

كما أشير أعلاه، لا يمكن فصل أزمة حصار قطر، عن سياسات إعادة تشكيل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، وإعادة ترتيب أدوار اللاعبين فيه، واحتدام صراع المحاور بين قوى التغيير في الإقليم، وبين القوى الراغبة في الحفاظ على الوضع الراهن، الذي كان سائدًا قبل عام 2011.

ويلخص البعض "البيئة الجيوسياسية للصراع في الإقليم العربي–التركي–الإيراني على أنها حركة تدافع بين كتل تكتونية تمثّل حربًا باردة عربية، وكتل تكتونية أخرى تمثل حربًا باردة إيرانية–أميركية، وكتل تكتونية ثالثة تمثّل حربًا باردة روسية–أميركية. ويبدو واضحًا الآن أن الحرب الباردة الإقليمية/الدولية التي تنشط فيها أميركا وإيران وروسيا وتركيا، تطغى على الحرب الباردة العربية؛ إذ إن الأدوار الروسية والإيرانية والتركية تشكّل سقفًا لعملية الحرب والتسوية في سورية والعراق وشبه الجزيرة العربية. لم تعد ديناميات الصراع في إقليم الشرق الأوسط، وفي قلبه العالم العربي، تنتظم حول محورين رئيسيين

---

(26) المصدر نفسه.

(27) انظر: "أمير الكويت يطالب ببذل جهود لتسوية الخلافات العربية"، الحياة 2018/4/16. على الرابط: https://goo.gl/s2ZrRG

متراكبين يغذي أحدهما الآخر فحسب، بل صار المحور الشرقي الأوسع (إيران وروسيا وتركيا) يمارس تأثيرًا أكبر في المحور العربي–الإسرائيلي، نظرًا إلى تداعيات حضور موسكو وطهران وأنقرة على ميزان القوى الاستراتيجي في الشرق الأوسط. وبناء على سيناريو متفائل يستند إلى تراجع النفوذ الأميركي وعودة الدور المؤثر لروسيا في الأزمات الإقليمية، طُرح تصور لإمكان قيام آلية للأمن والتعاون الإقليمي تضم المجموعة العربية وإيران وتركيا وروسيا تمهيدًا لتأسيس نظام إقليمي جديد يحدّ من تأثير الشراكة الأميركية/الإسرائيلية، ويحبط "صفقة القرن"، التي يحاول دونالد ترامب فرضها، سعيًا لتهميش قضية فلسطين، وفصلها عن محيطها العربي/الإسلامي"[28].

لقد شكّلت الأزمة الخليجية فرصةً للطرف الإسرائيلي، لكي يعيد التأكيد بأن "إسرائيل ليست سبب مشكلات المنطقة، وأن الدوحة تدعم حركة حماس". بالإضافة إلى عداء الإمارات والسعودية للحركات الإسلامية، هو أمر تشترك فيه إسرائيل أيضًا، فضلًا عن تصاعد العداء الدبلوماسي بين قطر وإسرائيل منذ حرب غزة 2014[29].

ولأسباب ودوافع مختلفة تمامًا عن الحالة الإسرائيلية، أظهرت أزمة حصار قطر الثقل الإقليمي الخاص الذي تتمتع به تركيا. فرغم دبلوماسيتها الهادئة في بداية الأزمة، ودعواتها للحوار والتهدئة، فإنها ربما نجحت في التأثير على الموقف الأميركي ومواقف دولية أخرى، بعد مصادقة البرلمان التركي 7 يونيو 2017 على اتفاقيتين تسمحان بنشر قوات عسكرية في قاعدة تركية في قطر تطبيقًا لاتفاقية الدفاع المشترك التي وقعها البلدان عام 2014، بالإضافة إلى تدريب قوات الدرك[30].

وبهذا وجّهت تركيا مسار هذه الأزمة نحو خفض التوتر والتصعيد، بدخولها بقوتها العسكرية، بهدف دفع ثنائي الرياض/أبوظبي –المدعوم من واشنطن– إلى تخفيض نبرة خطابه، ووقف التلويح بخيارات عسكرية ضد قطر.

ورغم حرص أنقرة على الدعوة للحوار وعدم اتخاذ مواقف حدّية من السعودية والإمارات في البداية، فقد جاء خطاب الرئيس رجب طيب أردوغان 9 يونيو حاسمًا في مطالبته برفع الحصار عن قطر، وليس تخفيفه كما دعا لذلك وزير الخارجية الأميركي ريكس تيلرسون؛ إذ قال أردوغان إن تركيا لن تتخلّى عن قطر. وناشد السعودية، الشقيقة الأكبر في الخليج، أن يقوم الملك سلمان بجمع الأشقاء ونبذ الخلافات، فهذا المنتظر من بلاد الحرمين الشريفين، وهذا حق المسلمين عليها. وتحدث الرئيس التركي عن اتفاقية التعاون العسكري مع قطر، مذكرًا بأنها لم تبرم اليوم، وإنما هي نتاج مسيرة دامت لسنتين. وغمز أردوغان بخطابه الجهاتِ الخليجية التي دعمت المحاولة الانقلابية الفاشلة في بلاده 15 يوليو 2016.

(28) بتصرف عن: ميشال نوفل، "بعد تفكك النظام الإقليمي العربي: ماذا تغير في الشرق الأوسط"، الدراسات الفلسطينية، العدد 114، ربيع 2018، ص 74.

(29) لمزيد من التفاصيل راجع المصادر الآتية:

– عدنان أبو عامر، "الموقف الإسرائيلي من الأزمة الخليجية"، الجزيرة نت 2017/6/7. على الرابط: https://goo.gl/jw5fKn

–"قطع العلاقات مع دولة قطر بعيون الصحافة الإسرائيلية"، إدراك للدراسات والاستشارات 2017/6/5. على الرابط: https://goo.gl/a1soxE

–وحدة تحليل السياسات، "لماذا تقود إسرائيل حملة ممنهجة ضدّ قطر؟"، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2015/1/12. على الرابط: https://goo.gl/53RXYu

(30) "ماذا يعني قرار إرسال قوات تركية إلى قطر؟"، الجزيرة نت 2017/6/7. على الرابط: https://goo.gl/iQ8C7N

والملاحظ على الموقف التركي أنه أدار سياسته بدبلوماسية تصعيد متدرجة جمعت بين الرسائل السياسية والعسكرية، مع تأكيد عدم تخلي أنقرة عن الدوحة، فجاءت رسالة التوازن التي دعمت الموقف القطري، مع إقناع الطرف الآخر بضرورة ووحدانية الحل الدبلوماسي وطاولة الحوار، والتخلي عن الضغط للحصول على تنازلات، أو التهديد بالتدخل المباشر في قطر، أو التلويح بالانقلابات العسكرية[31].

كما استقبل الرئيسُ أردوغان، وزيرَ خارجية البحرين خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة؛ إذ صرح وزير الخارجية التركي تشاووش أوغلو أن أردوغان أكد الحاجة لحل مسألة الخلاف الخليجي مع قطر قبل نهاية شهر رمضان لأنها تتنافى مع ديننا ومعتقداتنا وعاداتنا. وقال أوغلو إن القاعدة العسكرية التركية في قطر، هدفها المساهمة في أمن منطقة الخليج، وليس أمن دولة بعينها في الخليج. ورحّب آل خليفة بتعليقات أردوغان خلال لقائهما فيما يتعلق بأن القاعدة العسكرية لصالح المنطقة كلها، لا دولة بعينها في الخليج[32].

أما قراءة إيران لهذه الأزمة الخليجية، فقد ركّزت على دور الرئيس ترامب كمحرِّك ومسبِّب لها، وأنه أعطى الضوء الأخضر للسعودية والإمارات لمعاقبة قطر، ما يفرض على طهران ضرورة أن تستثمر هذه التطورات استراتيجيًّا، بعد أن أصبحت "وحدة الصف الخليجي" طي الماضي؛ فالخلافات الخليجية عميقة وقديمة، وتعود لأسباب سياسية واقتصادية وبنيوية[33].

لقد فتحت إيران موانئها أمام السفن القطرية للتقليل من تأثيرات الحصار على الدوحة. بيد أن النجاح الأبرز الذي حققته طهران في هذه الأزمة، ربما هو إضعاف فرص السعودية في تشكيل حلف إقليمي ضد إيران، بحيث تعود إيران إلى حدودها الجغرافية وتخسر نفوذها في العراق واليمن وسورية ولبنان. وقد برز تراجع النفوذ السعودي في تطورات حرب اليمن، فضلًا عن استقبال القيادة السعودية قيادات من "الحشد الشعبي" العراقي، كانت الرياض تعتبرهم دائمًا مخالب إيران في تمزيق المنطقة[34].

أضف إلى ذلك، أن حصار قطر، دفع الأمير تميم آل ثاني في خطابه أمام مؤتمر ميونخ للأمن الدولي في فبراير 2018 إلى الدعوة إلى "البدء باتفاقية أمنية إقليمية، تشمل إيران، تجعل الاضطرابات في المنطقة شيئًا من الماضي".

ورغم أن ثمة دعوات أكاديمية لتعاون إسلامي أعمق، تعكسها مفاهيم "الأمن الحضاري للأمة الإسلامية"[35]، و"نظام أمني إقليمي عربي-إسلامي"[36]، فإن أزمة حصار

---

(31) راجع: سعيد الحاج، "تركيا وقطر رسائل سياسية وعسكرية"، رأي اليوم 2017/6/9. على الرابط: https://goo.gl/bxbDNh

(32) "أردوغان يدعو لحل الخلاف مع قطر قبل نهاية رمضان"، **رويترز** 2017/6/10. على الرابط: https://goo.gl/RdwhtU

(33) راجع: فاطمة الصمادي، "كيف قرأت إيران الأزمة مع قطر؟ الوحدة الخليجية أصبحت من الماضي"، في: عز الدين عبد المولى والحواس تقية (محرران) حصار قطر، مصدر سابق، ص 85- 91.

(34) "الأزمة الخليجية: مسارات مفتوحة"، في: عز الدين عبد المولى والحواس تقية (محرران) حصار قطر، مصدر سابق، ص 194.

(35) انظر: نادية محمود مصطفى، "التدخلات الخارجية ومسيرة أزمات المنطقة: التجربة التاريخية وآفاق المستقبل"، في: أسامة أحمد مجاهد (محرر ومراجع) إيران والعرب: المصالح القومية وتدخلات الخارج، برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة، 2009، ص 99.

(36) راجع: ياسين سويد، **الوجود العسكري الأجنبي في الخليج: دعوة إلى أمن عربي إسلامي في الخليج**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 186- 197.؛ أحمد صدقي الدجاني، عمران لا

قطر قد أكدت أن إيران تبقى طرفًا مؤثرًا على توازنات الخليج والمشرق العربي، مهما كانت درجة الاختلاف العربي حول انحراف سياساتها في العراق وسورية.

وفي هذا السياق، دعا وزير خارجية إيران، محمد جواد ظريف، إلى "نموذج أمني جديد في المنطقة، لا يصبو إلى استبعاد الاختلاف في الرؤى، أو غض الطرف عن المشكلات التاريخية، بل هي أسلوب يحول دون تزايد النزاعات والتحالفات المرحلية العقيمة"(37).

وأخيرًا، فقد اتخذت إثيوبيا موقفًا من أزمة حصار قطر يقوم على عدم التورط في الخلافات العربية—العربية، وتأييد المساعي الكويتية لاحتواء الأزمة، ربما حرصًا على استمرار علاقاتها الوثيقة بدول الخليج، وتشجيع الاستثمارات الخليجية.

ويبدو أن "حصار قطر لم يسهم في شقّ الصف الخليجي فحسب، وإنما ألقى بظلاله أيضًا على القرن الأفريقي، لاسيما بعدما سعت دول الحصار إلى استقطاب دوله بشتى وسائل الترغيب والترهيب. ففي حين أيدت إريتريا وجيبوتي دول الحصار، فضّلت الصومال والسودان، وكذلك إثيوبيا، الحياد. ولذلك رفضت الاستجابة لمطالب دول الحصار، خصوصًا في القمة الأفريقية التي استضافتها في يوليو 2017، وفضلت الحياد على الانحياز إليها، رغم الإغراءات والعلاقات الوطيدة معها. بل قام رئيس وزرائها، هاله ميريام ديسالين في نوفمبر 2017 بأول زيارة لقطر بعد الحصار، ما يعني أنه بات في الطرف الآخر من وجهة نظر السعودية والإمارات"(38).

"وإزاء هذه التباينات التي أحدثتها أزمة الحصار باتت منطقة القرن الأفريقي أمام تحالفين مقترحين، يضم أحدهما دول الحصار، بالإضافة إلى إريتريا وجيبوتي وأرض الصومال. في مقابل تحالف آخر آخذ في التشكل، يضم قطر وإثيوبيا والسودان، وربما تركيا، باعتبارها إحدى الدول التي لديها علاقات وطيدة بكل من الدوحة من ناحية، والصومال، والسودان من ناحية ثانية. وقد اتضحت بعض معالم هذا التحالف الناشئ ربما في زيارة رئيس وزراء إثيوبيا الدوحة وتوقيعه على اتفاقيات اقتصادية ودفاعية"(39).

خاتمة: (مآلات الأزمة الخليجية):

بعد مرور عام على أزمة حصار قطر، ربما ينبغي قراءة تداعياتها ومآلاتها، في سياق سياسات إعادة تشكيل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، الجارية على قدم وساق حاليًا.

المفارقة في هذه الأزمة أن تداعياتها السلبية قد انعكست على رباعي حصار قطر، أكثر من الدوحة نفسها، بمجرد زوال تأثير "الصدمة" في الشهور الثلاثة الأولى من هذا الحصار.

على الصعيد الخليجي، لا مبالغة في القول بأن مصير مجلس التعاون الخليجي أصبح يتراوح بين التجميد والإلغاء، في ظل توجهات الهيمنة لدى ثنائي الرياض/أبوظبي، التي ترفض بوضوح سياسات قطر، وتتحسب من توجهات الكويت وعُمان، سواء بسبب خطابها المتوازن إزاء إيران، أم بسبب نزعة البلدين لتمييز نفسيهما عن السياسات السعودية.

طغيان: تجددنا الحضاري وتعمير العالم، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1994، ص 180-185.

(37) محمد جواد ظريف، "نحو نموذج أمني جديد في المنطقة"، **العربي الجديد** 2018/3/20. على الرابط:
https://goo.gl/ebDoqG

(38) نقلًا عن: بدر شافعي، "حصار قطر والتحالفات في القرن الأفريقي"، **العربي الجديد** 2017/11/29. على الرابط:
https://goo.gl/dx6cM1

(39) المصدر نفسه.

على الصعيد العربي، أضافت أزمةُ حصار قطر مشكلةً أخرى إلى سلسلة الصراعات العربية—العربية، التي تزيد من الضعف العربي وتستجلب مزيدًا من التدخلات الخارجية، سواء الإقليمية أم الدولية، بشكل يهدّد مصالح الشعوب العربية على نحو خطير، لا سيما في ضوء انسياق بعض النظم العربية نحو مجاراة المقاربة الأميركية لمكافحة الإرهاب في عهد ترامب، بل وافتعال أزمات عربية–عربية بدعوى "مكافحة الإرهاب"، ما يؤدي إلى إفساح المجال بصورة أكبر لتحكم العوامل والتدخلات الخارجية في تقرير شؤون المنطقة ومصير شعوبها، التي باتت مهيئةً أكثر لانفجارات شعبية ومجتمعية، بسبب عجز الأنظمة العربية عن اجتراح معادلات سياسية وديمقراطية جديدة تنصف الشعوب وتعاقب النخب والقيادات التي تصرّ على قمع المطالبات بالتغيير والحرية تحت دعوى "مكافحة الإرهاب"، فيما هي المسؤولة عن تخليق البيئة السياسية والمجتمعية المحتقنة، الدافعة للإرهاب[40].

أما **على الصعيد الإقليمي**، فيمكن القول إن "قطر قد قطعت المرحلة الأصعب في التعامل مع دول الحصار، وشرعت في التكيّف مع الأوضاع الجديدة التي توحي بعدم وجود حل حقيقي قريب للأزمة، ما دفع الدوحة إلى تعزيز الاعتماد على النفس تحسبًا للمستقبل. كما تطوّر التحالف القطري–التركي، مع استضافة قطر أول قاعدة عسكرية تركية في العالم العربي، كما تعكس صفقات التسلح الموقعة مع الشركات الدفاعية التركية في معرض الدوحة الدولي للدفاع البحري "ديمديكس 2018"، الرؤية المستقبلية لهذا التحالف، والحرص على أن تسهم أنقرة بشكل فعّال في مكونات الاستراتيجية الدفاعية القطرية. أما اقتصاديًّا، فإن الطرفين يهدفان إلى تحويل الطفرة التجارية المؤقتة لإعطاء زخم مستدام للعلاقات الاقتصادية الثنائية مستقبلًا لا سيما في مجالات التجارة والغذاء والإنشاءات والصناعات الدوائية والنقل والصناعات البلاستيكية وغيرها من القطاعات"[41].

"أما بالنسبة لإيران، فإن جلَّ ما ستحاول الدوحة فعله، هو تعزيز الانفتاح الاقتصادي ضمن الآليات المتاحة. ولأن طهران تعي ذلك أيضًا، فهي غير معترضة على الاستفادة من هذا الانفتاح خاصة أن المحور الذي تقوده السعودية في هذه الأزمة خدم مصالح إيران اقتصاديًّا مع قطر، وسياسيًّا وعسكريًّا مع تركيا. ولأن الملف النووي الإيراني سيبقى ساخنًا في عهد إدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، فإن سياسة التحوط القطرية التي اعتمدت جزئيًا على الشق الاقتصادي مع إيران ستتعزز، لكن دون الانتقال إلى شق سياسي أو عسكري، نظرًا للتعقيدات الإقليمية والدولية القائمة، بالإضافة إلى مخاطر انفتاح قطر على إيران في هذا التوقيت، مع عدم جاهزية الطرفين لانفتاح حقيقي مع استمرار التضارب الإقليمي في ملفات أخرى" [42].

مهم أيضًا وضع أزمة حصار قطر، في إطار سياسة ترامب وأخطاء حسابات إدارته، الأمر الذي، يمكن أن يؤدي إلى انتعاش العلاقة الروسية–التركية–الإيرانية، مع احتمال انضمام قطر إلى هذه العلاقة، وأن مواقف تركيا وإيران

(40) لمزيد من التفاصيل راجع:

– أحمد يوسف أحمد، "تأثير الإرهاب في جامعة الدول العربية والتكتلات العربية: أفكار للنقاش"، **السياسة الدولية**، العدد 199، كانون الثاني/يناير 2015، ص 60- 65.

– محمد فهاد الشلالده وأحمد حسن أبو جعفر، "إشكالية التوسع في تهم الإرهاب في المنطقة بدوافع سياسية"، **دراسات شرق أوسطية**، العدد 72، صيف 2015، ص 15- 41.

– أمجد أحمد جبريل، "تداعيات توسيع الحرب على الإرهاب في المنطقة العربية"، إدراك للدراسات والاستشارات 2017/7/30. على الرابط: https://goo.gl/54Ezcg

(41) علي حسين باكير، مصدر سابق.

(42) المصدر نفسه.

وتنسيقهما في هذه الأزمة الذي تجلّى في زيارة وزير خارجية إيران لأنقرة، فضلا عن بروز الموقف الألماني ودعوته الصريحة لرفع الحصار عن قطر، يمكن أن تؤدي لإضعاف موقف إدارة ترامب وحلفائها في الخليج، خصوصًا موقفي السعودية والإمارات[43].

*****

(43) انظر: حسين حجازي، "الأزمة الخليجية تعيد خلط التوازنات الإقليمية والدولية"، **الأيام** (رام الله) 2017/6/10. على الرابط:
https://goo.gl/JLn5m8